جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان (2005-2014)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: الدراسات السياسية المقارنة

من إعداد الطالب:

سليـم ميـرة

إشراف الأستاذ:

أ.د محمد رضا مزوي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د ساحل مخلوف ..... رئيسا

أ.د محمد رضا مزوي..... مشرفا ومقررا

د. سمير بوعيسى.....عضواً ممتحنا

د. ياسين بوللوى .....عضواً ممتحنا

السنة الجامعية: 2016- 2017

خطـــة الدراســـــة

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي لبناء الدولة

المبحث الثاني: تحديات بناء الدولة وغاياتها

المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة لبناء الدولة

الفصل الثاني: بناء الدولة في جنوب السودان: السياق والأبعاد

المبحث الأول: التعريف بدولة جنوب السودان

المبحث الثاني: اتفاقية السلام الشامل ((نيفاشا)) وأثرها على مسار بناء الدولة

المبحث الثالث: المسائل المعقدة لبناء دولة جنوب السودان بعد الاستقلال

الفصل الثالث: أثر الصراع على بناء الدولة في جنوب السودان: الرهانات والتحديات

المبحث الأول: ديناميكية الصراع في جنوب السودان: الخلفية والأبعاد

المبحث الثاني: تحديات الحكم وبناء الدولة في جنوب السودان

المبحث الثالث: التدخل الدولي لتعزيز حفظ السلام وبناء الدولة في جنوب السودان

خاتمة

ملخص الدراسة:

عندما نالت جنوب السودان استقلالها عن السودان في عام 2011، كان من السهل التنبؤ بأن الطريق نحو بناء دولة شرعية وفعالة تؤدي وظائفها، كانت تواجه عقبات كبيرة. فلقد خرجت جنوب السودان من حرب استمرت لخمس عقود أثرت سلبا على الاقتصاد والبنية التحتية وجعلتها غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، إضافة إلى ذلك فقد جاء إعلان استقلالها دون حسم لعدد من القضايا العالقة مع جارتها السودان كترسيم الحدود وتقاسم الموارد النفطية.

في 15 من ديسمبر 2013، خرج الرئيس سلفا كير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان في تصريح له، يعلن فيه محاولة انقلابية، قام بها نائبه المقال رياك مشار ومجموعة من مناصريه. وقد قاد هذا الإعلان إلى نشوب صراع مسلح بدأ في العاصمة جوبا ثم تمّدد، وبسرعة شديدة، إلى المناطق الأخرى، لتدخل بذلك جمهورية جنوب السودان الوليدة في أتون مواجهات تتشابك فيها كّل عناصر الصراع على السلطة والثروة، فضلًا عن الانقسامات القبلية.

كما تظهر أعمال العنف التي يشهدها جنوب السودان بأنها تشكل أخطر تهديد للاستقرار والسلام الداخلي. في حين أنّ الوصول إلى سلام دائم، يتطلب معالجة ليس فقط للتحديات الحالية التي يشكلها الصراع الجاري هناك كإنعدام الأمن والأزمة الإنسانية، بل حتى لتلك التي ظلت حاضرة قبل نيل الاستقلال بفترة طويلة كالفساد، وإصلاح الحزب السياسي والعنف الطائفي والتوترات بشأن اقتسام العائدات النفطية مع السودان. والتي لا تزال تشكل جميعها، تحديات حقيقية لبناء الدولة في جنوب السودان.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة، الحزب السياسي، الصراع، العنف الطائفي.

Abstract:

When South Sudan gained independence from Sudan in 2011, it was easy to predict that the path towards the construction of a legitimate and functioning state would have been full of obstacles. Not only did South Sudan emerge from five decades of intermittent war which left it with no economy, no infrastructure, and no ability to provide services to its citizens, but also it declared independence without resolving a number of problematic issues including, above all, the definition of borders and the sharing of oil resources with its northern neighbour.

On December 15, 2013, South Sudanese President Salva Kiir Mayardit announced that an attempted coup had been staged by his dismissed vice president Riek Machar and some of his supporters. Right after this announcement, armed conflict broke out in the nation's capital Juba and rapidly spread to other Areas. South Sudan thus entered into a full-blown confrontation, complicated by conflicts over power, wealth, and tribal divisions.

The recent outbreak of violence has demonstrated that the most dangerous threat to stability and peace is internal. Whereas the path to a lasting peace will require addressing not just the immediate challenges presented by the current conflict like insecurity and human crisis, but those that existed long-before independence was achieved. These include, corruption, political party reform, inter-communal violence, tensions over oil-sharing revenues with Sudan. Which all still present real challenges for building state in South Sudan.

Keywords: Building state, political party, Conflict, inter-communal violence.

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع. فالحمد لك ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت والحمد لك بعد الرضى.

أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى أستاذنا الفاضل والمشرف علينا، الدكتور "محمد رضا مزوي".

كما أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولة بجامعة الجزائر3. ونخص بالذكر: لحسن زغدار، دامية سكينة، والعايب شبيلة.

و أتقدم بشكري الخالص، إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد بوضياف.

وإلى كل أساتذتي الذين سهروا وتعبوا ولم يدخروا جهدا من أجل تعليمي.

كما أشكر كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد

إليهم جميعا كل الاحترام والتقدير

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أمي وأبي اللذان سهرا على تربيتي وتوجيهي

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى المخلصين والشرفاء من أبناء هذا الوطن

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي

سليم ميرة

لطالما شهدت القارة الإفريقية تعدد حركات الانفصال. ذلك أنّ الاتفاقيات والحدود التي ورثتها الدول الإفريقية عن الاستعمار لم تعد لها نفس القداسة، ومع مطلع الألفية الثالثة، نالت إريتريا استقلالها عن أثيوبيا، ثم حديثا كان انفصال جنوب السودان عن شماله. وبذلك تبدّت معالم جغرافيا سياسية جديدة في القارة.

انفصال جنوب السودان جاء سلسا تحت بند حق الجنوبيين في تقرير مصيرهم، وهو البند الذي أقرته اتفاقية نيفاشا للسلام الموقعة في كينيا عام 2005، وأفضى فيما بعد إلى استقلال جنوب السودان في التاسع من جويلية 2011. من نتائج ذلك أن كان أمل الجنوبيين كبيرا، ارتفع على إثره سقف طموحاتهم، ففي نظرهم كان سيساهم استقلال بلادهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتوزيع عادل للثروة وتحقيق نموذج ديمقراطي يسمح بالتعايش السلمي بين أطياف الجنوب العرقية والدينية المتنوعة.

لكن سرعان ما تبدت تلك الأحلام على إثر الخلاف السياسي الذي ظهر إلى العلن بين الرئيس سالفا كيير ونائبه رياك مشار تلاه نشوب أحداث العنف في ديسمبر 2013، ليتخذ بعدها الصراع طابعا مسلحا، الأمر الذي كان له الأثر المباشر على مسار بناء الدولة في جنوب السودان. خاصة وأنّ الصراعات تؤدي إلى تقويض قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة وإضعاف المؤسسات وإبطاء الأداء الاقتصادي وجهود الحد من الفقر. ويتسبب التقاء هذه العوامل في زيادة القوى المزعزعة للاستقرار.

أهمية الموضوع:

لم يحظ موضوع بناء الدولة في جنوب السودان بقدر كاف من الدراسة والتحليل، حتى وإن وجدت تلك الدراسات إلا أنها افتقدت إلى الرؤية المعمقة، ذلك أنَّ إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان مرتبطة بمسألة الحكم والمؤسسات وبناء الهوية في جنوب السودان التي تعد أكبر العقبات التي تواجهه الدولة الوليدة، وهي مسائل لم يتم التطرق إليها ودراستها بشكل جدي.

كما أنّ أغلب الدراسات التي تناولت قضية جنوب السودان، ركزت أساساً على قضايا الانفصال وأثاره الداخلية والخارجية على دولتي جنوب السودان وشماله، لهذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على إشكالية بناء الدولة، من خلال محاولة فحص مدى هشاشة الدولة في جنوب السودان، هذا بحكم وقوعها في منطقة القرن الإفريقي التي تشكل بؤرة توتر باستمرار، نظراً لكثرة الحروب والصراعات، وغياب الاستقرار السياسي بسبب فشل أنظمة الحكم ووجود عدد كبير من الطوائف والجماعات الأثنية.

كذلك تظهر أهمية الدراسة من خلال محاولتنا تبيان صعوبة بناء المؤسسات والهياكل وزيادة قدراتها في الدول الخارجة من فترات الحروب الأهلية الطويلة، وهو حال دولة جنوب السودان، إذ تبقى قدرة المحافظة على المكتسبات التي حققتها على إثر نيلها الاستقلال بعد كفاح طويل محل نقاش كبير. خاصة ما تعلق منها بإدارة الموارد النفطية وإعادة تشييد البنُى التحتية وتوزيع الثروة بشكل عادل بين الأفراد.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت الباحث في معالجته لهذا الموضوع على وجه الخصوص، فمنها ما يتعلق بالموضوع في حد ذاته، من خلال محاولة دراسة أثر الصراع على مسار بناء الدولة في جنوب السودان، بالإضافة إلى وجود مبررات ذاتية لا يخلو منها أي باحث:

1. **المبررات الموضوعية:** تعتبر الدراسة التي بين أيدينا بمثابة محاولة لاستكشاف ديناميكية الصراع وأثرها على بناء الدولة، وذلك من خلال تحديد أبعاده وسبر استراتيجيات أطرافه. وما يترتب عنه من تكاليف عديدة وواسعة النطاق، تمس بصفة مباشرة استقرارها مؤسسات الدولة وأمنها.
2. **المبررات الذاتية:** لا يخل أي بحث علمي من رغبة ذاتية تدفع إلى انجازه، وتتمثل تلك الرغبة في أن يستعيد جنوب السودان استقراره ويحل القضايا الخلافية مع السودان وتتوطد العلاقات فيما بينهما، مما يسهم في استقرار المنطقة وينعكس إيجاباً على الأمن القومي العربي ويحصن منطقة القرن الأفريقي من التدخلات الخارجية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان التي تعاني من تأخر في التنمية وكثرة الصراعات والحروب؛ التي لها تكاليف باهضة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الإنسانية أو الاجتماعية، ونحاول تبيان أهمية تعزيز الاستقرار باعتباره هدفا مركزيا للانتقال إلى السلام؛ في ظل الصراع ومع تأزم الوضع الأمني والإنساني، الأمر الذي يتطلب توافر الإستراتيجيات والبرامج الفعالة الضرورية لبناء مؤسسات أمنية قوية تفرض النظام وتحدُّ من انتشار الميليشيات العسكرية وتجدد الاشتباكات والعنف المسلح. وهذا لا يكون إلا بمعالجة جذرية لأسباب الصراع الحالي، ثم محاولة تفعيل حكومة ائتلافية تضم جميع الطوائف الأثنية كخيار مرضي للأطراف المتصارعة.

صعوبات الدراسة:

يمكن اختصار الصعوبات التي اعترضتني أثناء القيام بإعداد هذه الدراسة في صعوبتين اثنتين. تتمثل الأولى بطبيعة الموضوع حيث أن التصدي بالدراسة لموضوع بناء دولة جنوب السودان الحديثة العهد ما فتأت حتى وقعت في صراع دامي. بحيث كان من الصعب الكشف عن الزوايا المختلفة التي يمكن النظر من خلالها إلى الموضوع. أما الصعوبة الثانية فهي مرتبطة بندرة المراجع الحديثة باللغة العربية التي تناولت بالدراسة موضوع الدولة في جنوب السودان، فأغلب الكتابات في الموضوع كانت باللغتين الفرنسية والإنجليزية.

الدراسات السابقة: هناك عدة دراسات ومقالات وكتب تناولت بالدراسة موضوع بحثنا هذا لذا سنكتفي بذكر أهمها كما يأتي:

أولا: "استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية لإبراهيم النور" :

هي عبارة عن دراسة نشرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية سنة 2012، وتناقش المحاضرة الجذور التاريخية لأزمة الجنوب السوداني الذي اندلعت الحرب فيه قبل عام من نيل السودان استقلاله، ومسؤولية النخب السياسية الحاكمة في الأنظمة الشمولية والتعددية التي تعاقبت على حكم السودان عن استمرار أزمة الجنوب حتى وصلت إلى مرحلة قبول حق تقرير المصير من قبل اتفاق نيفاشا.

كذلك تناقش المحاضرة تحديات ما بعد الاستفتاء أو الانفصال من قضايا بناء دولة جنوب السودان الوليدة ومآلات التطور في دولة شمال السودان، والانعكاسات الإقليمية لكل من عملية بناء الدولة الجديدة في الجنوب والتطورات المحتملة في دولة شمال السودان.

تركز المحاضرة بصفة خاصة على المخاطر والتحديات المتعلقة ببناء الدولة الجديدة في الجنوب السوداني، والتحول من تنظيمات الحرب الأهلية إلى أجهزة مدنية وإدارية قادرة على تسيير شؤون الدولة الوليدة، ومخاطر الصراعات التي قد تفجرها مشكلات البنية التحتية شبه

المنعدمة، واحتمالات الاحتراب الأهلي والقبلي في ظل غياب استراتيجيات واضحة للتنمية ولتنظيم قضايا الملكية والحيازات الزراعية في جزء من السودان يتميز بتعددية شديدة في التكوينات القبلية، وبتاريخ حافل بالصراع بين الأثنيات والقبائل، ومؤثرات هذه المخاطر في السلام والأمن إزاء الدولة الوليدة والأقاليم المجاورة والانعكاسات الممكنة إقليمياً وعالمياً.

ثانيا ـ كتاب "مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان"[1]:

يرى المؤلف أن مشكلة جنوب السودان قد تفاقمت، ضمن عوامل متعددة، بسبب عجز النخبة السودانية عن تحقيق الانسجام بين مكونات المجتمع السوداني، وأنه لأسباب تاريخية وعوامل موضوعية ظهرت أزمة ثقة بين الطرفين، على مستوى النخبة السياسية. ويؤكد المؤلف بأن المشكلة تتجاوز موضوع الموارد المالية والتهميش السياسي إلى تباين ثقافي واختلاف عرقي وصراع هويات ما يجعله يتخذ من القراءة السوسيولوجية مدخلا للمعالجة العلمية لتلك المشكلة.

على ضوء ذلك، ينطلق المؤلف في استقراء تلك الحالة من مجموعة فرضيات يأتي في مقدمتها التأكيد على اختلاف كل من الشمال والجنوب في كل العناصر الضرورية لتشكيل القومية الواحدة من لغة ودين وثقافة، مبينا أن الاستعمار لم يكن سببا أساسيا في مشكلة الجنوب رغم دوره في تعميقها بسياسته القائمة على عزل الجنوب عن الشمال، كما أن الدين لم يكن المحرك الأساس للمشكلة وإن كان تسييس الدين قد زاد من تعقيدها؛ و أن الصراع في حقيقته هو صراع هويات وبالتالي فإن اتفاقية السلام التي ركزت على البعدين السياسي والاقتصادي قد أوقفت الحرب لكنها لم تحقق وحدة دائمة.

[1] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهدِّدات الوحدة في السودان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 320.

لينتقل بعدها عبده مختار موسى لدراسة اتفاق السلام الشامل الذي وُقع بين الحكومة المركزية في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب عام 2005، فدرس أولا الخلفيات المحلية والدولية التي دفعت باتجاه إنهاء الحرب من خلال المفاوضات التي امتدت سنوات طويلة ثم يحلل الدور الأميركي في عملية السلام وتاريخ العلاقة بين حكومة الإنقاذ والولايات المتحدة الأميركية التي وضعت حكومة السودان على لائحة الإرهاب ثم عادت ودعمت مفاوضات السلام تأكيدا للاهتمام الأميركي بالسودان عموما وبمستقبل الجنوب خصوصا ويقدم الباحث عرضا للاتفاقيات والبروتوكولات التي وقعت بين الطرفين وللملامح العامة لاتفاقية السلام سواء على صعيد العلاقة بين الدين والدولة ومراعاة القوانين للتنوع الديني حقوق المواطنة أو الترتيبات الأمنية واقتسام الثروة وموارد النفط واقتسام السلطة.

ثالثا ـ "كتاب انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص"[1]:

جاء الكتاب في شكل مجموعة من الأوراق البحثية، والتي تعالج التحديات المختلفة التي يتوقع هؤلاء الباحثون أن تنجم عن انشطار القطر السوداني إلى دولتين. لهذه التحديات شقّان: شقّ أول يواجه الدولة السودانيّة الأم أي الدولة السودانيّة الشماليّة، وكذلك الدولة الوليدة في جنوب السودان. وشقٌّ ثانٍ يواجه منظومة الأمن القومي العربي برمتها، نتيجة انفصال الجنوب الذي غالبا ما يقود الدولة الجنوبية الوليدة إلى الدوران في فلك جديد، يباعد بينها وبين الأخذ بالحسبان مقتضيات الأمن العربّي؛ فهي بطبيعة الحال سوف تمارس خياراتها السياسية الجديدة بناءً على الدوافع التي جعلتها تنفصل، ابتداءً، عن الدولة السودانيّة الأم.

تناولت هذه الأوراق البحثية، جملة من المشاكل التي توقعت بأنها سوف تبرز إلى السطح نتيجة الانفصال. أبرزها قضية أبيي التي لم تحسم تبعيتها لأي من الطرفين. ومشكلة ترسيم الحدود بين الدولتين، وقضيتا المواطنة والجنسية،كما ناقشت بعض هذه الأوراق التحدّي المتمثّل

[1] إجلال رأفت وآخرون، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 480.

بقيام دولة مستقّرة في الجنوب، وضرورة أن تكون العلاقة بين الدولتين، علاقة سلمية خالية من بؤر التوتر والنزاعات.

أما في الجانب المتعلق بالأمن القومي العربي فقد تطرقت المقالات إلى تأثيرات انفصال الجنوب في الأمن المائي لكل من مصر والسودان. كما لمست تأثيرات انفصال الجنوب المحتملة في أمن القرن الإفريقي والبحر الأحمر. يُضاف إلى ذلك صراع القوى الكبرى في القرن الإفريقّي وإقليم البحيرات، والدور المحتمل لدولة جنوب السودان في ذلك الصراع. في ظل استمرار مخاطر تحول جنوب السودان إلى دولة فاشلة أخرى في منطقة القرن الإفريقي على غرار كل من الصومال وإريتريا.

رابعا ـ "بناء الدولة في جنوب السودان: أولويات البحث في سياسات التنمية"[1]:

هي عبارة عن مجموعة من المقالات ألقيت في إطار المنتدى الإفريقي للبحث والموارد خلاصة ما جاء فيه، هو أن جهود بناء الدولة في جنوب السودان تتطلب عملا أكبر، من خلال زيادة قدرات مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية، حيث لا تزال هناك تحديات بناء مؤسسات مرنة ومسؤولة وشاملة، وإدماج مختلف الجماعات والطوائف الأثنية وإشراكها في مؤسسات الحكم، إعطاء أهمية أكبر للفئات المهمشة من الشباب والنساء، نزع سلاح الميليشيات العسكرية وإدماجها في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان وتعزيز دور الحكم المحلي على مستوى الولايات.

كما أجمع كتاب هذا البحث المطول على أن استقلال جنوب السودان قد حمل معه الكثير من التحديات لعل أبرزها، القضايا العالقة مع السودان على غرار الخلاف حول منطقة أبيي واقتسام عائدات النفط والديون بالإضافة إلى المشاكل الداخلية المتعلقة بضعف البنى التحتية والفساد وسوء الإدارة المالية التي شكلت جميعها عقبات في طريق تحقيق التنمية الإقتصادية.

[1] African Research and Resource Forum, "State building in South Sudan Sudan: Priorities for Development Policy Research", October 2013, Nairobi.

الإشكالية:

لقد صارع الجنوبيون طويلا من أجل نيل استقلالهم عن السودان، وقدموا تضحيات جسام في سبيل تحقيق ذلك، فكان أملهم كبيرا بأن تساهم المرحلة اللاحقة للاستقلال في بناء السلام و الأمان بعيدا عن ويلات الحروب والإقتتال، لكن الصراع الذي نشب أواخر ديسمبر من العام 2013، شكل منعرجا خطيرا في مسار بناء الدولة في جنوب السودان.

بناءا على ما سبق ذكره، تهدف هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية:

- هل ساهم الصراع بأبعاده المختلفة: السياسية، الاقتصادية، الأثنية والعسكرية، في تعطيل مسار بناء الدولة في جنوب السودان؟

هذه الإشكالية تقتضي إثارة العديد من التساؤلات الفرعية:

الأسئلة الفرعية:

1. ما الدور الذي لعبه كل من الاستعمار البريطاني وكذا الأنظمة العسكرية المتعاقبة على الحكم في السودان، في دفع الجنوبيين نحو الانفصال؟
2. إلى أي مدى ساهمت الخلافات السياسية بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان وكذا السياسات الحكومية في نشوب الصراع؟
3. ماهي إنعكاسات الصراع على الحكم وبناء الدولة في جنوب السودان؟
4. ما مدى نجاح الجهود الدولية لتعزيز حفظ السلام وبناء الدولة في جنوب السودان؟ وما العقبات التي تعترض طريقها؟

الفرضيات:

تتطلب معالجتنا للموضوع طرح مجموعة من الافتراضات التي اخترنا أنسبها لمعالجة الإشكالية المطروحة، و التي جاءت على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يعتبر نجاح مشروع الدولة الوطنية وقدرته على تحقيق الاندماج القومي بين مختلف مكونات المجتمع، بالإضافة إلى نجاحه في تقسيم الثروة والموارد بشكل عادل ومنصف، كلها عوامل تقلل من احتمالات نشوب الصراعات.

الفرضية الثانية: نشوب الصراع واتخاذه طابعا اثنياً وعنيفاً في ظل تركيبة مجتمع متعدد الأثنيات، يساهم في تأزيم الوضع الأمني ويعيق جهود التنمية ويعمق من أزمة الهوية خاصة في الدول التي شهدت فترات من الحروب الأهلية الطويلة. وهو ما يشكل في مجمله تحديات أمام جهود بناء الدولة.

الفرضية الثالثة: تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتوفر البيئة اللوجيستيكية والأمنية الملائمة، يساهم في تطوير الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حفظ السلام وبناء الدولة.

المجال الزماني والمكاني للدراسة:

تعالج الدراسة إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان، و لقد تم ضبط الدراسة بدقة زمانياً، منذ تاريخ توقيع اتفاقية السلام الشامل التي منحت حكما شبه ذاتي و حق تقرير المصير على بقاء أو انفصال جنوب السودان عن الشمال، على أن يجري بعد ستة سنوات من توقيع الاتفاقية استفتاء على حق تقرير المصير، وتمتد الحدود الزمانية للدراسة إلى غاية 2014. ولقد أدخلنا في هذه الدراسة فترة ما قبل استقلال جنوب السودان، و بالتحديد منذ سنة 2005 على اعتبار أن جنوب السودان ظل طوال هذه الفترة يتمتع بحكم شبه ذاتي وبالتالي أصبح يمارس بعض الوظائف التي تمارسها الدولة، وهو ما يحيلنا إلى تبلور معالم دولة حديثة في الأفق.

منهجية الدراسة:

سنقوم بتحليل موضوع دراستنا هذه بالاعتماد على الأطر النظرية والمنهجية الآتية:

الإطار النظري:

إن تعقيد الظاهرة السياسية وتعدد أبعادها يحتاج إلى توظيف عدة أطر نظرية لدراستها من زوايا متعددة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بموضوع بناء الدولة في جنوب السودان التي عرفت قبل الاستقلال صراعاً طويلا فدخلت مرحلة البناء وهي تعاني إشكاليات على مختلف الأصعدة السياسية، الإقتصادية والاجتماعية. مما استوجب توظيف عدة أطر ومداخل نظرية:

أولاـ اقتراب الاقتصاد السياسي:

يعد الاقتصاد السياسي من أقدم الاقترابات المستخدمة في تحليل النظم والظواهر السياسية، ففي القرن التاسع عشر تناول كارل ماركس السياسة وظواهرها من مدخل الاقتصاد على أساس أن الظواهر السياسية تتشكل بفعل الحقائق الإقتصادية. حيث يربط هذا الاقتراب النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية سبب أساسي لتحقيق الديمقراطية السياسية. وهذه الشروط هي كالآتي[1]:

1. وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق.
2. مستوى اقتصادي تكنولوجي عال.
3. تقاليد ثقافية أكثر تسامحا و أقل انغلاقا وأكثر قابلية للحلول الوسط.
4. مستوى عال من التعليم.
5. درجة عالية من التمدن.
6. تعددية اجتماعية بما فيها طبقة برجوازية قوية ومستقلة.

[1] نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي- النظرية- المنهج)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 2002، ص 316.

ويرى أن درجة عالية من خليط من هذه العناصر السابقة سبب أساس لوجود ديمقراطية سياسية، و من ثم تتحقق التنمية. وقد اعتبرت إسهامات الاقتصاد السياسي أسلوبا جيدا لتطوير نظرية الفعل الرشيد التي تعد من أفضل الوسائل لتحليل وفهم السلوك السياسي. أضف إلى هذا أن اقتراب الاقتصاد السياسي يساعد على فهم الظاهرة السياسية بصفة عامة وفي سياقها التاريخي ومن منظور كلي[1].

ثانيا ـ مدخل التحول الديمقراطي:

يقوم هذا الاتجاه على مفهوم التحول الديمقراطي الذي يرى فيه مرحلة أساسية لبناء نظام ديمقراطي، حيث ينظر إليه على أنه مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح منظمات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي.

كذلك يهدف هذا المقترب إلى إحداث تغيير جذري في جميع مستويات النظام وتحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

بناءا على ما سبق فإنّ هذا المقترب يعتمد على مجموعة من المسلمات، لعل أبرزها:

1. الإدراك العام لأهمية توفر شرعية تستند إلى القبول الشعبي وفاعلية تميز أداء النظام السياسي.
2. وجود منظومة قيمية تعكس ثقافة سياسية تسهم في تحجيم الصراعات المحتملة بين كل من الحكام والمحكومين وتحد من استخدام العنف في ظل علاقة تنافسية غير صراعية.

[1] المرجع نفسه، ص ص 317- 318.

3. مواءمة الهياكل الاجتماعية والسياسية للتغيرات الاقتصادية بما يجنب النظام التعرض لمزيد من الضغوط وعدم الاستقرار الذي يمكن أن يعيق عملية التحول الديمقراطي.
4. التفاعل بين كل من الدولة والمجتمع في ظل علاقة تعاون تسمح للدولة بتنفيذ برامجها التنموية والقيام بالتوزيع العادل للموارد والحفاظ على النظام دون اللجوء إلى الوسائل القهرية.
5. وجود دور للفاعلين الخارجيين على كل من الصعيد الدبلوماسي، الاقتصادي والعسكري[1].

ثالثا ـ المقاربة المؤسساتية:

تترجم المؤسساتية السياسية على أنها عملية بناء الدولة بإمتياز، فهي تشير إلى تنمية أو تطوير دولة قادرة على الاستمرار رغم تغير البيئة حولها والتحديات التي تواجهها. والبقاء رغم تغير القيادات وطرق انتقال القيادة بطريقة سلمية وسلسلة من جيل لآخر. وتكون مؤسساتها متعددة الأبنية والوظائف. مع التركيز على بناء مؤسسات اجتماعية تحقق الانسجام والتلاحم. أما في معناها العام، فهي إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية كالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. لكن تبقى هذه المؤسسات في حاجة إلى تجديد هياكلها ووظائفها، واستحداث مؤسسات جديدة تستجيب للحاجات والمطالب والصراعات الجديدة.

رابعا ـ مدخل الصراع:

عادة ما يشير مصطلح الصراع في أبسط صوره إلى حالة أو وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك في نوع من المعارضة الواعية مع جماعة أخرى أو أكثر من جماعة، بحيث توجد جماعات مناوئة تبدو أنها تسعى إلى أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى، وغالبا ما يرتبط الصراع بنوع من التعامل حول قيم ودعاوى بشأن موارد وسلطة[2].

---

[1] بوضياف محمد، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر2008)، ص ص 11- 12.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الصراعات والأزمات الدولية –نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة ، ص15.

كما يشير الصراع إلى تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (كالشركات والدول) يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك باستعمال وسائل وطرق مختلفة. ويبقى الصراع عبارة عن ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين، كما يتخذ عدة أشكال فقد يكون الصراع مباشراً أو غير مباشر، سلميا أو مسلحاً، واضحاً أو كامناً[1]. كما أن الصراع في أي مظهر من مظاهره، وعلى أي نطاق من نطاقاته يبدأ من الصراع داخل النفس البشرية الواحدة، وانتهاء بالصراعات الدولية، هو غريزة متجذرة في أعماق النفس البشرية[2].

كما تحدد طبيعة الصراع عدة أمور كمسألة الحدود الجغرافية للصراع وعدد الأطراف المشاركة في الصراع وحجم الموارد والإمكانيات المخصصة له، ونوعية الأسلحة المستخدمة فيه، وخصائصها وقدرتها التدميرية، والأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها من هذا الصراع، كما أن الصراع عادة ما يتضمن العداء الكامل والخوف، كما قد يتضمن الاختلاف المدرك للمصالح، وفي حالات أخرى يحمل في طياته رغبة في التفوق والسيطرة أو تحقيق نوع من الانتقام أو الثأر[3].

وعادة ما يسبق التوترات بداية الصراع ودائما يشمل الصراع على عدة توترات، والصراع قد يكون عنيفا أو غير عنيف من الناحية المادية للعنف، وقد يكون شاملاً أو محدوداً، فالصراعات المعاصرة تتميز بأنها صراعات شمولية تتداخل فيه كافة الجوانب من القيم والاقتصاد والسياسية والحكم والعلاقات الدولية والقتال. وغالبا ما تقترن هذه الصراعات بالحسابات العقلانية لأطرافها، حيث يلجأ كل طرف إلى تقييم في كل فترة لأهداف ونوايا الطرف الآخر، ويساعد

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، ب س ن، ص 632.

[2] عباس رشدي البخاري، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مؤسسة الأهرام 1993، ص13.

[3] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الصراعات والأزمات الدولية –نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة ب م ن، ب س ن، ص 07.

هذا التقييم المرحلي والدوري في عمل تنازلات لتجنب تصاعد الموقف ومنعاً لتفاقم الأوضاع على نحو خطير[1].

في الجانب الآخر، نلاحظ أنه منذ بداية السبعينيات ازدادت الصراعات الداخلية في مقابل تراجع الصراعات التقليدية بين الدول، والتي كانت تتمحور في الفترات السابقة حول حروب التحرير الوطني من الاستعمار خلال فترة الخمسينات والستينات. وكون أن مجمل الدول التي شهدت هذه الحروب نالت استقلالها فانتهت بذلك المشكلة الوطنية لتبدأ مشكلة بناء الدولة وهو ما يفسر ازدياد الصراعات الداخلية.

الإطار المنهجي:

استعملنا في معالجتنا موضوعنا عدة مناهج علمية تتلاءم و طبيعة الموضوع المتناول.

أولا ـ المنهج الوصفي التحليلي:

قمنا باستخدام المنهج التحليلي بهدف تفسير الوقائع السياسية والاجتماعية، ويتحقق ذلك عبر فحص التوجهات القيمية للفاعلين الأساسيين، ومعرفة أهدافهم السياسية، و تفكيك الظواهر الكلية لفهم مدلولاتها وتفسيرها، والربط والمقارنة بين هذه المتغيرات عبر حقب سياسية مختلفة.

وكذا من خلال تحليل الأحداث والتطورات التي مَّر بها جنوب السودان وصولا إلى الانفصال، و من ثم بناء الدولة الحديثة وما يعترضها من تعقيدات وتحديات، و تفسيرها تفسيراً ملائماً.

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ثانيا ـ المنهج التاريخي:

يهدف المنهج التاريخي إلى إعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث الماضية، معتمداً في الأساس على الوثائق و الأرشيف. ففي البداية على الباحث أن يقوم بجمع الوثائق المتنوعة ثم يقوم بتقييمها أو نقدها، و لهذا النقد مستويين، أحدهما خارجي و الآخر داخلي[1].

فالنقد الخارجي يقوم بإرجاع الوثيقة إلى زمانها الحقيقي، و معرفة كاتبها، ومكانها الأصلي و كذلك تقييم حالتها. أما النقد الداخلي فيتضمن التحقق من المعاني الحقيقية التي تحتوي عليها الوثيقة. و لهذا يركز الباحث على المحتوى وعلى الأسباب التي دعت إلى إنتاجه[2].

على ضوء ذلك، فإنّ استخدامنا للمنهج التاريخي كان بهدف تتبع كرونولوجيا تطور قضية جنوب السودان، من حيث الأسباب البنيوية والهيكلية التي أجَّجت الصراع بين الشمال والجنوب. ومن خلال تتبع التطور التاريخي لمسار بناء الدولة منذ سنة 2005. وكذا إلقاء الضوء على الصراع وما يلقيه من آثار وتداعيات على الدولة في جنوب السودان من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية، من خلال القراءة المعمقة للأحداث الماضية وإسهاماتها في تشكل الأحداث اللاحقة.

تقسيم الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة، خاتمة وثلاثة فصول، حيث بحثنا في المقدمة عن السياق العام المولّد لإشكالية بناء الدولة في جنوب السودان حتى يتم ضبط هذه الإشكالية المطروحة بدقة، وتم صياغة فرضيات لمعالجتها، كما اخترنا المنهجين الوصفي التحليلي، والتاريخي؛ اللذين رأينا فيهما أنسب المناهج لموضوع بحثنا.

[1] موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الجزائر: دار القصبة للنشر، ط2، 2004، ص 105.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أما الفصل الأول، فقد تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للدراسة، من خلال الإحاطة بالمفاهيم التي بنيت عليها الإشكالية المركزية، فتم تخصيص المبحث الأول كتأصيل مفاهيمي لبناء الدولة والمفاهيم المرتبطة به، وفي المبحث الثاني بحثنا فيه على أهم تحديات ومستلزمات وغايات بناء الدولة، أما المبحث الثالث فقد خُصِّص لدراسة أهم الاتجاهات النظرية المفسرة لبناء الدولة.

لنصل إلى الفصل الثاني، الذي خصص لدراسة سياق بناء الدولة وأبعاده، رأينا في البداية ضرورة تخصيص المبحث الأول للتعريف بدولة جنوب السودان من الناحية الجغرافية والديموغرافية، ثم الخوض في تطور قضية جنوب السودان عبر مراحل الحكم المتعاقبة في السودان، وذلك في مرحلة ما بعد استقلاله سنة 1956، وصولاً إلى فحص أثر اتفاقية السلام الشامل على مبادرات بناء الدولة في جنوب السودان، حيث تبلور مبدأ تقرير المصير الذي تم تضمينه ضمن بنود الاتفاقية، التي أعطت للجنوبيين حق تقرير المصير توج باستقلال حافل، على إثره برزت معالم دولة حديثة أصبح بإمكانها ممارسة وظائفها ومهامها باستقلالية، لكن استمرت أثار الحرب الأهلية في مرحلة ما بعد الاستقلال، مما سمح باستمرار وجود مجموعة من المسائل المعقدة والثقيلة، ألقت بظلالها على مسار بناء الدولة الوليدة.

فيما حاولنا في الفصل الثالث، تسليط الضوء على الآثار التي يلقيها الصراع على بناء الدولة في جنوب السودان، من حيث دراسة أبعاد هذا الصراع وأطرافه وكذا المواقف الإقليمية والدولية منه وجهود الوساطة الإقليمية لحله برعاية منظمة الإيغاد. كما تم التطرق إلى التحديات التي تواجه مسار بناء الدولة في ظل نشوب الصراع الذي اتسعت رقعته وما يلقيه ذلك من آثار داخلية وخارجية على مستقبل الدولة في جنوب السودان. كما حاولنا من خلاله الكشف عن التحديات الإنسانية في ظل تأزم الوضع الإنساني، مع التركيز بصفة أساسية على دور بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان، ومحاولة تبيان أهم العوائق والعقبات التي تواجه العمل الإنساني وبناء السلام هناك.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

للحديث عن موضوع ودراسته دراسة شاملة يجب الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المكونة له، هذا من أجل دراسته بصورة دقيقة وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل، لذلك سيتم التركيز على مفهوم بناء الدولة والمفاهيم المرتبطة به كبناء الأمة والدولة الهشة، هذا في المبحث الأول. أما في المبحث الثاني سيوضح فيه تحديات ومستلزمات وغايات عملية بناء الدولة، بينما خصصنا المبحث الثالث إلى أبرز الاتجاهات النظرية المفسرة لبناء الدولة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبناء الدولة

يجذب موضوع بناء الدولة اهتمام ومناقشات العديد من التخصصات في العلوم الاجتماعية، العلاقات الدولية، العلوم السياسية، علم الإنسان، الاقتصاد، دراسات التنمية والأمن الدولي، وفي هذا الصدد سنعمل على تأصيل مفهوم بناء الدولة وربطه بمفهومي بناء الأمة والدولة الهشة.

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة

يشير مصطلح بناء الدولة في أبسط أشكاله، إلى الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المحلية (بمساعدة من جهات فاعلة دولية أحياناً) لإنشاء وإصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة، في الحالات التي تكون فيها المؤسسات شديدة الضعف أو غير موجودة أصلاً. وبعبارة أخرى، فإن مصطلح بناء الدولة يتعامل مع بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها من حيث: الأمن والعدالة وسيادة القانون، فضلاً عن التعليم والصحة والصرف الصحي والمياه، التي تلبي جميعها تطلعات المواطنين[1].

[1] "التغلب على الهشاشة في أفريقيا"، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام ٢٠٠٩، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي، ص90.

كما يعرف بناء الدولة على أنه عملية إقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة وأدائها لوظائفها بفعالية، ويتوقف نجاح هذه العملية على توسيع نطاق ممارسة الحقوق وأداء الواجبات العامة وطرح النظرة المحلية الضيقة جانبا[1].

من جانب آخر تبرز مسألة إعادة تشكيل النخبة كأحد أهم القضايا المطروحة في عملية بناء الدولة، فهذه الأخيرة ليست عملية عفوية، بل هي تعبير عن تخطيط وجهد واعيين من قبل المركز تجاه الأطراف، فالجماهير ليست مؤهلة للاضطلاع بهذا الدور، لذا لابد من وجود النخبة حاملة التغيير والتي تأخذ بزمام المبادرة لقيادة الجماهير في عملية البناء، ويمكن أن تأخذ عملية تشكيل النخبة أحد المسارات الآتية[2]:

1- في هذه الحالة تعمد النخبة إلى تركيز السلطة بيدها وتعمل على بناء الدولة من هذا المنطلق، وتبعا لذلك فقد تبرز محاولات للمأسسة والتي سرعان ما تنهار، بفعل تركيز السلطة في يد جماعة معينة، بحيث لا يحدث استيعاب مؤسسي للأفراد داخل الدولة، الأمر الذي يعني صعوبة بلورة الوعي الوطني والهوية الوطنية للدولة.

2- وفي الحالة الثانية، تتجه النخبة نحو المجال الديمقراطي، بحيث يتجسد مشروع بناء الدولة في شكل عمليات مأسسة السلطة واستيعاب مؤسسي مع اندماج بين مختلف مكونات المجتمع، وتكون هنالك احتمالية أكبر لوجود مستوى تعليمي جيد لهذه النخب وكذا انتماءها إلى الطبقات الوسطى والعليا، كما أن امتلاك هذه النخب لقدرات ومهارات عليا يساهم في بناء جهاز بيروقراطي كفؤ، يمكنها من إدارة مختلف مؤسسات الدولة خلال المراحل الأولى لتشكيلها.

3- أما إذا كانت النخبة غير مستقرة وغير واعية بالهدف وللمرحلة بشكل كافي، هذا ما قد يعيق عملية مأسسة السلطة وبناء الدولة لاسيما حين تتأرجح خيارات النخبة بين خيارات

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- إنجليزي)، ب س ن، ب م ن، ص80.

[2] وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة (دراسة حالة العراق)، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 62- 63.

تركيز السلطة بيدها، وبين الانفتاح على المجتمع مما يعني عدم ترسيخ القيم الديمقراطية في النخبة والمجتمع، وغالبا ما تنتمي هذه النخب إلى الطبقات الدنيا والوسطى الدنيا، وتكون ذات تعليم متدني أو أولي.

في الإطار ذاته، فقد عرف مفهوم بناء الدولة تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة. إذ بعد ما كان التركيز منصباً على بناء وتعزيز المؤسسات الرسمية وقدرات الدولة خلال سنوات التسعينات. فإن التوجه في الآونة الأخيرة يذهب إلى الاعتراف بأنه لا يمكن التعامل مع الدولة بمعزل عن غيرها وأن العلاقة بين الدولة والمجتمع هي عامل حاسم في بناء الدولة. وأصبح من صميم هذه الأخيرة، كل عملية سياسية فعالة تتيح للمواطنين والدول التفاوض على المطالب والالتزامات والتوقعات المتبادلة[1].

بناءا على ذلك، فقد تحول الاهتمام والتركيز من النهج" المنطلق من القمة إلى القاعدة " المتمثل في تعزيز قدرات المؤسسات وفعاليتها (يركز على الجهات الفاعلة الحكومية والنخب الوطنية) إلى النهج " المنطلق من القاعدة إلى القمة "كمحاولة للربط بين الدولة والمجتمع (يعمل من خلال المجتمع المدني) .ومع ذلك، فإن التركيز المفرط على النخبة والمؤسسات المركزية والرسمية، يؤدي إلى فشل في بناء عملية سياسية أكثر شمولاً وفعالية وإلى التعامل فقط مع الجهات الوطنية لا المحلية[2]. لذا فإنّ مشروع بناء الدولة تقوم به النخب والجماهير معاً من حيث التفكير والتخطيط والتصميم وتحديد المخرجات، إلا أنّ العبء الأكبر منه يقع على عاتق النظام السياسي (أو النخبة) الذي يكون مسؤولاً عن توفير جهاز بيروقراطي فعال قادر على إدارة عملية البناء بما يحقق الاندماج بين مختلف مكونات المجتمع وفقاً لأُسس عدالة التوزيع والمشاركة وبما يضمن انخراط مختلف المكونات في هوية وطنية جامعة يكون الانتماء والولاء لها[3].

---

[1] التقرير الأوروبي حول التنمية لعام ٢٠٠٩ ، مرجع سابق. ص 91.

[2] المرجع نفسه. نفس الصفحة.

[3] وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة (دراسة حالة العراق)، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 63.

المطلب الثاني: بناء الدولة في مقابل بناء الأمة

لطالما شكل مفهوم بناء الأمةُ مثار جدل بين الباحثين والمفكرين وحضي بنفس الاختلاف والنقاش الذي عرفه مفهوم بناء الدولة، يدور هذا الاختلاف حول من أوجد أو سبق من، فهل الأمةأسبق وجوداً من الدولة أم العكس.

فالأمريكيون يستخدمون مفهوم بناء الأمة باعتباره انعكاساً للتجربة القومية الأمريكية، حيث تشكلت الهوية الثقافية والتاريخية في جزء كبير منها بتأثير المؤسسات السياسية، كالمؤسسات الدستورية والديمقراطية. بعكس التجربة الأوروبية التي كانت أكثر وعيا بالفرق بين الأمة والدولة، ففي نظرهم يشير بناء الأمة إلى إقامة مجتمع يرتبط أفراده بتاريخ وثقافة مشتركتين يتجاوز قدرة أية قوة خارجية على تحقيقه[1].

على ضوء ذلك، نلاحظ بأنّ الجدل الذي يثيره مصطلحا بناء الدولة وبناء الأمة قد جعل الكثيرين يخلطون بين المفهومين، لكن على العموم، يستعمل بناء الدولة للإشارة إلى الإستراتيجيات التدخلية وإصلاح و إعادة بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها، بعكس بناء الأمة الذي يشير إلى بناء هوية ثقافية خاصة بإقليم معين.

فيما يتفق معظم المنظرين على أنه لكي تؤدي الدولة وظائفها بشكل جيد يتطلب منها تطوير أمة، والتي يعد بناء الدولة عنصرا أساسيا فيها، فيما يجادل بعض المفكرين بأنه بينما يعد بناء الدولة أمرا ضروريا حيث يمكن للفواعل الخارجية الانخراط فيه، يبقى تطوير أمة ثقافية شيئا ملازما للمجتمعات الناشئة التي يمكنها صياغته لوحدها فقط.

من ناحية أخرى، فإن قدرة النظام السياسي على تمثيل مختلف أطياف المجتمع وتكويناته وكذا تلبية مطالبه وإشباع حاجاته، يتوقف على نوع الثقافة السياسية التي يعتمدها النظام وكذا مأسسة الحياة السياسية، فإذا كان بناء الدولة عملية بنيوية فإن بناء الأمة قبل كل شيء يرتبط

[1] فرانسيس فوكوياما (ترجمة مجاب محمد الإمام) ، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007، ص ص 174- 175.

ارتباطا وثيقا بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فوجود ثقافة وطنية شاملة تستوعب الجميع تمثله وتعبر عنه، كفيل بانسحاب الولاءات والانتماءات الفرعية لصالح الولاء للوطن الواحد الذي يجسد هويتهم[1]. زد على ذلك فإنّ وجود ثقافة وطنية شاملة لجميع السكان، لا يعني بالضرورة تماثل عناصرها مع جميع أفراد المجتمع، ذلك أن وجود عوامل طبيعية كاللغة والعرق والدين أو عوامل اجتماعية وعلاقة ذلك بالمستوى التعليمي والاقتصادي، كلها عوامل تفرض وجود هامش للتباين والاختلاف الثقافي[2].

من جانب آخر،تلعب سلامة وعقلانية النهج الاقتصادي للدولة دوراً مهماً في وحدة الأمة وذلك ما تلمسه الزعيم الصيني ماوتسي تونغ حين أعلن في عام 1957 بأنّ توحيد الدولة الصينية إنما يرجع إلى أن إجراءاتنا الاقتصادية السليمة وأن وسائل المعيشة أصبحت مضمونة للجميع وفي تقدم مطرد[3]، إذ أن النهج الاقتصادي العقلاني والسليم يرتكز على توظيف الموارد والإمكانات الاقتصادية في استيعاب المجتمع مؤسسيا في الدولة، بما يسهم في تحقيق انسجام ووحدة المجتمع والدولة على حد سواء.

كما يبرز في نفس الإطار البعد الجغرافي لوحدة الأمة، والذي يمكن تلمسه في أن وحدة الإقليم بمثابة العنصر الجوهري في تحديد كثافة التفاعل والتلاحم المؤدية إلى وحدة الأمة فوجود إقليم موحد جغرافيا وأكثر تماسكا اجتماعيا وسياسيا يساعد في اتخاذ أوثق العلاقات بين أفراد الجماعة الوطنية أو الأمة[4]، مما يزداد الولاء الوطني للدولة، بوصفه يمثل الأمة بكل مكوناتها التي تحيا في ظل حدوده السياسية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 286.

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000، ص58.

[3] أحمد عباس عبد البديع، "إستراتيجيات بناء الأمة في العالم الثالث"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 68، 1982، ص55.

[4] عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص 68.

المطلب الثالث: بناء الدولة والدولة الهشة

لقد شهد العقد الأخير اهتماما متزايدا بالدول الهشة، وذلك راجع لعدة عوامل، منها ما تعلق بالوعي المتزايد بأهمية الدور التنموي للدولة، وتجدد الاهتمام بقضايا الأمن الإنساني ومسؤولية الدولة عن حماية مواطنيها، كما أن مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، شهدت ربط الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والتهديدات العالمية الأخرى بالدولة الضعيفة أو الهشة[1].

تُعَرِّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الدول الهشة بأنها تلك الدول التي تفتقر هياكلها إلى الإرادة والقدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية، وقد عدلت المنظمة تعريفها لتعطي أهمية أكبر لمتغير الشرعية فأصبحت الدول الهشة هي تلك غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية[2].

وأُدخِل على المفهوم تغييرات أخرى وهو التحول من تعريف يركز على العلاقة بين البلد ومجتمع المانحين إلى تعاريف تحاول تحديد السمات الجوهرية للدولة الهشة. فقد أقر مجلس الاتحاد الأوروبي بأن: "الهشاشة تشير إلى الهياكل الضعيفة أو الفاشلة وإلى الحالات التي يكون قد انهار فيها العقد الاجتماعي بسبب عدم قدرة أو رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتوفير الأمن والأمان لسكانها، والحد من الفقر، وتقديم الخدمات، والإدارة الشفافة والعادلة للموارد، وإتاحة فرصة الوصول إلى السلطة [3].

[1] Nsamba A. Morris, "When Fragility meets State-building: State-building in Post- Conflict South Sudan": African Research and Resource Forum, Nairobi, October 2013, p8.

[2] التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، "التغلب على الهشاشة في أفريقيا"، مرجع سابق، ص16.

[3] المرجع نفسه، ص17.

ويشكل التباين إحدى السمات الرئيسية لمظاهر الهشاشة وللدول التي توصف بالهشة، حيث يرى بعض الكتاب أن مفهوم الهشاشة هو مفهوم فضفاض لأنه يضع بلداناً تختلف حدة الأزمة فيها في حالة مساواة.

يقول في هذا الإطار برينكنرهوف إن الدول الهشة تتصف بأنها دول دينامية، ذلك أنها تتحرك عبر مسارات من الاستقرار نحو الصراع والأزمة والفشل، وتخرج من الأزمة نحو الانتعاش و الاستقرار. لذا على الفاعلين الخارجيين الذين يقدمون المساعدة للدول الهشة، عدم تجاهل المؤسسات القائمة، لأنه حتى في أسوأ حالات فشل الدولة فهذا لا يعني بالضرورة وجود فراغ سياسي، بحيث تستطيع المؤسسات الرسمية ولو جزئياً أن تؤدي بعض وظائف الدولة[1].

كما سبق وأشرنا إلى أن عملية بناء الدولة هي تعبير عن الاستراتيجيات التدخلية وإصلاح وإعادة بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها. وقد تصبح هذه العملية مرحلة ضرورية يجب أن تمر بها الدول للتخلص من حالة الهشاشة لأنها تستهدف بدرجة أولى إنشاء وإصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة وأجهزتها الهشة في الحالات التي تكون فيها هذه المؤسسات شديدة الضعف أو غير موجودة أصلا. وقد يكون الفشل في بناء الدولة طريقا مؤدي إلى هشاشة الدولة خاصة في الحالات التي ينهار فيها العقد الاجتماعي بسبب عجز قدرات الدولة المختلفة: الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والاستجابية والرمزية، التي تساعدها على أداء وظائفها.

فيما تظل هشاشة الدولة أبرز عقبات بناء الدولة، خاصة في الحالات التي يصعب فيها بناء عقد اجتماعي جديد أو المحافظة عليه بسبب الهزات العنيفة التي يتعرض لها المجتمع على غرار الحروب الأهلية والصراعات الناجمة عن تأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع وانتشار الحركات المناهضة للحكومة وصعوبة فرض النظام والانضباط داخل المجتمع وضعف قدرات مؤسسات الدولة وهشاشتها أو نظرا لعدم تكيفها مع التحديات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية.

[1] المرجع نفسه، ص18.

المبحث الثاني: تحديات بناء الدولة وغاياتها

يعتبر بناء الدولة عملية تدخلية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة عبر علاقات الدولة ـ المجتمع، وهي عملية يمكن للجهات الخارجية التعاضد معها ولكن لا يمكن أن تتحكم بها بشكل مطلق. لذلك فهي تتطلب مجموعة من المستلزمات وتهدف إلى تحقيق عدة غايات، كما تواجهها عدة تحديات تعترض طريقها نحو بناء دولة وطنية قادرة على مواجهة الرهانات والتحديات الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: تحديات بناء الدولة

تختلف تحديات بناء الدولة من مجتمع إلى آخر وذلك حسب السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنشأ في ظلّها كل دولة، وحسب فعالية جهود الفاعلين سواء المحليين أو الدوليين في هذه العملية. لذلك فإنّ مسار بناء الدولة لا يخلو من وجود مجموعة من التحديات التي يتطلب التعامل معها بجدية، لأنّ تراكمها يؤثر على استقرار الدولة وتطورها لاسيما في علاقتها مع مجتمعها وكذا علاقتها مع المحيط الخارجي.

الفرع الأول: عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة

يؤدي عدم استكمال البناء المؤسسي للدولة، إلى ظهور مشاكل وإشكاليات عدة على مختلف الأصعدة وفي مختلف الميادين، يأتي في مقدمتها تحول الدولة إلى وسيلة وأداة لضمان استمرار النظام القائم دون تغير ولا تبدل. بمعنى انعدام التداول الحر والديمقراطي للسلطة. مما يؤدي إلى تحجر أنماط تقليدية، مثل الحكم العائلي والقبلي والديني، أو الديمقراطي الشكلي وزيادة التضييق على الحريات وكل ذلك راجع أساساً إلى غياب الحدود الفاصلة بين السلطة

والدولة[1]. وهنا تفقد المؤسسات السياسية المرونة اللازمة للتعامل مع مطالب الجماهير ويحدث بذلك الفشل المؤسسي والوظيفي.

الفرع الثاني: تضخم أجهزة الدولة

- يترتب عليه تمدد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع.
- الفشل في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستقلال الوطني والأصالة الحضارية[2].

الفرع الثالث: التأزم في العلاقة بين الدولة والمجتمع

إنَّ عدم وجود علاقة سليمة وصحيحة تربط الدولة بالمجتمع، يؤدي إلى غلبة الطابع المركزي للدولة في المجال السياسي، وبالتالي تدني إن لم نقل غياب المشاركة السياسية للمجتمع. وهو ما يدفع بالعديد من التيارات السياسية والاجتماعية إلى اللجوء إلى الاحتجاج والعنف السياسي كوسيلة للتعبير عن مطالبها. وهو لأمر الذي ينعكس لاحقاً في عجز الدولة على المحافظة على وحدة مجتمعها وتماسكه[3].

ويقدم جويل مغدال (J. Migdal) تصنيفه للدولة القوية في مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتهما بالمجتمع، فالدولة القوية بالنسبة إليه هي ذات التغلغل في مجتمعها، وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعها؛ إذ تُعلى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين مكونات المجتمع المختلفة... وتتكامل تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق أهداف المجتمع ومصالحه. ويربط مغدال هذه الشروط بالمجتمعات التي قطعت شوطًا على طريق الديمقراطية[4].

---

[1] أشواق عباس، "الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة"، مجلة الديمقراطية، العدد 24، بتاريخ 5 ماي 2012.

[2] فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 40.

[3] أشواق عباس، مرجع سابق.

[4] أحمد بعلبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 55- 56.

أما في المقابل، فإنّ الدولة الضعيفة، هي العاجزة عن تنمية مجتمعها وتحقيق مصالحه. وهي في هذا تتخذ موقفًا عدائيًّا منه وتناهض تنظيماته المدنية وأحزابه السياسية، وتنعدم فيه الثقة بالدولة، وتنزع هذه الأخيرة نحو تكريس الروابط القبلية والعشائرية مما يكّون مجتمعاً ضعيفًا تتكرس فيه الإخفاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وينتشر فيه الفساد والمحسوبية[1].

الفرع الرابع: اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي

من المعروف أن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة، وقد يترتب عليها الإطاحة بالنظام أو تغييره سواء باستخدام أساليب سليمة أو عنيفة، ولكن انهيار شرعية النظام لا يؤثر بالضرورة على الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره، وتجري داخله مختلف التفاعلات والعمليات السياسية وغير السياسية[2].

لكّن أزمة الشرعية قد تلحق بالمؤسسات السياسية عندما تكون هذه المؤسسات (أي النظام السياسي ذاته) غير مقبولة من جانب المحكومين، كما قد تلحق هذه الأزمة بأشخاص القائمين على أمر هذه المؤسسات، كما قد تتّصل الأزمة ببعض السياسات التي ينتهجها القائمون على السلطة[3]. إلا أنّ الأزمة تظهر بمرور الوقت عندما يكتشف المحكومون أنّ الحكومات القائمة ليس بمقدورها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ذلك فضلا عن أنها تركّز السلطة في أيديها وتضع العراقيل أمام تداولها. وتلكم كلها هي أمور من شأنها أن تُفقِد هذه الحكومات شرعيَّتها، كما تجعل الجماهير تتوق إلى التغيير عسى أن يكون من شأنه تحسين أوضاعهم[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 56.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 62.

[3] أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية... رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، ب م ن، 2007، ص 47.

[4] المرجع نفسه، ص 48.

المطلب الثاني: مستلزمات ومتطلبات بناء الدولة

إنّ بناء الدولة يُعد أمراً صعباً، من حيث التكوين السياسي والأيديولوجي والبيروقراطي والمؤسسي، فهي تتطلب تعاقب النخب السياسية والبنى الفكرية والأعراف القانونية والأطروحات الفلسفية، وتوفر بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ومؤسساتية ملائمة تضمن الاستقرار والازدهار.

الفرع الأول: الإطار السياسي: تأسيس عقد اجتماعي وإيجاد ثقافة سياسية جديدة

معنى ذلك أن العقد الاجتماعي الجديد يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين من خلال القيام بإصلاح سياسي واسع المدى، ووضع برنامج للتنمية المستدامة من القاعدة إلى القمة، والتركيز على مبدأ المواطنة، والانتقال من السلطوية التي ميزت أداة الدولة في الماضي إلى الديمقراطية وفتح الباب أمام تداول السلطة.

فضلا عن ما تقدم، يعتمد الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي جزئيا على الثقافة السياسية، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يعززان من الاستقرار ويدعمانه، أما التباين الثقافي والاختلاف بين عقلية الصفوة وعقلية الجماهير يعكس بدرجة أو بأخرى مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي[1]. لذلك فالتأسيس لثقافة سياسية جديدة يعتمد على غرس قيم جديدة تؤُطِّر العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية، قوامها الحرية وحفظ الكرامة وضمان العيش الكريم، والعمل على استنهاض الوعي السياسي وغرس قيم الديمقراطية من خلال قنوات التنشئة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، وتكريس دولة الحق والقانون، ومأسسة السلطة، وغرس قيم الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع[2].

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 103.

[2] عثمان الزياني، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، الجزيرة نت بتاريخ 21 أفريل 2015 على الموقع http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.html

الفرع الثاني: الإطار القانوني الدستوري

تقوم العملية السليمة لبناء الدولة على إطار دستوري يقنن كلا من العمل السياسي وممارسة السلطة، بحيث يخضع لهذا الإطار كل من السلطة والمجتمع على حد سواء. فالدستور هو الركيزة الأساسية لبناء الدولة ومأسسة السلطة، كما أنه يضفي القيم الحقوقية على كل ما هو سياسي، هذا ما يحدث سلما قيميا يؤطر الأعمال السياسية قانونيا ويضع لها حدوداً، بحيث يتحقق التوازن بين مقومات الدولة المؤسساتية والبشرية، ويعمل على تقنين هذا التوازن والذي يساهم في تحديد صلاحيات كل سلطة وعلاقتها بالسلطات الأخرى[1]. فالعلاقة داخل النظام السياسي بعناصره المختلفة تقوم على فكرة الدستور، وهذه العلاقة تمارس وفق قواعد موضوعة ومعدة سلفاً غير متأثرة بأمزجة الحكام والمحكومين على حد سواء، فالمعارضة مصانة وفق أحكام الدستور، والدستور والقانون ملزم ومحترم بالنسبة للحكام والمحكومين[2].

لذلك فإن إسهام الدستور في بناء الدولة يتحقق من خلال تحديد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات وكذا توزيعها في الدولة، وذلك وفقا لمبدأ سيادة القانون وسموه على الجميع.

الفرع الثالث: التفاعل بين الديمقراطية والتنمية

يقاس مقدار تنمية كل بلد بمدى توفره على طاقات وقدرات متعددة ومتنوعة؛ شرط أن تكون مستغلةاستغلالاً جاداً وعقلانياً من أجل الارتقاء بالمجتمع؛ لذا تبرز الديمقراطية في هذا الخصوص باعتبارها أحد أوجه التنمية ذاتها، عن طريق التسيير العام لشؤون المجتمع بواسطة

[1] يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2009، ص 48.

[2] حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001، ص63.

الانتخابات النزيهة والشفافة[1]؛ التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية. وهي بهذا تشير إلى إرادة الفعل الحر الخالي من الإكراه والنابع من الإرادة العامة التي تتأسس على قاعدة أن السلطة مصدرها الشعب، وبذلك لا تكون شرعية إلا إذا كانت وليدة الإرادة الحرة للجماعة التي تمسكها.

من هنا، تُؤكّد طبيعة الشرعية في قياس نموذج الدولة من خلال ما يحققه هذا النموذج في إطار النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وهو ما يضمن في المحصلة النهائية تلاُحم الطبقات الاجتماعية من جهة، ويحقق تقدم الدولة وتطورها من جهة أخرى[2].

الفرع الرابع: المدخل الإداري

يقوم الجهاز الإداري بدور مهم وحيوي في الدولة باعتباره يتولى تنفيذ سياساتها وقراراتها، لذلك يجب تبني رؤى ومناهج جديدة للإصلاح تأخذ بعين الاعتبار واقع التطور الهائل في مجالات الاتصالات والمعلومات، فإنّه من المهم إذن إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية حتى تكون فعالة، ثم يتم تطوير خطط وبرامج إعادة تأهيل وتدريب العاملين للوصول إلى تحقيق الكفاءة بمعايير الأداء والجودة[3].

ويبقى الجهاز البيروقراطي بكل ما يشتمل عليه من أنظمة وكوادر بشرية، هو الركيزة الأساسية التي تبنى عليها الدول، من خلال متابعته لمدى تجسيد البرامج والسياسات الحكومية على أرض الواقع، والتكفل بانشغالات ومطالب المواطنين. وفي ظل التطورات الحاصلة ضمن البيئة الداخلية والخارجية للدول، تبرز حاجات متجددة وهو ما يتطلب من الجهاز الإداري التعامل معها بجدية وكفاءة ضمانا للاستقرار والأمن العام.

---

[1] ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 29.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 75- 76.

المطلب الثالث: غايات عملية بناء الدولة

تهدف عملية بناء الدولة إلى تحقيق مجموعة من الغايات، فمنها ما هو سياسي وأمني يتمثل في بناء الشرعية وتعزيز الاستقرار السياسي وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ومنها ما هو متعلق بالجوانب الاقتصادية التي تتجسد في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الجوانب السوسيوـ ثقافية من خلال تحقيق الاندماج داخل المجتمع وبناء الهوية الوطنية.

الفرع الأول: الغايات السياسية والأمنية

تعتبر الشرعية وتعزيز الاستقرار السياسي ونشر الثقة من أهم الغايات التي تندرج في إطار عملية بناء الدولة، ذلك أنّ توفر هذين العنصرين ضمانة أساسية لاستمرار مؤسسات الدولة والحفاظ على علاقة سليمة بين الحاكم والمحكوم، لأنّ فقدانهما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ارتفاع أصوات المعارضة التي قد تصل إلى حدوث قلاقل واضطرابات، خاصة إذا عجز النظام الحاكم على تلبية مطالب الجماهير فيما يخص تحقيق التنمية وضمان الأمن والاستقرار اللازمين.

1- الشرعية السياسية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الشرعية بالدراسة، حيث ينظر "ماكس فيبر" للشرعية بوصفها " صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، من خلال عدة طرق تتمثل في التقاليد أو بعض المواقف العاطفية، أو عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة مطلقة، أو بسبب قيامه بطرق وأساليب تعد قانونية أو شرعية مقبولة. ويعتبر النظام الحاكم شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أنّ ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة"[1].

[1] خميس والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 44، 2003، ص 22.

على ضوء ذلك، ترتبط الشرعية ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاجتماعي والقبول الشعبي. فكلما زادت شرعية الرئيس أو الحزب الحاكم تزداد شرعية النظام والقبول العام بقرارته، والتأييد الشعبي لسياساته، وتنفيذ المواطنين لقوانينه لاعتقادهم أنها تصدر عن مؤسسات شرعية تعبر عن مصالحهم، وفي نفس الوقت يقل احتمال لجوء النظام إلى استخدام العنف أو سُبل الإكراه الأخرى لتحقيق الطاعة والالتزام بالقانون[1].

إذ هي تطابق قيم النظام السياسي مع قيم المجتمع، وللشرعية في كل الأنظمة السياسية، مصادرها التي تكاد تنحصر في ثلاثة[2]:

المصدر الأول: التقليدي ويشار به إلى مجموعة التقاليد الدينية والأعراف القبلية والعشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين انطلاقاً من الدين والتقاليد.

المصدر الثاني: الشخصية التاريخية أو الكاريزمية، ويكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية. والواقع أن شخصانية السلطة قد تبدو مفيدة في مرحلة معينة من مراحل التطور السياسي للدولة.

المصدر الثالث: العقلاني- القانوني، ويقصد به مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافة السياسية وتضبط سير العملية السياسية.

2- نشر الثقة

ترتبط الثقة بدرجة كبيرة بشرعية النظام السياسي وبتأييده من قبل المواطنين، فكلما كانت هناك ثقة من جانب المواطنين في النظام السياسي كلما كان أكثر تمتعاً بالشرعية من جانبهم، كما أنّ انخفاض الثقة السياسية يرتبط بدرجة كبيرة بانخفاض ثقة الأفراد ببعضهم البعض في

[1] علي الدين هلال، "مفهومان مختلفان للشرعية والديمقراطية"، مجلة الديمقراطية، العدد 51، 21 جويلية 2013.

[2] أمين عواد المشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد ((إطار نظري))، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 60.

الإطار الاجتماعي الذي يحيون فيه، فضلاً عن أنّه قد يؤدي بدوره إلى اغتراب وعزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة العامة[1].

فضلا عن ما سبق ذكره، تقوم الثقة على أساس بناء علاقة سليمة وواضحة بين المواطن والمال العام، ويتضح ذلك من خلال قناعة المواطن بأن ما يؤديه من التزامات وواجبات نحو الدولة يلاقي كل تقدير واحترام من قبل السلطة، وبالتالي فإنها تقوم هي بدورها بأداء واجبها نحو هذا المواطن. وما أن تتحقق هذه الثقة حتى يصبح المواطن أكثر استعداداً للقبول بالمجهود العام، ويمكن بناء هذه الثقة من خلال[2]:

- تحقيق العدالة في توزيع التكاليف العامة.
- تمكين كل المواطنين بالتساوي من الحصول على حقوقهم دون تمييز.
- جودة الخدمات والإسراع في تأديتها.
- الحرص على الملكية العامة وحمايتها.
- بيان طرق الإنفاق والكشف عن مصادر الأموال.
- اعتماد مبادئ الوظيفة العامة وأخلاقياتها.

3- الاستقرار السياسي

على الصعيد العملي يُعد الاستقرار السياسي شرط أساسي لتنمية البلدان والمجتمعات، وعامل حاسم لاستمرار أنظمة الحكم أو تغيرها، أما على الصعيد العلمي والأكاديمي، فإنّه لا يوجد تعريف جامع لهذا المفهوم، حيث يؤكد في هذا الإطار جان إيريكلان سفانت

[1] صدفة محمد محمود، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة"، موجز سياسات رقم (3) جانفي 2009. ص 4.

[2] أمين عواد المشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد ((إطار نظري))، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 67.

Jan-Ericlane Svante: أنّه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي للاستقرار السياسي، بيد أنه يمكن الاعتماد سوى على التعاريف العامة والبسيطة أو التعاريف المركبة حيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين[1]:

- **النظام (اللافوضوي):** والذي يعني غياب القوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.
- **الاستمرارية:** وتعرف بالغياب النسبي في التغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى اللااستمرارية في التطور السياسي وغياب القوى الاجتماعية والحركات السياسية التي تسعى إلى إدخال تغيرات جوهرية على النظام السياسي.

ونتاجاً لهذا فقدجُود الاختلاف بين المفكرين السياسيين حول إيجاد تعريف موحد للاستقرار، واختلفت المداخل التي تناولت هذه الظاهرة من مفكر إلى آخر، ويمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية في دراسة الاستقرار السياسي، حيث كل منها تتبع مفهوماً معيناً للاستقرار وهي:

أ. المدرسة السلوكية: وفقا لهذه المدرسة، فإنّ الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، بحيث تتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف[2].

ب. المدرسة النظمية: تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي، وحسب هذه المدرسة فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع[3]، كما يعني حياد المؤسسات عن تقلبات السلطة

---

[1] Jean-Erik Lane and Svante Arvson, Politics and Society in Western Europe, London: Sage Publications, Fourth Edition, 1999, P 294.

[2] حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، أكتوبر 2004 م، ص ص 50- 51.

[3] خالد حنفي علي، "الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 153، جويلية 2003 ، ص 29.

وفصلها عن حسابات وتناقضات السياسة، وعدم استغلالها لأغراض ومصالح شخصية حتى تقوم بأداء مهامها باستقلالية وموضوعية.

ت. المدرسة البنائية الوظيفية: ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطية والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات[1]. وقد تناول ألموند مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي، حيث أنّ هذا المسلك يرى نموذجه في كائن حي ينزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأنّ الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها، وأنّ تكيف كائن وتوازنه واستقراره علامات على حيويته وسلامته.

الفرع الثاني: الغاية الاقتصادية لعملية بناء الدولة

ينصرف هذا البعد إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عبر إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد من خلال الزيادة في القدرات الإنتاجية للموارد الاقتصادية والتحسين من كفاءتها، ورفع مستوى الدخل القومي وتحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي، وليس هذا فحسب بل يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية. وذلك بهدف تحقيق العدالة في امتلاك وسائل الإنتاج وتوفير فرص العمل للتخفيف من حدة الفقر. إضافة إلى عقلنة وترشيد استهلاك الموارد حتى يتم تلبية حاجات الأجيال الحالية مع مراعاة حاجات الأجيال القادمة.

وللمؤسسات دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وبخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد، والإشراف على صياغة السياسات المالية والاقتصادية، وتنفيذها. ومن هنا جاءت أهمية

[1] سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2000، ص 119.

دور المؤسسات الاقتصادية في ضمان وجود بيئة قانونية وإدارية سليمة لتفعيل عملية الادخار والاستثمار، بما يدعم كفاءة تشغيل السوق وفقاً لمعايير الحكم الرشيد[1].

في مقابل ذلك، قد يواجه مسار بناء الدولة مشاكل اقتصادية عدة، كارتفاع نسبة الديون ونقص الموارد المالية اللازمة لبناء اقتصاد قوي، بالإضافة إلى اختلال التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي مع نقص في التخطيط وقلة الخبرة والكفاءة في مجال الإنتاج والتصدير، ممّا يحتم على الدولة القيام بالتخطيط الجيد والعقلاني للعملية الاقتصادية وتغيير سياساتها الاقتصادية حتى تصبح أكبر ملائمة مع استقطاب أحسن الكفاءات من الموارد البشرية وتوفير الأمن والاستقرار اللازمين لإحداث التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: الغايات السوسيو- ثقافية لعملية بناء الدولة

يمكن القول بأن بناء الدولة هو عملية تراكمية تأخذ وقتا أطول وليست بالعفوية، حيث من خلالها تعمل السلطة السياسية على بناء المؤسسات وتحديثها من أجل تكريس الشعور بالانتماء المشترك بين مختلف الجماعات الثقافية، عبر اجتذاب الهويات الفرعية ودفعها نحو الانخراط في مؤسساتها وتلبية مطالب تلك الجماعات بالشكل الذي يشعرها بقوة وهيبة الدولة المادية والمعنوية[2].

حينئذ تبرز مطالبتها بضرورة استمرار وجود هذا الكيان بوصفه الجهة الوحيدة القادرة على تلبية مطالب وحاجات هذه الجماعات المختلفة، ومن ثم يتولد حس الانتماء للدولة ومؤسساتها، وبذلك تغدو الدولة وعاءا مشتركا عاما يحوي الجميع ويعبر عنهم لذا يصبح الدفاع

[1] أمين عواد المشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 70.

[2] رعد عبد الجليل وحسام الدين علي مجيد، "نموذج الدولة – الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 33، 2012، ص 129.

عن هذا المشترك حقا عاما للدولة على الأفراد وواجبا خاصا للأفراد تجاه الدولة، وهنا يبدو التماثل على أُشُدَّه بين الدولة والمجتمع[1].

كل هذا يمثل البعد الآخر لعملية بناء الدولة من خلال بناء الأمة الذي يقوم على ركيزتين أساسيتين، فبينما تتعلق الأولى بتسريع عملية الاندماج الوطني، وذلك من خلال تنمية وتعزيز الشعور والاعتزاز بالهوية؛ فإنّ الثانية، تتمثل في ردود الأفعال التي تتخذها الحكومات بهدف التخفيف من الآثار السلبية للانقسامات الأثنية والثقافية والدينية في المجتمع، ولعل من أبرز ذلك، محاولة خلق رموز للهوية الوطنية من علم، ونشيد وطني، وزي رسمي[2].

1- الاندماج الوطني

يشير مفهوم الاندماج بوجه عام إلى تفاعل واندماج الجماعات والأمم لتشكل كل واحد، وبذلك فإنّ هذه العملية تتصل بتفاعل الجماعات ببعضها البعض أفقيا:ثقافياً، أم لغوياً داخل إطار الدولة الواحدة، ومدى تأثير ذلك على النظام السياسي للوحدة السياسية[3]. بينما يرتبط بناء الدولة بشكل أساسي بتحقيق الاندماج الوطني الذي هو تعبير عن الوعي بالهوية المشتركة بين مواطني الدولة الواحدة، إذ أنه يقلل من الفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وعدم المساواة ويقوي الوحدة الوطنية، إنّها الوحدة في إطار التنوع، كما يزيد من تضامن المواطنين وتلاحمهم.

في هذا الإطار يعرف كارل دويتش Karl W. Deutsch الاندماج الوطني بأنّه"عملية تنمية الشعور بالولاء الوطني، أو الهوية الواحدة التي تنصهر في إطار الولاءات الفرعية

[1] المرجع نفسه، ص 129.

[2] أحمد الزروق محمد الرشيد، مشكلة الاندماج الوطني في أوغندة، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2015 ، ص 26.

[3] المرجع نفسه، ص 24.

الأخرى، بمعنى آخر، هي عملية نقل الوعي والولاء الخاص بالأفراد، من بؤرة التركيز على الجوانب الذاتية المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية، إلى بؤرة أوسع نطاقا تتعلق بالمجتمع الكلي"[1].

في المقابل، تتمثل مشكلة الاندماج الوطني في عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع سواء بوسائل الإكراه أو الإغراء، على نحو يؤدي إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني، ممّا يزيد من احتمال اندلاع الصراع بين الجماعات المختلفة المشكلة لشعب الدولة من ناحية، والصراع بين هذه الجماعات والنظام السياسي من ناحية أخرى. الأمر الذي يحول دون خلق ولاء وطني عريض يؤدي إلى حالة من التماسك الوطني وبناء الدولة القومية[2].

كذلك فإنّ ضعف فاعلية النظام السياسي، أو تراخيه، عن إنجاز الدولة الحديثة وبنائها: أي إتمامها وتطوير مؤسساتها بما يتفق ونمو مكّوناتها وجماعاتها الاجتماعية وتنوعهم، قد يتسبب بإحداث أزمة اندماج، فانخفاض الفاعلية يعني تناقص قدرة الدولة على التجاوب مع التغير في تنوع جماعاتها وتمايزهم من ناحية، وتزايد مطالب هذه الجماعات كمًّا ونوعًا من ناحية أخرى[3].

وتعد أزمة الاندماج من أخطر التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة وتأسيس نظام سياسي مستقر. أما أهم أنماط أزمة الاندماج القومي فتتمثل في نمطين أساسيين:

أ. **عدم التكامل الإقليمي (المستوى الأفقي):** وذلك عندما يكون هناك إقليم أو أكثر لا تمارس عليه الدولة سيادتها أو سلطتها. وكذلك عندما يكون هناك عدد من الجماعات

---

[1] المرجع نفسه، ص 20.

[2] شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، 2015، ص 98.

[3] أحمد بعلبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 59.

الأثنية أو الدينية أو اللغوية متمركزة في أقاليم جغرافية معينة، ويميز التوتر سمة بارزة لعلاقتها بالدولة، مما يؤدي لزيادة حدة الانقسامات داخل الدولة، وربما رفع دعاوي انفصالية[1].

ب. عدم التكامل السياسي (المستوى الرأسي): أي وجود هوة واسعة بين أهداف وغايات النخبة، وبين غايات وأهداف الشعب أو شرائح من الشعب. وغالبا ما تعبر هذه الهوة عن مطالب قبلية وأثنية وإقليمية[2].

2- الهوية الوطنية

بعيدا عن النقاشات النظرية والأكاديمية التي تناولت مفهوم الهوية بالدراسة في مختلف فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإنّ تكريس الهوية الوطنية يظّل غاية تنشدها جميع الدول من أجل المحافظة على النسيج الاجتماعي وتلاحم الطبقات والفئات الاجتماعية.

لذلك، فإنّ الهوية حسب ساث كابلان (SETH KAPLAN) تلعب دوراً مهماً في بناء المؤسسات الإنتاجية، سواء الرسمية أو غير الرسمية، فالجماعات ذات الهوية المنسجمة والتاريخ الطويل والمشترك، باستطاعتها وبشكل طبيعي تطوير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بإدارة ذاتية، تحتوي هذه الأنظمة على ميكانيزمات مختلفة تضبط العلاقات والسلوكيات السياسية[3]، معنى ذلك أنّ هذه الجماعات يصبح بإمكانها الاضطلاع بمهام واختصاصات مهمة وحساسة داخل المجتمع كخلق النظم المؤسسية المعقدة لإدارة شؤونها بنفسها وتعزيز الثروة دون الحاجة إلى مساعدة الحكومة الرسمية.

كما تلعب الهوية الوطنية دوراً حاسماً في تعزيز شرعية الدولة، لأنّ النظام السياسي الشرعي يبنى دائماً على جماعة منسجمة ومؤسسات تعكس التطور التاريخي لتلك الجماعة. فيما يرى مايكل هودسون (Michael Hudson) بأنّ الشرعية تبنى على بعض الإجماع حول الهوية

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص84.

[2] المرجع نفسه، ص 85.

[3] Seth KAPLAN, "Identity in Fragile States: Social Cohesion and State building", Society for International Development Development, 2009, 52(4), P467.

الوطنية وكذا الاتفاق حول حدود المجتمع السياسي، إضافة إلى وجود فهم جماعي للأولويات الوطنية[1].

في المقابل، تتمثل أزمة الهوية في الانقسامات والاختلافات، والقيم والأبنية التقليدية التي تنتج عن الاضطرابات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. والتي تكون في كثير من الحالات سببا في تأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع ومصدراً دائماً للتوترات والاضطرابات وغياب الاستقرار وقد تكون في حالات أخرى سبباً في اغتراب الأفراد وعلو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني.

المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة لبناء الدولة

لطالما شكل موضوع بناء الدولة محوراً أساسياً في النقاشات والأطروحات النظرية في حقل العلوم السياسية، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع بناء الدولة بالدراسة، مركزين على نموذجين معرفيين سيطرا لفترات طويلة على حقل العلوم السياسية، ألا وهما النموذج المعرفي الليبرالي والنموذج المعرفي الماركسي وتفريعات كل واحد منهما.

المطلب الأول: عملية بناء الدولة في النموذج المعرفي الليبرالي

يمكن القول بأنّ الإسهامات الفكرية الأولى في تحليل مفهوم الدولة ترجع إلى عصر الأنوار، وهو العصر الذي أحدث قطيعة مع القرون الوسطى؛ وقد اعتبر مفكروه أنّ الدولة هي ظاهرة إنسانية من إنتاج البشر أنفسهم، فحرروا ظاهرة الدولة من الإطار الديني والكنسي الذي كان يميز الأعمال الفكرية الوسيطية؛ وفي تلك الفترة ظهرت أعمال بودان وميكيافيلي وغيره، ثم

[1] Ibid, P468.

تطور الفكر الليبرالي حول الدولة لاحقا بشكل حاسم بواسطة نظرية العقد الاجتماعي، بفضل كتابات هوبز، لوك وروسو[1].

حيث تنبني نظرية العقد الاجتماعي على أساس أنّ الدولة ظاهرة إرادية نتيجة اتفاق حر واختياري بين مجموعة من النّاس فضلوا الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدنية والسياسية، مع ما نتج عن ذلك من قيام سلطة سياسية يكون مصدرها الشعب. أما تنازل المواطنين عن كل أو بعض حقوقهم الطبيعية، فيكون بهدف إنشاء هيئة تتولى حكمهم.

أما من بين المفكرين الليبراليين الأوائل الذين تطرقوا لموضوع الدولة يعد هيجل أبرزهم حيث رأى أنّ الدولة هي عبارة عن فكرة أو روح موضوعية تتجلى واعية بذاتها وتتصرف بكل حرية لأنّها "تعرف"، وتقترن فيها المصلحة الفردية بالمصلحة العامة وتتجلى كواقع يشمل الكيان الاجتماعي كله[2].

كما يرى أيضا " أنّ الدولة إرادة اجتماعية جوهرية تملك قوة عميقة، تجعلها قادرة على ترك الذات تحقق أقصى مدى خصوصيتها ثم تعود بها إلى أصلها الاجتماعي فتلتحم بالوحدة الجوهرية. وهي أخيرا الفكرة الجوهرية الوحيدة التي يقبل الفرد التضحية من أجلها لأنّها هي الحرية بعينها. إذ أنه خارج الدولة تعم الفوضى وتنتفي الذات؛ ولا يستقيم معنى للحياة إلا داخل الدولة"[3].

الفرع الأول: المدرسة القانونية

يستخدم المدخل القانوني في حقل العلوم السياسية، وذلك بجعل المؤسسات السياسية للدولة محور دراسته، حيث يقوم بوصف حق التصويت وتحديد الشروط الواجب توفرها في

[1] أنيس فيصل قاضي، "دولة القانون ودور القاضي الإداري في تكريسها في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام جامعة منتوري قسنطينة، 2009- 2010)، ص 03.

[2] أحمد خروع، دولة القانون في العالم العربي الإسلامي، بين الأسطورة والواقع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 71.

[3] المرجع نفسه، ص 72.

المرشح، والإجراءات التي ينبغي إتباعها قانونياً في العملية الانتخابية وتأثير ذلك على العملية السياسية سواء تعلق بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك في استقرار الدولة[1].

ويعطي هذا المدخل أهمية كبيرة لدور القانون في بناء الدولة، ويدعم الفقيه كلسن هذا الطرح في تحليله القانوني للدولة على أنّ هذه الأخيرة تُعد القانون بمعاييره الوضعية الذي يضعه الأفراد لتحديد سلوكياتهم وضبطها، فالقانون يشكل أساس الدولة ويكسبها شخصية أخلاقية مجردة، وذلك من أجل وضع حد للتفرد الشخصي للقائمين على السلطة واحتكارهم لها، ووفق مبدأ فصل السلطة عن الحاكم[2]. والدولة في نظره نظام هرمي مركزي، يتميز بأنّ كل قاعدة فيه تستمد صحتها من القاعدة الأخرى إلى أن تصل للدستور الذي يستمد هو الآخر صحته من دستور سبقه.

وهذا ما يحيلنا إلى بناء دولة القانون، التي ينظر إليها كلسن على أنّها نظام قانوني ممركز نسبيا، يتميز بالخصائص التالية: العدالة والإدارة ترتبطان به بواسطة القوانين، أي بواسطة قواعد عامة تضعها هيئة برلمانية منتخبة من طرف الشعب، سواء بمشاركة أو بغير مشاركة رئيس الدولة الذي يرأس الجهاز التنفيذي؛ وتكون المسؤولية الكاملة ملقاة على أعمال أعضاء الحكومة؛ وتكون المحاكم مستقلة؛ ويتمتع المواطنين فيه بمجموعة من الحقوق والحريات، خاصة ما تعلق منها بحرية التفكير والمعتقد والتعبير[3].

لكن على الرغم من الإسهامات التي تقدمها هذه المدرسة إلا أنها تظل قاصرة عن الإحاطة بالظاهرة السياسية من جميع جوانبها، فضلاً على أنها تركز على الجوانب الشكلية وتُهمل العمليات والنشاطات الرسمية على الرغم من أنها قد تكون أكثر تأثيراً. كما أنّ المدخل

---

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، ب م ن ، 1997، ص 118.

[2] محمد أمين بن جيلالي، "مشكلة بناء الدولة دراسة ابستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013 – 2014)، ص ص 138- 139.

[3] قاضي أنيس فيصل، "دولة القانون ودور القاضي الإداري في تكريسها في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام جامعة منتوري قسنطينة، 2009- 2010)، ص 12.

القانوني يضيق من مجالالدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية ويُهمل الاعتبارات غير القانونية، كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياق التاريخي والثقافي لهذه الظاهرة[1]. والتي تشكل في مجملها الأسس والركائز التي تقوم عليها عملية بناء الدولة، خاصة إذا ما تم توظيفها بالشكل المناسب حتى تشكل المناخ المناسب لنضوج فكرة الدولة لدى النخب والجماهير.

الفرع الثاني: المدرسة السلوكية

لقد أحدثت المدرسة السلوكية ثورة علمية حقيقية بتحديها للإقترابات التقليدية التاريخية والفلسفية والقانونية والمؤسسية الشكلية. وقد بلغت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات. وتعتبر السلوكية حركة فكرية تحاول التقرب من الظاهرة السياسية من خلال دراسة السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الأمبريقية للحياة السياسية بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار صحة الافتراضات، وفق قواعد وأسس البحث الأمبريقي الحديث[2].

وفي المرحلة السلوكية تعددت الإقترابات والمداخل النظرية التي تناولت بالدراسة بناء الدولة بين المدخل النظامي بزعامة دفيد ايستون والمدخل البنيوي ـ الوظيفي بزعامة غابريال ألموند والمدخل الاتصالي عند كارل دويتش، وصولا إلى النموذج التنموي التحديثي.

أما بالنسبة لدفيد ايستون، فإنّه ينطلق من فرضية أنّ بناء الدولة في جوهرها هي عملية سياسية لأنّ النظام السياسي في حالة حركة وتفاعل دائمين يأخذ من البيئة ويعطيها، فإذا انخفضت مدخلات النسق إلى الصفر، فلنتوقع بأنّ هذا النسق في طريقه إلى التفكك والانهيار،

[1] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 118.
[2] المرجع نفسه، ص ص 125- 127.

وإذا تضخمت المطالب الضاغطة فزادت عن حدها ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال، فإن النظام يكون معرضا للانحلال[1].

وقد طور كل من ألموند وباول مفهوم الوظيفة واستعماله ـ نظريا ـ في دراسة الأنظمة السياسية وذلك بعد ابتعادهما عن الإطلاق والتطرف في الدور الوظيفي كما صور من قبل مالينوفسكي. فبالنسبة إلى ألموند وباول أن الأنظمة السياسية لها دور وظيفي في المجتمع السياسي من خلال التحديات الأربعة حيث أنّ لكل نظام سياسي أربعة أدوار تفسر وتحلل مراحل كل نظام سياسي. وهذه التحديات هي[2]:

1- بناء الدولة

2- بناء الأمة

3- المشاركة

4- التوزيع (أو مرحلة الرفاهية).

حيث أنّ استهداف النظام السياسي لهذه التحديات واجتياز مراحلها بنجاح سيجعله في عداد الدولة ـ القومية المتقدمة في المعنى الحديث للنظام السياسي[3].

أما النموذج الاتصالي عند كارل دويتش فينظر لعملية بناء الدولة على أنّها عملية اتصالية أساسها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القمة إلى القاعدة والعكس. والدولة هي قرار ونظام ضبط، والذي يعتمد على تبادل الرسائل في كل شؤون الدولة الداخلية والخارجية[4]. فالاتصال هو حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة صانعة القرارات، فالمواطنون لا بد وأن يكون باستطاعتهم توصيل رغباتهم ونقل مطالبهم إلى الحكومة، وعلى

---

[1] محمد أمين بن جيلالي، مرجع سابق، ص ص 141 - 142.

[2] حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص 21.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] محمد أمين بن جيلالي، مرجع سابق، ص 143.

الحكام أن يكونوا قادرين على توصيل قراراتهم إلى المواطنين وتبريرها لهم لكسب قبولهم ورضاهم.

كما يرى "روستو" أنّ هناك ثلاثة متطلبات أساسية للتحديث السياسي هي بمثابة متطلبات بناء الدولة، فالهوية مهمة للأمة والسلطة للدولة والمساواة للحداثة، أما الاختلافات الجوهرية بين المجتمعات في هذا الإطار فتتعلق بكيفية مواجهتها لهذه المشاكل. واقترح "روستو" أن التعاقب الأمثل في مواجهة المشاكل، والأكثر نجاحاً في التقليل من أضرار ومعاناة التحديث هو مواجهة مشكلة الهوية ثم السلطة ثم المساواة بهذا الترتيب [1].

الفرع الثالث: المدرسة النيوليبرالية (المؤسساتية)

يتزعم هذه المدرسة صامويل هنتغتون، ومن أبرز إسهاماته في هذا الإطار مناداته بأهمية زيادة درجة مأسسة النظام السياسي ليكون فاعلا وقادرا على الاستمرارية، وتشير عملية المأسسة إلى قدرة النظام على التكيف بالإضافة إلى تعددية المؤسسات السياسية واستقلاليتها.

على ضوء ذلك، حدّد هنتغنتون مقومات للحداثة السياسية التي هي بمثابة عناصر أساسية لعملية بناء الدولة، ألا وهي[2]:

ترشيد السلطة: ويقصد به أن تمارس استنادًا إلى أسس رشيدة، وأن يخضع اعتلاؤها وممارستها وتداولها لدستور مسبق؛ وبالتالي تنسلخ عن شخص الحاكم، إذن فترشيد السلطة لا يعدو أن يتمثل في سيادة القانون.

تمايز المؤسسات والوظائف السياسية: فيشير إلى مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة لعدم تدلي القائم على السلطة إلى الاستبداد؛

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، 2013، ص 145.

[2] أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مرجع سابق، ص ص 150 - 151.

الحداثة السياسية: فتتمثل في تعاظم معدّلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسيّة عمومًا، سواءً فيما يتّصل باختيار الحكام على المستويين المحلي والقومي، أو التأثير في عملية صنع القرار السياسي.

وتمخض عن هذه المدرسة اتجاه آخر يطلق عليه بالمؤسساتية الجديدة، الذي يركز على ضرورة تعزيز القدرات المؤسساتية من أجل تهيئة الظروف المناسبة لإحداث التنمية التي يقودها السوق. وتوجيه هذه القدرات إلى المجالات التالية: الإدارة الاقتصادية، السياسات الهيكلية، سياسات الإدماج الاجتماعي، العدالة. إضافة إلى ذلك فقد تفرع عن هذا الاتجاه طرح آخر يدعو إلى ضرورة ربط الديمقراطية ببناء القدرات المؤسسية للدولة[1].

المطلب الثاني: عملية بناء الدولة في النموذج المعرفي الماركسي

تعود الجذور الأولى للنموذج المعرفي الماركسي إلى الأفكار والافتراضات النظرية لكارل ماركس، التي استوحاها من التراث الفكري آنذاك والذي عاصر فيه الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الانجليزي والاشتراكية الفرنسية، حيث قدم اشتراكيته العلمية والتي تمثل تغير ثوري وحتمي للمجتمع بفعل تناقضات الرأسمالية التي كانت تنادي بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج. بعدها تطور النموذج المعرفي الماركسي على يد الكثير من المفكرين. كما برزت نتيجة لذلك مجموعة من المداخل النظرية ركزت على الاقتصاد السياسي وعلى التحليل الطبقي وعلاقته بالدولة وعلى التبعية والتخلف.

الفرع الأول: المدرسة الماركسية الكلاسيكية

يتأسس التحليل الماركسي على اعتبار أنّ الدولة أداة في يد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج أو اعتبارها متغيرا بنائيا في الصراع الطبقي، وهي تخدم من خلال القيام بوظائفها الطبقة

[1] Shahar HAMEIRI, Regulating statehood: State Building and the Transformation of Transformation of the Global Order, UK: Palgrave Macmillan, 2010, pp 13-15.

المسيطرة والنظام الرأسمالي[1]. لذلك وبناءا على التحليل الماركسي للدولة فإنّه تبرز ملاحظتين أساسيتين: أولهما أنّ الدولة في المجتمع الرأسمالي تخدم مصالح الطبقة الرأسمالية وهذا يمثل منظور ذرائعي للدولة حيث التركيز على علاقة الدولة بالطبقة الرأسمالية. ثانيهما أنّ الدولة هي الميدان السياسي للصراع الطبقي، ويمثل هذا المنظور البنائي للدولة، حيث التركيز على كيف تتحدد سياسات الدولة بواسطة تناقضات وقيود النظام الرأسمالي[2].

وحسب ماركس فإنّ الدولة هي التنظيم الذي تبنته البرجوازية لحماية أملاكها ومصالحها. وبناءا على ذلك، فإنّ الطبقة الرأسمالية الحاكمة توظف أجهزة الدولة كأداة للهيمنة والسيطرة على المجتمع وتستند هذه النظرة على البيان الشيوعي الذي أكد على أنّ الدولة الحديثة هي مجرد لجنة لإدارة المصالح المشتركة للطبقة البرجوازية[3]. لكن هذه الهيمنة حسبه تكفل الاستقرار والنظام، ففي داخل المجتمع توجد مؤسسات الدولة (التشريعية، التنفيذية والقضائية)، تمنح صفة الشرعية للطبقة المهيمنة اقتصاديا لأنه في ظل غياب مؤسسات الدولة سوف يحدث صراعاً مباشراً بين الطبقات وهذا يؤدي إلى تهديد كيان المجتمع ككل.

كما وافق أنطونيو غرامشي"A-Gramsci" على تحليل ماركس في أنّ هيكل الدولة يقوم ويتبلور استنادا إلى القوى المسيطرة اقتصادياً وطبيعة علاقات الإنتاج السائدة أو الصراعات الطبقية، لكنه مع ذلك، اعتبر أنّ الدولة ليست مجرد انعكاس ميكانيكي لهذه القوى والعلاقات. بل هي عنده أداة للترشيد والعقلنة والتعبئة المجتمعية والاقتصادية، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والمنافع العمومية[4].

---

1 حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الإمارات العربية المتحدة: دار الكاتب الجامعي، 2002، ص 27.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط2، 2006، ص ص 333- 334.

[3] محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة –قضايا منهاجية ومداخل نظرية-، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1998، ص 180.

[4] فؤاد خليل، الماركسية في البحث النقدي: الراهنية، التاريخ، النسق، بيروت: دار الفارابي، 2010، ص 261.

الفرع الثاني: مدرسة التبعية

تتضمن التبعية تصور الارتباط الوثيق بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي، حيث ترى في نظام الدولة مجرد انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، فالبناء الاجتماعي والأسس الاجتماعية التي تقوم عليها الدولة تتأثر بسياسات الدولة وأدوارها التي تحتم عليها أن تتدخل في توجيه مسار الحياة الاجتماعية[1].

من جانب آخر، وفي سياق التبعية حيث يؤثر بناء الدولة في البناء الاجتماعي ويتأثر به، نجد أنّ ما يميز هذه العلاقة هو أنها ليست رابطة تكاملية مباشرة، فالبناء الاجتماعي التابع هو أصلا بناء وسيط لأنه يتشكل في ظل ظروف خارجية وهو يحدث تأثيره على بناء الدولة في ضوء هذه الظروف، والدولة التابعة هي الأخرى تعتبر بناءا وسيطيا لا يحدث تأثيره على البناء الاجتماعي بشكل مباشر وإنما من خلال علاقة التبعية القائمة[2].

على ضوء ذلك، تستشهد نظرية التبعية بمثال عن الواقع الذي تعيشه دول العالم الثالث التي لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها ونظمها بمعزل عن المتغيرات الدولية ذات الجذور التاريخية الممتدة، فدور الغرب الرأسمالي في تقسيم العمل الدولي أسهم في تشكيل تاريخ الجنوب ابتداء من المرحلة المركنتيلية، ثم حرية التجارة، ثم مرحلة التمويل الرأسمالي، وأخيرا سيطرة الشركات متعددة الجنسيات[3].

فقد تمكن الغرب خلال تلك المراحل من خلق نظام اقتصادي، استطاع أن يغزل العالم في نسيج واحد، ومن ثم فإنّ مشاكل العالم الثالث هي نتيجة طبيعية لتنمية العالم الأول، فالفقر والتضخم وتدهور النمو، هي امتداد لإمبريالية الرأسمالية[4].

---

[1] فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 66.

[2] المرجع نفسه، ص ص 66-67.

[3] نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة - النموذج المعرفي، النظرية ، المنهج- ، المرجع السابق، ص 310.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وعند هذه النقطة نجد أنّ ما يميز تحليل عملية بناء الدولة في المجتمع التابع عن نظيره غير التابع أننا في المجتمع التابع نكون بصدد علاقة تضم ثلاثة أطراف: الدولة، والبناء الاجتماعي الداخلي، والبناء الاجتماعي للنظام الرأسمالي العالمي. وينطبق هذا المبدأ على تحليل أي وحدة من وحدات النظام العالمي: المراكز والتوابع وأشباه التوابع[1].

من ثم فإنّه يمكن أن ينطبق على تحليل عملية بناء الدولة في كل هذه الوحدات، فالعلاقة الجدلية بين هذه المستويات التحليلية هي التي تحدد مدى قوة الدولة وأدوارها وعلاقاتها بالطبقات وبالبناء الاجتماعي بشكل عام في كل وحدة من وحدات النسق الرأسمالي. أما في المجتمعات غير التابعة فنحن بصدد علاقة ثنائية بين بناء اجتماعي ودولة[2].

[1] محمد أمين بن جيلالي، مرجع سابق، ص 153.

[2] المرجع نفسه، ص ص 153- 154.

خلاصات ونتائج الفصل الأول:

بناء الدولة هو عملية مقصودة فهي تعبير عن تخطيط وجهد واعيين. يكون للنخب دور كبير في عملية البناء من خلال حشد الرأي العام لكسب تأييده في بعض المسائل والقرارات الهامة في الدولة. كما لا تتم عملية بناء الدولة بمعزل عن مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع فبعدما كان التركيز في السابق على تعزيز قدرات المؤسسات والدولة فقط. أصبحت التوجهات الحالية تنزع لهذا الجانب الذي يتيح للمواطنين والدولة التفاوض على المطالب والالتزامات والتوقعات المتبادلة.

يرتبط مفهوم بناء الأمة ارتباطا وثيقا بمفهوم بناء الدولة فهما مكملان لبعضيهما، فإذا كان الأول يركز على بناء هوية ثقافية مشتركة تستوعب الولاءات الضيقة في إطار وعاء أشمل هو الدولة. فإن بناء الدولة يتطلب تطوير أمة واحدة، لأن تحقيق استقرار المجتمع والنظام السياسي يتوقف على وجود ثقافة مشتركة تستوعب الجميع من أجل تجاوز تناقضات المجتمع الذي لا يضم في غالب الأحيان جماعات متماثلة أثنيا وثقافيا.

تحتاج عملية بناء الدولة إلى مرافقة ودعم طويل الأمد من قبل الجهات المحلية والدولية، مع ضرورة فهم السياقات المحلية التاريخية والثقافية للمجتمعات، لأنها عملية شاملة قائمة على التدرج، تستهدف تقوية مؤسسات الدولة وزيادة فعاليتها إضافة إلى وضع الحدود الفاصلة بين السلطات مع توفير الآليات اللازمة لضمان التداول السلمي على السلطة مع ضمان تمثيل جميع فئات المجتمع في مؤسسات الدولة، وإعطاء دور أكبر لمشاركة الجماهير في صناعة القرارات، مع التركيز على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بدرجة أولى للمحافظة على الاستقرار والسلم الاجتماعي وإن كان ذلك لا يكفي خاصة في المجتمعات المطالبة بدور أكبر في المشاركة في التسيير وصناعة القرارات وكذا المطالبات بالمشاركة السياسية.

كما أنّ الحرص على تطوير ثقافة سياسية مشتركة تدعم مساعي بناء الدولة الرامية إلى بناء أمة واحدة التي تعد ضرورية لتحقيق الانسجام والتلاحم في المجتمع عبر التركيز على استراتيجيات تحقيق الاندماج وبناء الهوية الوطنية وكذا ضمان علاقة سليمة وصحيحة بين الدولة والمجتمع، وهو ما يساهم في توفير قدر معين من الشرعية التي تضمن للنظام الاستمرار والبقاء في الحكم.

لكن ما يمكن ملاحظته وبصفة إجمالية هو أنّ عملية بناء الدولة لا تخلو من التحديات، تختلف أسبابها وتأثيراتها حسب السياقات الثقافية والتاريخية التي تمر بها المجتمعات، حيث نجدها ترتبط خاصة إذا لم تكن مخرجات النظام في مستوى تطلعات وآمال المواطنين وهو ما يعبر عنه تدني فعالية ونجاعة السياسات العامة للدولة. ضعف وتدني مستويات المشاركة السياسية وفقدان المحكومين لثقتهم في الحكام مما يؤدي إلى التآكل التدريجي لشرعية الدولة ككيان سياسي لأنه يصبح ليس بمقدور الدولة الإبقاء على ولاء المحكومين وتفتقد لمساندتهم في القرارات والسياسات الحاسمة في الدولة، يضاف إلى ذلك فشل الدولة في مأسسة الشعور بالهوية المشتركة، وهي قضية حاسمة جدا في طريق بناء الدولة الأمة، دولة قائمة على مبدأ المواطنة تعلى فيها الحقوق والحريات.

الفصل الثاني

بناء الدولة في جنوب السودان:

السياق والأبعاد

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياق الذي برز فيه مسار بناء الدولة في جنوب السودان وأبعاده المختلفة. ولقد ارتأينا في البداية تخصيص مبحث لدراسة جغرافيا وسكان جنوب السودان، وذلك بتحديد الموقع الجغرافي للدولة وكذا أهميته الجيواستراتيجية التي جعلت منه محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، كما نتناول بالدراسة التوزيع القبلي في الدولة والذي يشهد تعددا أثنيا وعرقيا كبيراً. بعدها سنحاول دراسة تطور قضية الجنوب عبر مراحل الحكم المتعاقبة على السودان، من خلال محاولة تبيان أسلوب تعامل هذه الحكومات مع قضية الجنوب، مع التركيز بصفة أساسية على تطور الحركة الانفصالية في الجنوب خاصة من الناحية العسكرية وارتباطاتها الخارجية.

لنصل بعدها في المبحث الثاني إلى دراسة معمقة لاتفاقية السلام الشاملة التي أعطت حق تقرير المصير لجنوب السودان عبر استفتاء بعد مرحلة انتقالية مدتها ست سنوات، ودراسة أثر ذلك على مبادرات بناء الدولة في جنوب السودان.حيث في هذه المرحلة الانتقالية كان قادة الجنوب يمارسون حكما شبه ذاتي خاصة مع إجراء بعض الإصلاحات في المجالات السياسية والدستورية والأمنية والاقتصادية كشفت عن تبلور معالم دولة حديثة في الأفق.

وفي المبحث الثالث، سنعالج أهم القضايا المعقدة لبناء الدولة في جنوب السودان بعد الاستقلال، خاصة ما تعلق منها ببناء الهوية الوطنية والاندماج الوطني في ظل مجتمع يتميز بدرجة عالية من التعدد الأثني والثقافي. ثم سنعرج على مسألة التحول من الصراع إلى بناء السلام في مجتمعات الجنوب الخارج من حرب أهلية طويلة لا تزال تأثيراتها مستمرة إلى ما بعد الاستقلال خاصة التدهور الأمني وغياب الاستقرار السياسي، بعدها سنتناول بالدراسة أهم القضايا العالقة بين دولتي السودان وجنوب السودان خاصة ما تعلق منها بقضايا أبيي والنفط وتعيين الحدود، والتي لا تزال تلقي بظلالها على العلاقة بين البلدين، الأمر الذي يرهن استقلالية القرارات السيادية لجنوب السودان، ويحول دون تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في المنطقة.

المبحث الأول: التعريف بدولة جنوب السودان

إنّه من الضروري التعريف بدولة جنوب السودان التي لم تنل استقلالها إلاّ في سنة 2011، وذلك بعد حربين أهليتين أتت على الأخضر واليابس راح ضحيتها العديد من الجنوبيين دفاعا عن قضيتهم. وبالتالي أصبحت دولة جنوب السودان بحدود وإقليم وشعب وسلطة سياسية وهي كلها عناصر تمنحها صفة الدولة من منظور القانون الدولي.

المطلب الأول: الجغرافيا والسكان

لقد ارتأينا من خلال هذا المبحث التعريج على جغرافيا وسكان جنوب السودان، وهي بمثابة تقديم لهذه الدولة التي تعد الأحدث في العالم بعد استقلالها عن السودان سنة 2011.

الفرع الأول: الجغرافيا

1- الموقع الجغرافي

تقع دولة جنوب السودان عرضيا من دائرتي العرض 3.30 و10 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 22 و38 شرق غرينتش، مما يجعله يقع ضمن المناطق الاستوائية الحارة ذات الأمطار الكثيرة والغطاء النباتي الكثيف والقابلية للتنوع في المحاصيل الزراعية، مما يعني أهمية جيوسياسية ايجابية للإقليم، من ناحية، ومن الناحية الأخرى يعتبر الموقع الفلكي سلبيا نظراً لارتفاع درجات الحرارة والرطوبة النسبية العالية،وهو ما ينعكس سلباً على النشاط البشري[1].

تنقسم دولة جنوب السودان إلى 10 ولايات وهي أعالي النيل، جونغلي، الوحدة، البحيرات، واراب، شمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، غرب الاستوائية، بحر الجبل، وشرق

[1] حسن عبد الله المنقوري، "الأبعاد الجيوسياسية لانفصال جنوبي السودان"، ص02.

الاستوائية وتضم الولايات أكثر من 30 محافظة[1]. تقدر مساحتها بأكثر من 600 ألف كيلومتر مربع (باستثناء مناطق جبال النوبة وآبيي والنيل الأزرق المتنازع عليها) وهذا ما يمثل حوالي ربع المساحة الإجمالية للسودان قبل استقلال الجنوب والمقدرة بـ 2,5 مليون كلم^2.[2] وتشترك دولة جنوب السودان بحدود مع عدة دول إفريقية، حيث يحدها من الشمال السودان ومن الغرب السودان وإثيوبيا ومن الجنوب كينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية ومن الغرب الكونغو الديمقراطية أيضا وأفريقيا الوسطى.

يعتبر النيل الأبيض شريان الحياة في هذه المنطقة ويطلق على مجرى النهر ما بين نمولي والرجاف (بحر الجبل) ويزيد منسوب الماء في هذه المنطقة عن27 مليار متر مكعب في منقلاية وله أفرع وروافد غزيرة أعظمها (أسوا وكايا وكيت)، تعتبر أرض الجنوب أرض واسعة ومستوية السطح يجري فيها نهر النيل وروافده المتعددة وأهمها بجانب بحر الجبل بحر الزراف وبحر الغزال وبحر العرب ونهر السوباط[3].

أما فيما يتعلق بالمناخ فهو الاستوائي حار رطب، وتتميز المنطقة بغزارة الأمطار التي تتراوح نسبتها بين400 ملم في الشمال و16000ملم في جنوب الدولة وتهطل الأمطار فيما بين شهري فيفري ونوفمبر من كل عام وتصل قمتها في أوت، تختلف درجة كثافة النباتات الطبيعية في الدولة من إقليم لآخر، فنجد أن هنالك نباتات تنمو في المستنقعات المعروفة باسم السدود وأما الغابات الكثيفة فتتواجد في المنطقة الاستوائية[4].

---

[1] حذيفة الصديق عمر الأمام، التطورات التاريخية لمشكلة الجنوب، الخرطوم: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 1998، ص9.

[2] أحمد علّو، "دراسات وأبحاث – دولة جنوب السودان"، مجلة الجيش، العدد 316، نوفمبر 2011.

[3] نعوم شقير، جغرافيا وتاريخ السودان، الخرطوم : دار عزة للنشر، 2000، ص9.

[4] محمد المصطفي الشيخ علي، "الجنوب"، الخرطوم: دار الوثائق القومية، 1999، ص6.

تلك العوامل جعلت الحياة صعبة في جنوب الدولة كما أن منطقة السدود فصلت الجزء الجنوبي من دولة الجنوب عن باقي الدولة فصلاً تاماً إذ أنها فرضت طرق معيشية معينة على السكان، حيث يعتمد الجنوب على اقتصاديات الزراعة المتنقلة وتتم هذه الزراعة بوسائل بدائية ولا تستخدم فيها إلا أدوات محدودة، وأهم المحاصيل التي تزرع التبغ والفول السوداني والسمسم والبطيخ والقطن وقد يحدث في بعض السنوات أن تقل كمية الأمطار فيقل إنتاج المحاصيل الزراعية فتنتشر المجاعات[1].

من المؤكد أن دولة جنوب السودان تحتوي على إمكانيات وموارد اقتصادية هائلة ومتنوعة، فالتركيب الجيولوجي للإقليم جعل منه موقعاً حيوياً للموارد التعدينية بأنواعها المختلفة، وعلى رأسها النفط، وقد أظهرت الدراسات أن الإقليم يحتوي على احتياطات كبيرة من الموارد النفطية حيث بلغت في العام 2010م حوالي 6.5 مليار برميل، وبذلك فقد احتل المرتبة 20 لاحتياطات النفط العالمي والخامس على المستوى الإفريقي[2].

2- الأهمية الجيواستراتيجية لدولة جنوب السودان

بما أن موقع دولة جنوب السودان اكتسب أهمية، كما أسلفنا، من ناحية وباعتباره مسرحاً للصراع والاهتمام الإقليمي والعالمي من ناحية أخرى، فإننا سنلقي الضوء على أهميته الجيواستراتيجية من خلال بعدين: البعد المحلي، الإقليمي والعالمي.

[1] زكي البحيري، مشكلة جنوب السودان بين التراث التاريخي والتطورات السياسية ، القاهرة : دار النهضة، 1995، ص3.

[2] حسن عبد الله المنقوري، مرجع سابق، ص13- 14.

أما الأهمية الجيواستراتيجية لدولة جنوب السودان بالنسبة للدولة السودانية ودول الجوار الجغرافي[1]:

- تمثل دولة جنوب السودان 25% من مساحة السودان الكلية، مما يعني أهمية اقتصادية، اجتماعية، وسياسية.
- تتصف دولة جنوب السودان بتعدد الأنماط المناخية والنباتية و التنوع البشري وامتداده في عمق القارة الإفريقية.
- على الرغم من الموقع الطرفي لجنوب السودان وبعده عن منافذ السودان البحرية إلا أن موقعه جعله قريبا من دول شرق إفريقيا الإستراتيجية.
- موقع الدولة جعلها بمثابة مركز صراع السياسي و العسكري السوداني المعاصر بحكم ارتباطه بكل أنواع النزاعات والصراعات في شرق السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق وإقليم دارفور.
- مجاورة جنوب السودان لخمس دول من جملة تسع دول يجاورها السودان جغرافياً زاد من أهميته الجيواستراتيجية.

بينما الأهمية الجيواستراتيجية للإقليم بالنسبة للمنطقة الجغرافية الممتدة من البحر الأحمر شمالاً وحتى منطقة البحيرات جنوباً، ومن منطقة الخليج العرب شرقاً وحتى المحيط الأطلسي غرباً. فإنّ دولة جنوب السودان تمثل العمق السوداني في القارة الإفريقية، الذي يكتسب أهمية في الإستراتيجية الدولية. كما أنّ مجاورتها لخمس دول إفريقية قد أكسبتها أهمية جيواستراتيجية بالنسبة لمنطقة البحيرات الكبرى ومنطقة القرن الإفريقي الكبير، الذي يعتبر محط أنظار القوى العظمى التي تسعى إلى السيطرة عليه قديماً وحديثا[2].

[1] المرجع نفسه، ص ص 4- 5.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفرع الثاني: الواقع الديموغرافي

حسب نظر الكثيرين فإنّ سكان جنوب السودان ينتسبون إلى العرق الزنجي، حيث يقال بأنهم نتاج مجموعة من الهجرات التي حدثت من جميع أرجاء أفريقيا الاستوائية باتجاه تلك البقاع مكونين ذلك العنصر البشري، كما يعتقد البعض الآخر بأن قبائل الجنوب مثل الشلك مزيج من العرب والزنوج كما أن هناك من يعتقد أن قبيلتي الدينكا والنوير بهما دماء عربية[1].

ديموغرافيا، نجد أن المعلومات الأساسية عن التوزيع السكاني للجنوب ضعيفة، حيث أُجري تعداد سكاني في السودان في صيف العام 2008. وقد اكتملت عمليات العدّ في سبتمبر. وكان من المفترض الإعلان عن نتيجة الإحصاء قبل نهاية العام 2008، لكن تأخرت بسبب بروز بعض الخلافات بين شريكي الحكم، حيث رفض حزب المؤتمر الوطني الحاكم اقتراح الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تتضمن استمارة الإحصاء السكاني لعام 2008 بنداً حول الدين، فتم سحب الديانة والقبيلة من الاستمارة[2].

وأخيراً، تم إعلان نتيجة التعداد في 21 ماي 2009، حيث بلغ تعداد سكان السودان حوالي 39,1 مليون نسمة، منهم 8,2 مليون جنوبي، أي بنسبة 21 بالمائة من سكان السودان. بدورها اعترضت الحركة الشعبية على نتيجة الإحصاء، وقالت إن الجنوبيين يشكّلون ثلث سكان السودان. ورفضت أن تتم الانتخابات على أساس هذه النتيجة[3]. في الوقت الذي تشير فيه تقديرات إلى أنّ عدد سكان جنوب السودان يتراوح ما بين 8 و10 ملايين نسمة. فيما تبقى هناك صعوبة للوصول إلى أرقام حقيقية لعدد السكان في جنوب السودان، خاصة

[1] مها حابس الفايز، إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي: السودان نموذجا، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط،2011)، ص 112.

[2] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهدِّدات الوحدة في السودان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 55.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مع نشوب الصراع في نهاية عام 2013 والذي أودى بحياة الآلاف وتشريد ونزوح أكثر من مليوني شخص.

فيما يخص المعتقدات والأديان لسكان الجنوب فإنه لم يجر إحصاء في الجنوب سوى عامي 1956 و1983، وقد خلا إحصاء عام 1983 من السؤال عن الدين، لذا لا يوجد غير إحصاء عام 1956 الذي قدر عدد مسلمي الجنوب بـ 18% والمسيحيون بـ17%، بينما أصحاب الديانات الإفريقية ولا دينيون يشكلون 65%[1].

أما عن اللغة فتنتشر بين سكان الجنوب لهجات متعددة يصل عددها إلى 12 لغة، واللغة الرسمية هي الإنجليزية وذلك منذ 1928، واعترف بها كلغة أساسية لجنوب السودان في أواخر الثمانينات. بينما اللغة العربية المتميزة في جنوب السودان والتي تعرف باسم (عربي جوبا) تكونت في القرن التاسع عشر بين أحفاد العساكر السودانيين تستخدم على نطاق واسع[2]، إلى جانب ذلك توجد لغات افريقية أخرى يتم استخدامها بشكل كبير وهي لغة طوك جينق ولغة طوك ناس ولغة طوك شلو.

المطلب الثاني: التوزيع القبلي في جنوب السودان

تضم دولة جنوب السودان سكاناً ينقسمون حضاريا وعلى أساس لغوي وثقافي إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: المجموعة السودانية وتضم قبائل مثل الزاندي والمورو والبونجو؛ والمجموعة النيلية الحامية وتضم قبائل مثل: الباريا والكاكوا والفاجلو والتبوسا؛ والمجموعة النيلية وتضم الدينكا والنوير والشلك والأنواك*.

[1] "عدد خاص بجنوب السودان"، مجلة الوعي، العدد 286، أكتوبر 2010، ص99.

[2] المرجع نفسه، ص99.

* أنظر الملحق رقم (01).

يعيش في جنوب السودان أكثر من ستين قبيلة وكل قبيلة لها عاداتها وتقاليدها وثقافاتها وطرق حياتها الخاصة، مما جعل طرق المعيشة تختلف بين المناطق، فهنالك من يعمل بالرعي أو بالصيد في جمع ثمار الأشجار باعتبارها الحرف السائدة هناك، كما تختلف التنظيمات السياسية والإدارية في الجنوب من قبيلة لأخرى، ويتمتع المجتمع في دولة الجنوب بالعوامل التالية[1] :

- تعدد اللغات واللهجات المحلية.
- الولاء لزعامة القبيلة .
- هيمنة الأديان المحلية وقيمها الاجتماعية.

بناء على هذه العوامل التي تميز المجتمع جنوب السوداني، يمكن تقسيم الجماعات القبلية على النحو الآتي:

الفرع الأول: الدينكا

تعتبر قبيلة الدينكا أكبر قبائل الجنوب عدداً حيث يقدر عددها بنحو 3 مليون نسمة. يقطن أفراد هذه القبيلة في مديريتي بحر الغزال وأعالي النيل وإن كان العدد الأكبر منها يتمركز بنسبة أكبر في مديرية بحر الغزال.وتعتبر الدينكا أكثر القبائل تحضراً، حيث تتجمع حولها قبائل أخرى نظراً لامتلاكها لمقومات القدرة والقوة[2]، وحيازتها على أغلب المناصب القيادية في البلاد، إضافة إلى أنّ سالفا كيير رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وحاكم البلاد ينتمي إلى هذه القبيلة، هذا ما عزز من سيطرتها ونفوذها.

[1] أحمد عبد الله آدم، السودان نموذج التمازج والتعايش، الخرطوم: مطابع العملة المحدودة، ب س ن، ص38.

[2] مها حابس الفايز، المرجع السابق، ص 114.

لهذا يرفض الدينكا مبدأ تقسيم جنوب السودان إلى مديريات، لأنه يفتت من قوتها، ويقلّص من مناطق نفوذها وسيطرتها. ومن أهم بطون الدينكا النجوك وأبوك وآدوت واليتكايور. ويعتبر جون قرنق مؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان، أحد أهم الشخصيات البارزة التي تنتمي إلى هذه القبيلة[1].

ليس للدينكا سلطة سياسية ممركزة، وإنما علاقات عشائرية مع استقلالية كبيرة، ويؤمن الدينكا بمجموعة من القيم الأخلاقية والتي تؤكد على السلم والوحدة والانسجام والقدرة على الإقناع والتعاون المتبادل، أما النشاط الاقتصادي الرئيسي فهو قائم على الثروة الحيوانية والزراعة وصيد الأسماك[2].

أما فيما يتعلق بعلاقة الدينكا بالجماعات القبلية الأخرى، فإنّه كثيرا ما عبّر بعض مكونات الجنوب القبلية عن تذمرهم من سيطرة قبيلة الدينكا على جميع أمور الجنوب، ففي العام 1991 قاد بعض أبناء قبيلة النوير (رياك مشار وغيره) معززين بعناصر من الشلك تمردا ضد جون قرنق جسد خروجا على هيمنة الدينكا وانضموا إلى الحكومة السودانية، إلا أن ذلك لم يمنع جون قرنق من السيطرة على حركة التمرد واستقطاب من تمردوا عليه وعودتهم إلى الحركة خلال السنوات الأخيرة[3].

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] Andres BREIDLID and Others, A Concise History of South Sudan, South Sudan: Ministry of Education, Science and Technology, 2014, p p 80-82.

[3] عبد اللطيف فاروق أحمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 45.

الفرع الثاني: النوير

يعد النوير أحد أكبر الجماعات القبلية في جنوب السودان وغرب أثيوبيا. أما في جنوب السودان فيعيش أغلبهم في ولاية الوحدة وإقليم أعالي النيل. بحيث يتمركزون حول تقاطع طرق ما بين نهر النيل وبحر الغزال ونهر سوباط وتمتد إلى داخل أراضي الحبشة[1].

هاجر النوير جنوبا من المناطق التي تعاني من الجفاف في كردفان حوالي سنة 1700 ووصلوا أنهار بحر الغزال. نتيجة لغارات الاسترقاق على بحر الغزال في القرن 18م، بدأ النوير هجرة واسعة شرق النيل واحتلوا أقاليم شاسعة للدينكا والأنيوا واتسع إقليمهم أكثر فأكثر، وفي هذه العملية تم استيعاب العديد من الدينكا في ثقافة النوير نظراً لوجود تشابه في الجوانب الثقافية واللغوية لكليهما[2].

تعد النوير آخر قبيلة سودانية استسلمت للمستعمرين وظلت في حالة حرب معهم حتى عام 1926، لذلك يشهد لهم بالشجاعة والمقاومة. دخلوا في خصام واشتباكات مع الدينكا في القرن التاسع عشر بسبب الغارات التي كان يشنّها النوير على بلاد الدينكا في شرق ضفة النيل الأبيض. تكثر المستنقعات في منطقتهم، الأمر الذي زاد من عزلتهم ونزوعهم إلى الاستقلال والاعتزاز بالنفس، كما زاد من صعوبة اختراق مناطقهم[3]. وكانوا في الماضي قبيلة واحدة، ثم انقسمت هذه الأخيرة إلى فرعين هما: «لاو» و «رايان». ويشكل النوير نموذجا للقبائل البدائية، أي ليس لهم زعماء، وليس لهم بنية سياسية محددة، وتشكل القرية الوحدة الاجتماعية - الإدارية في حياة النوير، ولكن يوجد الرجل الكبير في القرية الذي له نفوذ بقدرته على النقاش والإقناع عندما يكون هناك شأن عام[4].

---

[1] Andres BREIDLID and Others, Op.Cit, p77.

[2] Ibid, p77.

[3] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 61.

[4] عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص 45.

الفرع الثالث: الشلك

يعد الشلك ثالث أكبر قبيلة في جنوب السودان، يعيش سكانها في شريط على الضفة الغربية للنيل الأبيض من كاكا في الشمال إلى بحيرة نو في الجنوب. وتتميز قبيلة الشلك بأنّها ذات نظام سياسي مركزي يقوده ملك أو سلطان يطلقون عليه لقب "الريث"، الذي يجمع بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية في صبغة مشابهة للتقاليد المصرية الفرعونية القديمة[1]. وبتفويضّ من «الريث» يقوم المشايخ بالإشراف على الدوائر العشائرية الخاضعة لهم، ويتوج «الريث» في احتفال كبير تنتهي مراسمه في فشودة عاصمة المملكة وتنظم طقوسه حدود المملكة كلها[2] .

يعتبر لام أكول من أبرز الشخصيات السياسية في قبيلة الشلك وأكثرها شهرة على الساحة السياسية الجنوبية، وبعد انشقاقه عام 1990 عن جون قرنق، عاد بعدها سنة 2003 إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان لينسق معها نشاطاته السياسية والعسكرية.

الفرع الرابع: الباريا

تعني كلمة باريا "الغريب"، ويقصد بها أولئك الأفراد الذين انحدروا من الهضبة الأثيوبية قبل أكثر من سبعة قرون، كما ذكر بعضهم، وأنهم حقيقة نيليون حاميون والفروع كبيرة وهي في الحقيقة أخذت شكل القبائل وهي الباريا، المنداري، الكوكو، الفجولو، وكلهم يقطنون ولاية بحر الجبل[3].

يؤمن الباريا بالحيوانات ويقدسونها منذ القدم، لأن فروعهم لا تقتل الفهود لأنه حسبهم أخ لهم فيما بعضهم لا يشرب مياه الأمطار ولديهم طريقتهم الخاصة في فض النزاعات بين

---

[1] "توزيع قبائل جنوب السودان"، مرجع سابق.

[2] "القبائل الجنوبية: ألغاز بشرية من مجاهل الأدغال!!"، تقارير دولية، جريدة الرياض اليومية، العدد 13672، بتاريخ 29 نوفمبر 2005 على الموقع http://www.alriyadh.com/111338

[3] "القبائل الجنوبية: ألغاز بشرية من مجاهل الأدغال!!"، مرجع سابق.

أفرادهم وهي أن كبار السن يحكمون في حالة نشوب صراع ما وينظرون في المسألة بثقة وحياد تام بعدها يصلون لقرار في الغالب يكونصائباً منصفاً ولكن قرارهم لابد أن ينظر فيه رئيس القبيلة لإعطاء التأييد والمباركة[1].

الفرع الخامس: الزاندي

يعتبر الزاندي من أبرز قبائل المجموعة السودانية، وهم يحتلون منطقة واسعة تغطي جنوب غرب مديرية بحر الغزال، تكون مجتمع الزاندي الحديث نتيجة للتعايش والتصاهر، حيث دخل أفراده السودان في دفعات وفي تواريخ مختلفة ومن مناطق شتى،فمنهم من جاء أصلاً من إفريقيا الوسطى ولهم حتى الآن جذور وصلات وقبائل تأخذ نفس الأسماء والعادات والتقاليد ويتكلمون باللهجة ذاتها، وفروعًا منها يتداخلون مع الكاكوا في زائير[2].

لاتخضع قبائل الزاندي خضوعاً تاماً لزعيم واحد وإنما كل قبيلة يتزعمها ويترأسها أحد زعماء فروع «القنجارا» بالضرورة كعرف يستوجبه النظام الطبقي، وهم برضا تام يقبلون بهذا النظام وينقسمون إلى ثلاث طبقات ولكل طبقة حدودها ودورها الذي تلعبه وسط القبيلة، فهناك الطبقة العليا وطبقة القنجارا ثم يليهم الطبقة الوسطى وهي قبائل ساندت القنجارا في حروبهم، وأما الطبقة الدنيا فهم الزاندي أورو، واليوم تلاشت تقريباً معظم الطبقات خاصة بعد أن فقد القنجارا مركزهم وسيطرتهم على فروع الزاندي الأخرى[3].

---

[1] إبراهيم محمد آدم، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية، 1983، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا، 2007، ص ص3 - 12.

[2] "قبائل جنوب السودان... أديانها وتقاليدها" (خلاصة من بحث طارق محي الدين 'الإسلام في جنوب السودان خارطة تاريخية'، ضمن الكتاب 54 (يونيو 2011) 'الإسلام في دولة جنوب السودان' الصادر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث- دبي)، ميدل ايست أونلاين، بتاريخ 19 فيفري 2015 على الموقع: http://www.middle-east-online.com/?id=194450

[3] قبائل جنوب السودان.. أديانها وتقاليدها، ميدل ايست أونلاين، مرجع سابق.

بجانب تلك القبائل نجد قبائل أخرى منها[1]:

1ـ التبوسا: وهي تتواجد في المنطقة الواقعة بأقصى الإقليم الاستوائي ومركزهم كبويتا ويعتقد أنها وفدت من شرق إفريقيا قبل خمسمائة عام ولهم لغتهم الخاصة التي تشاركهم فيها قبائل من أوغندا وكينيا.

2 ـ المادي: وهي تعيش في مناطق متعددة أهمها نمولي التي تقع على الحدود السودانية الأوغندية وتتحدث لغة المادي وتشاركهم فيها قبائل أخرى.

3 ـ الأشولي: تقطن في المنطقة الواقعة بين غولي وأوغندا أو ترجع التسمية إلى مؤسسها «شول» وكان ذلك منذ 1881، ويقال أنه من الشلك، وتنتشر هذه القبيلة في أوغندا وكينيا على الحدود مع جنوب السودان. وللأشولي فرعان في أوغندا، يسمى الأول انجانجوا والآخر يسمى لوي في منطقة ماداي.

المطلب الثالث: جنوب السودان عبر مراحل الحكم المتعاقبة على السودان

يجب أن نشير في البداية إلى أن السودان قبل استقلاله، عاش فترة الحكم الثنائي (المصري-البريطاني) حيث دامت الإدارة البريطانية في السودان من 2 سبتمبر 1898 إلى غاية 31ديسمبر1955، كان هناك جيشان يقيمان في البلاد أحداهما بريطاني والآخر مصري لكن الإدارة الفعلية للبلاد كانت بأيدي الإنجليز[2].

---

[1] عبد العزيز خالد، جنوب السودان إلى أين، القاهرة: دار النهضة، 2005، ص 94.

[2] Fawzy DIDAR ROSSANO, Le Soudan en question, Paris: éditions de la table ronde, 2002. PP 99.103.

كذلك قامت سياسة حكومة الخرطوم التي كان يسيطر عليها الجانب الإنجليزي، تجاه جنوب السودان على ركيزتين[1]:

1- إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب تحت ذريعة أن هذا الوجود يمكن أن يتسبب في حدوث قلاقل واضطرابات، فلطالما نظر الجنوبيين إلى الشماليين باعتبارهم غزاة وممارسين للاسترقاق ضدهم.

2- إضعاف الثقافة العربية، سواء بإحلال الإنجليزية محل العربية كلغة عامة، أم بتشجيع انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة. ومنع انتشار الإسلام، وهو الأمر الذي قامت به الإرساليات التنصيرية التيتُرك لها المجال مفتوحاً من أجل العمل الديني في الجنوب.

ومنذ نيله الاستقلال، ظل السودان يعاني استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب مشكلة جنوب السودان التي لعبت دوراً مهماً في ذلك، فتمت على إثر ذلك الإطاحة بحكومة الأزهري التي أتت بأغلبية برلمانية، وحكمت من جانفي 1954، وحتى نوفمبر من عام 1955 الذي شهد أول تمرد في السودان[2].

بعدها جاءت حكومة الأزهري الثانية في نوفمبر 1955 – فيفري 1956، ثم قام ائتلاف الأزهري (الحزب الوطني الاتحادي)، مع الأنصار (حزب الأمة) في فترة رئاسية امتدت من فيفري 1956 – جويلية 1956، ثم أتت بعد ذلك حكومة عبد الله خليل من جويلية 1956 وحتى نوفمبر 1958، حيث قام حزب الأمة بتسليم السلطة للفريق عبود، وذلك بسبب عدم الإستقرار السياسي الذي شهده السودان وازدياد تفاقم مشكلة الجنوب[3].

---

[1] حسب الله النور، "قضيةُ جنوب السودان... النشأة والتطور"، مجلة الوعي، العدد 286، نوفمبر 2010 على الموقع http://www.al-waie.org

[2] عبد الفتاح حمد الطاهر ، "تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله"، مجلة قراءات أفريقية، العدد الثامن، أفريل- جوان 2011، ص 24.

[3] المرجع نفسه، ص ص 24- 25.

إجمالاً اتسمت هذه المرحلة من عدم الاستقرار السياسي بأنَّ السودان لم يفِّ بوعده الخاص بحصول الجنوب على الفدرالية عندما قررت لجنة وضع الدستور في ماي 1958 بأغلبية ذلك، في الوقت ذاته لم تشهد الأوضاع الاقتصادية في الجنوب أي تحسن ملحوظ، في حين شهد شمال ازدهاراً نسبياً لارتفاع عائدات القطن، هذا الأمر ولّد مزيداً من الاستياء لدى الجنوبيين[1].

الفرع الأول: مرحلة الحكم العسكري الأول (1958 – 1964)

قاد الحكم في هذه المرحلة إبراهيم عبود معتمداً سياسة الدمج والتذويب بين الشمال والجنوب، وذلك عبر الأسلمة والتعريب، فقد قام بإنشاء المعاهد الإسلامية ومدارس تعليم القرآن الكريم، واستبدل بالأحد الجمعة وجعله يوم عطلة رسمي، وحظر التبشير المسيحي في الجنوب وطرد المبشرين، كما اتخذ الحل العسكري منهجاً لحل قضية الجنوب، وذلك بتعزيز صلاحياته على مستوى السلطات الحكومية، واستبدال المؤسسات المدنية بأخرى عسكرية[2]، كما أصدر قانون الإعدام. إضافة إلى سعيه الحثيث لإدماج الجنوب بالقوة مع الشمال، ونتيجة لذلك فقد أدت هذه السياسة إلى عدة أمور أبرزها تدويل قضية الجنوب تحت ضغط الفاتيكان وبعض الدول الغربية[3].

لقد أخفق المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم برئاسة الفريق عبود وعضوية كبار العسكريين في فهم الأسباب الحقيقية لمشكلة الجنوب، وواصل على نفس النهج الذي اتبعه من قبله نظام الحكم المدني، ورأى النظام أن الأسلوب الأمثل للتعامل مع الجنوبيين هو الأسلمة

[1] محجوب عمر باشري، معالم الحركة الوطنية في السودان، بيروت: المكتبة الثقافية، 1996، ص ص 2- 5.

[2] Fawzy DIDAR ROSSANO, Op.Cit, 2002. P 360.

[3] دريد الخطيب و محمد أمير الشب، مرجع سابق، ص 387.

والتعريب القسري، لذا كان من أهم نتائج هذه السياسة[1]:

- أخذت مشكلة الجنوب بعدا إقليميا، خاصة بعد أن نقل الجنوبيين قضيتهم إلى البلدان المجاورة.
- بروز المعارضة المسلحة في أشكال مختلفة تطورت في النهاية إلى حركة أنانيا التي قادت التمرد وتهيأت لها إمكانيات الدعم والتسليح من دور الجوار الأفريقي.
- أصبح موقف المنظمات السياسية الجنوبية مائلا نحو الانفصال.
- حدوث قطيعة بين الشمال والجنوب خاصة بعد تراكم مشاعر الغبن والحقد جراء العنف المتزايد الذي أسفر عن مجازر بعد استخدام الجيش للطيران والقصف الجوي وإحراق القرى.

الفرع الثاني: ثورة أكتوبر الشعبية 1964 – 1969

ترأس سر الختم الخليفة السودان في هذه الفترة، حيث أدرك أنَّ جنوب السودان هو أحد الأسباب التي أدت إلى سقوط رئاسة إبراهيم عبود، لذلك اتصل بقادة تمرد عام 1963 وعقد معهم مؤتمرا للحوار الوطني، ضمَّ إلى جانبهم دولاً إفريقية كثيرة، ونتج عنه تبني النظام الإقليمي في الحكم، بالإضافة إلى وجود مجلس تشريعي وحاكم للجنوب، وهذا بحد ذاته عُدَّ تقدماً كبيراً، ولكنه أخفق في تطبيق ما تمَّ التوصل إليه في الحوار وكذا في بعض القضايا المتعلقة بتنمية الجنوب[2]، وانتهى هذا كله بحدوث انقلاب عسكري عام 1969 متأثراً إلى درجة كبيرة بثورة جويلية في مصر.

وخلال الفترة من 16 إلى 29 مارس 1965، عقد مؤتمر المائدة المستديرة في جوبا، الذي حضره 45 عضواً، منهم 18 عضواً يمثّلون أحزاب الشمال، و 27 عضواً يمثّلون أحزاب

[1] معاوية الزبير الطيب، "موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب"، الجزيرة نت بتاريخ 10-12-2014 على الموقع http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/17F34D6B-1B65-4686-9BB1-0CC846D1678F

[2] دريد الخطيب ومحمد أمير الشب، مرجع سابق، ص 387.

الجنوب، كما حضر المؤتمر مراقبون من بعض الدول الإفريقية، هي: الجمهورية العربية المتحدة، أوغندا، كينيا، الجزائر، تنزانيا، نيجيريا، غانا[1].

تباينت الآراء في هذا المؤتمر بين أغلبية مع الوحدة أو الفيدرالية، وأقلية انفصالية، بينما كان تصميم الشماليين- في تقدير أليير- على إعلان القطر أولا ووضع السلاح، قبل السعي لإجراء الاتفاق كاد يفشل المؤتمر. ومع ذلك فقد ظل حرص الجنوبيين على التراضي والمشاركة في لجنة الإثنى عشر لتنفيذ إجراءات حسن النوايا[2].

يرى في هذا الإطار، أليير بأنَّ استمرار الإضطرابات في الجنوب وقفت عائقا أمام تنفيذ هذه الإجراءات، مما دفع بمجلس السيادة إلى التفكير في إجراء الانتخابات العامة في ماي 1965، رغم مقاطعة أحزاب الجنوب لها، بل وعدم إجرائها فعليا في الجنوب. ومع ذلك قبلت أحزاب الجنوب المشاركة في لجنة الإثنى عشر مناصفة مع الشماليين رغم قرار تشديد الإجراءات الأمنية والعسكرية في الجنوب[3].

بعد نهاية حكومة سر الختم الخليفة الانتقالية تشكلت حكومات ائتلافية تارة برئاسة محمد أحمد المحجوب وتارة أخرى برئاسة الصادق المهدي، اتبعت هذه الحكومات نفس النهج الذي اتبعه الفريق عبود تجاه المشكل الجنوبي، من خلال السيطرة على قلة من المتمردين والقضاء عليهم ومن ثم فتح الباب للسلام. علاوة على ذلك، فإن حكومات الائتلاف بين الحزبين الكبيرين الاتحادي والأمة أهملت قضايا السلام وإيقاف الحرب وأعطت اهتماما أكبر للصراع على كراسي الحكم بين الحزبين[4].

وقد دفع هذا الصراع أطرافه للاستعانة بجماعة الإخوان المسلمين القوة المناهضة آنذاك، التي كانت تطالب بالشريعة الإسلامية والدستور الإسلامي، وقد لجأت إلى هذه الجماعة من

---

[1] ابراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، الخرطوم: دار المأمون، 1970، ص 603.

[2] آبل أليير (ترجمة بشير محمد سعيد)، جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود، ، لندن: دار ميدلايت، 1992، ص ص33- 34.

[3] المرجع نفسه، ص34.

[4] معاوية الزبير الطيب، مرجع سابق.

أجل كسب دعمهم ومساندتهم في مواجهة الآخر، كما جرت نقاشات حادة حول الدستور الإسلامي انتقلت إلى داخل البرلمان وهناك دار سجال بين دعاة الدستور الإسلامي والنواب الجنوبيين المنادين بالعلمانية[1].

من الواضح، أنّ المناداة بالدستور الإسلامي كان أحد أدوات الصراع التي سعت من خلالها القوى الحاكمة القضاء على المعارضة اليسارية وتحجيم الرفض الجنوبي. هذه القوى التقليدية تناست مشكلة الجنوب وتجاهلت التوصيات التي تم التوصل إليها في مؤتمر المائدة المستديرة، ما أدى إلى توتر سياسي واحتقان في الجنوب هيأ الأوضاع لاستيلاء الجيش على السلطة في ماي 1969م وهو ما عرف بانقلاب جعفر محمد النميري[2].

الفرع الثالث: الحكم العسكري الثاني: 1969 - 1985

بعد استيلاء الجنرال محمد جعفر النميري على السلطة والذي أعلن في 09 جوان 1969، أي بعد مرور شهر من مجيئه، أنّ سياسة حكومته في الجنوب سوف تقوم على منح الجنوبيين"... حكما ذاتيا إقليميا في إطار السودان الموحد نظرا لأن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب، وبالتالي فإن وحدة البلاد يجب أن تبنى في ضوء هذه الحقائق الموضوعية[3].

لقد تزامن إعلان النميري مع النجاحات التي حققتها حركة الأنيانيا على عدة مستويات، فعلى المستوى السياسي، كانت الأنيانيا قد نجحت في ضم أغلب التنظيمات الجنوبية والتعبير عنها، كما كان النجاح العسكري حليفها إذ كانت مكونة من ثلاثة ألوية مقسمة عسكريا وإداريا بصفة جيدة، وعلى المستوى الدبلوماسي كان ينظر إلى حركة الأنيانيا على أنها (حركة

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 131.

أقلية دينية مضطهدة) منذ بداية الستينيات، كما كانت لها علاقات متميزة مع دول الجوار الإفريقي (أوغندا، الكونغو، إثيوبيا)[1].

ابتدأت مجهودات النميري لحل الأزمة في الجنوب بتعيين وزارة شؤون الجنوب، أسندت قيادتها لشخصيتين جنوبيتين بارزتين هما آبيل آلير وجاتكوث اللذين قاما بإعداد وثيقة الجنوب والتي لم تختلف كثيرا عن مقررات لجنة الإثني عشر وخاصة في الدعوة إلى تأمين وضع سياسي وإداري خاص بالجنوب يضمن قدرا عاليا من الممارسة السياسية المتحررة من قيود المركز الشمالي[2].

ساعد تعيين آبيل آلير وزيرا لشؤون الجنوب، في تحريك الوساطات في الاتجاه المناسب وبالسرعة المطلوبة وجرت المفاوضات بين وفد الحكومة برئاسة كل من اللواء محمد باقر الأحمد وجعفر محمد علي بخيت وآبيل آلير ومنصور خالد، ووفد الجنوبيين برئاسة جوزيف لاقو وجوزيف أدوهو وماديني دي قرنق في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وبعد مفاوضات مضنية تم التوصل إلى اتفاقية عرفت بـ «اتفاقية أديس أبابا» الموقّعة في فيفري 1972[3]. حيث التقى الطرفان المتصارعان على مائدة المفاوضات: الحكومة السودانية، وحركة تحرير جنوب السودان (الأنيانيا)، بعد محادثات تمهيدية وتأجيلات إجرائية طويلة، في أديس أبابا، تحت رعاية الإمبراطور هيلا سلاسي وبحضور كل من مجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس عموم أفريقيا[4].

من بين أبرز ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية، هو إعطاء الحق للإقليم الجنوبي في إدارة شؤونه بنفسه عن طريق الحكم الذاتي، واعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان، واللغة

---

[1] محمود محمد قلندر، المرجع السابق، ص ص 273- 292.

[2] عباس صالح موسى، مسار الحكم المحلي في السودان: الماضي ورؤية مستقبلية، السودان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 2007، ص41.

[3] المرجع نفسه، ص41.

[4] صالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في الفترة من (1969 إلى 1989)، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 98- 100.

الإنجليزية هي اللغة الرئيسية للمنطقة الجنوبية، وكانّ موقف الجنوبيين من ذلك بأن طالبوا باللغة الانجليزية بدلا من اللغة العربية خشية تأكيد انتمائهم إلى الشمال[1].

وقد كانت اتفاقية أديس أبابا إعلاناً ساراً، حيث أُوقفِت الحرب، وأسهمت في توفير الخدمات الضرورية، وقيام بعض المشروعات التنموية، وقيام المؤسسات الدستورية والسياسية في الجنوب على أساس الحكم الإقليمي الذي يتيح لحكومة الإقليم إدارة شؤونه بحرية تامة فيما عدا الأمور التي عُدّت من سلطات الحكومة المركزية كالدفاع والشؤون الخارجية وتخطيط التعليم[2].

وفي ظل اتفاقية أديس أبابا، كان الوضع مسالماً في السودان طيلة عشر سنوات، قبل أن تبرز الحركة الشعبية لتحرير السودان في الساحة العسكرية والسياسية بالسودان وبالتحديد في العام 1981 ، وذلك عندما أعفى الرئيس السابق جعفر النميري حكومة أبيل ألير، وحلّ مجلس الشعب الإقليمي الجنوبي، وقسّم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، وهي: الاستوائية وأعالي النيل وبحر الغزال، كما سعى النميري إلى دمج بعض القوات الجنوبية المستوعبة في الجيش وترحيلها إلى الشمال[3]. وبلغت الخلافات بين النميري و أعضاء الحركة الشعبية ذروتها لما أقدم على تطبيق الشريعة الإسلامية عام 1983، ومن هنا بدأت الحرب الأهلية الثانية.

من جانب آخر، شهدت الساحة العسكرية في تلك الفترة بروز عدد من الضباط العسكريين الجنوبيين، وأصبحوا نواة للجيش الشعبي الجناح العسكري للحركة الشعبية، وأغلبهم كان قد تم استيعابهم في الجيش السوداني، وأبرزهم الدكتور جون قرنق قائد الحركة الشعبية، والقائدان كاربينو كوانين و وليم نون، واستطاع هؤلاء أن يكّونوا وحدات عسكرية شكّلت نواة

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] عبد الرحمن أحمد الشيخ الفادني، السلام الوحدة وتأسيس النهضة (رؤية تحليلية)، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، ط3، 2005، ص 53.

[3] نجم الدين محمد عبد الله جابر، "الحركة الشعبية لتحرير السودان...النشأة والتطور"، مجلة قراءات افريقية، العدد الثامن، أفريل- جوان 2011، ص 33.

ما عُرف بـ «الحركة الشعبية لتحرير السودان» ضد الحكومة السودانية، وذلك في ماي 1983[1].

بعد هذا التاريخ حدث تطور نوعي في الحركة الجنوبية حيث ضمت لأول مرة شماليين على رأسهم الدكتور منصور خالد الذي شغل منصب وزير خارجية النميري ليصبح فيما بعد مستشارا سياسيا للدكتور جون قرنق قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان، إضافة إلى ياسر عرمان الذي أصبح ناطقا رسميا للحركة. كما تطورت إمكانيات وقدرات الحركة وكسبت دعما دوليا وإقليميا مكنها من التمدد عسكريا في مساحات واسعة في الجنوب[2].

الفرع الرابع: انتفاضة أفريل الديمقراطية 1985 – 1989

حدثت هذه الانتفاضة في 06 أفريل 1985، على إثرها تم إسقاط حكم جعفر النميري، ويرجع ذلك كله إلى تراكم عدة عوامل منها: أولاً، التبادل المتكرر للسلطة بين الجيش والأحزاب السياسية التقليدية (الأمة والاتحادي). وثانياً، تبادل التحالف تارة والتصارع تارة أخرى بين الحزبين الكبيرين سالفي الذكر. وثالثاً، بقاء أزمة جنوب السودان من دون حل. ورابعاً، تزايد الفقر والجوع واستمرار الكوارث الطبيعية وتأثيراتها السلبية على حياة الشعب السوداني[3].

بعد الإطاحة بحكومة النميري، تولت السلطة بعدها حكومة انتقالية كلفت بمهام إدارة شؤون البلاد والإعداد للإنتخابات، التي فازت فيها الأحزاب التقليدية بالسلطة، وجاءت أولى الخطوات لحل أزمة جنوب السودان مع اتفاقية كوكادام 1986، إلا أنّ الخلاف ظل قائما بين التجمع والمجلس العسكري وبقية القوى السياسية التي لم توقع على الاتفاق بسبب ما تضمنه

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] معاوية الزبير الطيب، "موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب"، مرجع سابق.

[3] توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص 44.

من نصوص لم يكن عليها إجماع وطني مثل: إلغاء قوانين الشريعة، رفع حالة الطوارئ، إلغاء الاتفاقيات الدفاعية وعقد المؤتمر الدستوري[1].

استمرت بعدها مساعي بناء السلام، ففي 16 نوفمبر 1988، تم توقيع اتفاقية السلام في أديس أبابا بين جون قرنق ومحمد عصمان الميرغني، والتي تنُّص على تجميد تطبيق أحكام سبتمبر 1983، إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى، رفع حالة الطوارئ، وقف إطلاق النار بين الطرفين. ورغم توقيع اتفاقية السلام إلا أن عامل انعدام الثقة كان واضحا بين الحكومة والحركة الشعبية، خاصة أن هذه الأخيرة أبدت شكوكا حول تنفيذ بنود الاتفاقية، لاسيما موضوع اتفاقية الدفاع مع مصر وإلغاء قوانين الشريعة[2].

أما على الصعيد العسكري، ورغم أفضلية القوات العسكرية الحكومية لاحتوائها على مواقع عسكرية محصنة في المدن الكبرى، إلا أنّ ربيع عام 1989 شهد سيطرة القوات العسكرية للحركة الشعبية على عدة مدن كبرى على غرار: ناصر، ليرا، بور، توريت، ونيمول...إلخ. وموازاة مع ذلك، وبالتحديد في 03 ماي 1989 جاءت دعوة حسن الترابي إلى الجهاد ضد متمردي الحركة الشعبية بعد نجاحاتها العسكرية[3]. وفي 30 جوان 1989 حدث الانقلاب العسكري الذي على إثره تولى الجنرال عمر البشير السلطة الذي يعد أحد كوادر الجبهة الإسلامية القومية المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين بالجيش السوداني، ونتيجة لهذا الانقلاب، قامت الحكومة الجديدة بحل كل من البرلمان والأحزاب السياسية ونقابات العمال.

[1] آبيل أليز، جنوب السودان والتمادي في نقص المواثيق والعهود، مرجع سابق، ص76.

[2] Zygmunt L. OSTROWSKI, soudan: conflits autour des richesses, Paris, L'Harmattan, pp19-20.

[3] Ibid, p20.

الفرع الخامس: نظام الإنقاذ 1989

مباشرة بعد الانقلاب الذي قاده الجنرال عمر البشير والذي أطاح بحكومة الصادق المهدي. وكأول خطوة قامت بها الحكومة الجديدة التي سميت بـ «ثورة الإنقاذ الوطني»، هي دعوة زعيم التمرد، جون قرنق، إلى المشاركة في إنقاذ البلاد والدخول في مفاوضات سلمية. وفي الفترة ما بين 18 و22 أوت بدأت لأول مرة مفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية، لكن المفاوضات اصطدمت بتصلب موقف الحركة المطالب بإلغاء الشريعة الإسلامية، بينما قالت الحكومة إنها ستعرض الأمر على استفتاء شعبي[1].

ضمن هذا السياق لم يبق نظام الإنقاذ في السودان محافظاً على سياسة التشدد، بل أظهر نوعاً من الانفتاح عندما وضع الدستور في مارس 1998، الذي نص على التعددية. وقد تطور نظام الإنقاذ نحو المركزية والحكم الفيدرالي، وتم تقسيم السودان إلى 26 ولاية : عشر في الجنوب وست عشرة في الشمال[2].

في السياق ذاته، تزايدت على إثر ذلك الجهود الدولية الرامية لدفع النظام من أجل الدخول في عدد من المبادرات الساعية للسلام، بدءا من نيروبي وأبوجا ومحادثات السلام تحت إشراف الإيغاد في جولاتها العديدة إضافة إلى المبادرات العربية وأهمها المبادرة المصرية-الليبية المشتركة. كما كان لأحداث 11 سبتمبر 2001، الأثر البارز على قضية السلام في السودان، ففي سياق حرب الولايات المتحدة الأمريكية على ما تسميه بالإرهاب مارست ضغوطا على الحكومة السودانية أرغمتها على الدخول في مفاوضات جادة أسفرت عن توقيع اتفاق إطاري[3]. هذا ما أّدى بحكومة الإنقاذ إلى طرح فكرة حق تقرير المصير لأهل الجنوب بعد أن

[1] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مرجع سابق، ص ص 252- 254.

[2] محمد عثمان حبيب الله،" التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً"، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، جويلية 2005، ص 284.

[3] معاوية الزبير الطيب، مرجع سابق.

كان قد أقر بالحكم الفدرالي سابقا، وبذلك خرجت قضية الجنوب إلى العلن، واتخذت منحا آخر باتجاه الانفصال خاصة بعد حصولها على تعاطف إقليمي ودولي.

إجمالاً يمكن القول أنَّه بمجيء هذه الحكومة طرأت على مشكلة الوطن الذي يختصرها البعض في مشكلة الجنوب ثلاثة مستجدات:

1- لأول مرة تتحول الحرب من كونها حرب إقليمية ذات أبعاد عنصرية إلى حرب دينية مقدسة، أصبح بموجبها الدين عاملا رئيسيا وسببا معتبرا للحرب واستمرارها.
2- تدويل القضية على مستوى إقليمي بعدد من المبادرات وعلى مستوى دولي بقيادة الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والأفريقية ممثلة في منظمة الإيغاد.
3- تعدد أطراف الحرب الأهلية وتشابكت وتنافرت مواقفها المعلنة، حيث بدأت الحكومة بعقد اتفاقات مع تيارات جنوبية ما أدى إلى نشوب صراعات داخل صفوف الجنوبيين، هذا ما نجم عنه انقسامات وانشقاقات داخل الحركة الشعبية نفسها[1].

المبحث الثاني: اتفاقية السلام الشامل ((نيفاشا)) وأثرها على مسار بناء دولة جنوب السودان

في احتفال رسمي كبير حضره الأمين العام للأمم المتحدة في الخرطوم، في 9 جويلية 2005م، أدى جون قرنق قسم نائب رئيس جمهورية السودان، ووقع الرئيس عمر البشير على الدستور السوداني الجديد. كما نصبت اللجنة التشريعية المؤقتة لجنوب السودان رسميا في جوبا، وفي تطور متسارع لتنفيذ اتفاقية السلام لتقاسم السلطة، أعلن عن تشكيل أول حكومة وحدة وطنية في السودان، في سبتمبر 2005.

المطلب الأول: اتفاقية السلام الشاملة: الخلفية والملامح العامة

[1] أشرف محمد عبيد، قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 123.

إن اتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها في نيروبي (كينيا) في 09 جانفي 2005 بين المؤتمر الوطني الحاكم و الحركة الشعبية (الجيش الشعبي لتحرير السودان)، جاءت بعد إرهاصات محلية وضغوط خارجية لتنهي حربا طويلة امتدت نحو عقدين من الزمان. والملاحظ أن الاتفاقية قد جاءت بعد حدوث توازن في القوة بين الطرفين و اقتناع هذين الأخيرين بأن هذه الحرب لا نهاية لها. وطبقا للاتفاقية، اتفق الطرفان على أولوية وحدة السودان، وعلى الإرادة الحرة لشعبه، وعلى الحكم الديمقراطي والمحاسبة والمساواة[1].

الفرع الأول: اتفاقية السلام الشامل: الخلفية

منذ وصولها إلى السلطة في جوان 1989، أعلنت حكومة الإنقاذ وقف إطلاق النار لمدة شهر، وحاولت إجراء محادثات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا (إثيوبيا) في أوت 1989، لكن محاولتها باءت بالفشل. وكذلك الأمر بالنسبة للمفاوضات التي جرت بين الحكومة وحركة التمرد في أديس أبابا. وفي الفترة ما بين 26 ماي و4 جوان 1992 جرت مفاوضات أبوجا الأولى (نيجيريا) تحت رعاية الرئيس النيجيري إبراهيم بابنجيدا. اعترف الطرفان بضرورة إيجاد حل سلمي لمشكلات السودان[2].

تلاه جولة أبوجا الثانية التي بدأت في 26 أفريل 1993 واستمرت حتى 17 ماي. تم الاتفاق فيها على وقف إطلاق النار، واستمر الحوار على قضية الدين والدولة، والالتزام بوحدة السودان، وتشكيل لجنة لتوزيع الدخل القومي، ولكن جون قرنق رفض التوقيع على البيان المشترك[3]. وردت الحركة مطالبة بإقصاء الشريعة وأن لا يكون لها موضع في الحياة السياسية

[1] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مرجع سابق، ص ص 201- 213.

[2] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مرجع سابق، ص 202.

[3] أحمد فؤاد القاضي، "العلاقة بين الدولة والدين في السودان منذ الاستقلال"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص ص 196- 197.

للمجتمع، بل يجب حصرها على القوانين التي تسري على المسلمين وحدهم إذا كان للسودان أن يبقى موحدا.

من جانب آخر، وبعد اتفاق الحركة الشعبية لتحرير السودان مع قيادات من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة، وبالتحديد في 27 ديسمبر 1994، استطاعت أن توقع في أسمرة اتفاقا ينّص على وجوب الاعتراف بحق تقرير المصير لجنوب السودان بعد مرحلة انتقالية، على أن تظل وحدة السودان الخيار الأول، إضافة إلى تكليف منظمة الإيغاد بعقد مؤتمر دستوري سياسي تحت إشراف دولي يضم كل القوى السياسية لإحلال السلام والديمقراطية، لكن تعثرت مهمة الإيغاد لأسباب سياسية وعسكرية وغلبة الطابع الارتجالي على الطريقة التي صيغ بها الاتفاق[1].

في مؤتمر أسمرة الثاني عام 1995 قدمت الحركة مقترحات تنّص على تشكيل قوة عسكرية وسياسية تحت مسمى «لواء السودان» بهدف استيعاب العناصر الشمالية الراغبة في الانضمام والتعاون مع الحركة للإطاحة بالنظام وإرساء قواعد لبناء السودان الجديد وخلق آلية عمل للنضال المسلح في جميع أنحاء السودان لكن القوى السياسية رفضت ذلك مفضلة مواصلة النضال بالطرق السلمية على توسيع نطاق الحرب الأهلية[2].

وصولا إلى عقد اتفاق الخرطوم للسلام في أفريل 1996، الذي تم توقيعه وإجازته في 21 أفريل 1997 مع بعض الفصائل الجنوبية. وبخلاف ما كان متوقعا وافقت الحكومة السودانية في هذا الاتفاق على مبدأ تقرير المصير لجنوب السودان، وضمنته في دستور 1998م[3]. لكن لم تنجح الاتفاقية وسرعان ما عاد موقعوها الجنوبيون إلى التمرد، فقامت الحركة بتصعيد

[1] منى حسين عبيد، "الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجا)"، دراسات دولية، العدد 41، 2009، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص 35- 36.

[3] محمد صالح أبو مطاري، مستقبل السودان في ظل اتفاق السلام الشامل، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 49.

عملياتها منطلقة من قواعدها على الحدود الشرقية بإتجاه مدينة كسلا القريبة من الحدود الشرقية الإريتية.

بعدها تم إجراء العديد من الوساطات بين الحكومة والحركة الشعبية، كوساطة رئيس جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا عام 1997 بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية التي أخفقت بعد رفض الحركة الشعبية الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع الحكومة السودانية، بالإضافة إلى الوساطة المصرية الليبية التي لم تحظ بتأييد الحركة لعدم احتوائها على مسألة حق تقرير المصير[1].

لكن وتحت ضغط الدول الغربية، قبلت الحكومة السودانية العودة إلى مبادرة الإيغاد والتوقيع على إعلان المبادئ العملية للسلام المعروف باتفاق مشاكوس بتاريخ 20 جويلية 2002، والذي من خلاله أظهرت الحكومة قدرا من المرونة تجاه الحركة الشعبية، حيث تُرِك المجال مفتوحاً أمام إمكانية التوصل إلى حل سياسي بمنح الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات وذلك عبر استفتاء شعبي على خيار الوحدة أو الانفصال، على أن يعمل الطرفان خلال هذه الفترة على جعل خيار الوحدة جذاباً[2]. ولقد مهد هذا الاتفاق الطريق إلى اتفاق نهائي وقِّع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة قرنق، سمي هذا الاتفاق باتفاقية السلام الشامل وذلك بتاريخ 09 جانفي 2005 في العاصمة الكينية نيروبي وهو مع ُ رِف فيما بعد باتفاق نيفاشا.

الفرع الثاني: الملامح العامة لاتفاقية السلام الشامل

لقد كان الغرض من توقيع اتفاقية السلام الشامل، هو إنهاء الحرب الأهلية السودانية الثانية وتطوير نظام حكم ديمقراطي في جميع أنحاء البلاد وتقاسم عائدات النفط. وبالإضافة إلى

---

[1] منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص38.

[2] حسن الحاج علي وحمدي عبد الرحمان، المشهد السياسي جنوب السودان: مخاطر النزاعات الانفصالية في العالم الإسلامي، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2010، ص ص 50-51.

ذلك، فلقد نصت الاتفاقية على حق تقرير المصير لجنوب السودان في نهاية الفترة الانتقالية، ومدتها ست سنوات، لتحديد ما إذا كان الجنوب سينفصل عن السودان أم لا، على أن يمارس الجنوبيون حقهم في تقرير المصير عبر استفتاء شعبي من بين بدائل أخرى. وفيما يلي نستعرض أهم ما جاءت به بنود الاتفاقية:

1- الترتيبات الأمنية

تضمن هذا البند، أن يكون هناك جيشان: جيش حكومي خاص بشمال السودان، وجيش خاص بالحركة الشعبية، إلى جانب ذلك وجود قوات مشتركة مدمجة من الجيشين في أثناء الفترة الانتقالية، على أن يتم تشكيل جيش السودان المستقبلي الذي يتألف من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، إذا كان الاستفتاء بشأن تقرير المصير قد لصالح خيار الوحدة[1].

على ضوء ذلك، يتفق الطرفان على تنفيذ برامج التسريح وإعادة الدمج لصالح كافة الجنود الذين يتأثرون بهذه العملية بمساعدة المجتمع الدولي. وقد ظلت الحكومة السودانية تشكو من تأخير تنفيذ هذا البند بسبب عدم إيفاد المانحين (عبر أوسلو) بالتزاماتهم تجاه تمويل هذه العملية. لذلك كانت تسير هذه الإجراءات ببطء شديد، مما نجم عنه العديد من المشكلات والاتهامات المتبادلة بين طرفي الاتفاقية[2].

2- تقاسم الثروة

يتم تقاسم الثروة القومية بالتساوي، و بخاصة عائدات النفط في المنطقة الجنوبية التي يوجد بها معظم آبار النفط المستغل، فيتم تقاسمها مناصفة بين الحكومتين الجنوبية و المركزية؛ بعد منح 02% على الأقل للولايات التي ينتج النفط فيها. كما تخصص نصف عائدات البلاد غير

[1] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 215.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

النفطية، مثل الضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومة الوطنية من الجنوب، لحكومة الجنوب بإشراف هيئة مشتركة.

وحول موارد النفط، شملت الاتفاقية مبادئ موجّهة إلى إدارة وتطوير قطاع النفط، ويشمل الاستفادة المستدامة من النفط باعتباره مورداً طبيعياً غير متجدد، بما يتسق مع: (أ) المصلحة القومية والمنفعة العامة، (ب) مصلحة الولايات والأقاليم المتأثرة، (ج) مصلحة السكان المحليين في المناطق المتأثرة. كما نشأت مفوضية قومية للنفط. كذلك شملت الاتفاقية نسب توزيع عائدات النفط وكذا اقتسام الإيرادات غير النفطية، مثل التجارة بين الولايات، وتقسيم الأصول الحكومية[1].

كما نصّ الاتفاق على أن يتم إنشاء نظام مصرفي مزدوج؛ بحيث يكون للبنك المركزي السوداني نظامان مصرفيان، (نظام مصرفي إسلامي) في الشمال يعمل وفق النظام الإسلامي، أي يحظر التعامل بالفائدة، أما الجنوب فسيكون له (نظام مصرفي تقليدي) يعمل وفق قواعد العمل المصرفي المتبعة في الدول الرأسمالية، و أن يتم إنشاء (بنك جنوب السودان) كفرع للبنك المركزي، وأن تكون هناك عملة جديدة[2].

3- اقتسام السلطة

أقر الطرفان اتفاقية مفصّلة لقسمة السلطة بناء على اتفاق (مشاكوس) الإطاري، وتم توقيع ذلك البروتوكول في 24 ماي 2004، ونص البروتوكول على النظام الاتحادي، حيث حدد أربعة مستويات للحكم في السودان؛ المستوى القومي، مستوى جنوب السودان، مستوى الولايات والمستوى المحلي[3]. وقد حددت الاتفاقية نيفاشا أسس الإدارة والعلاقة بين الأجهزة

[1] كتاب بروتوكولات السلام 2004 واتفاقية السلام الشامل، اتفاقية نيفاشا، ص- ص 25- 38.

[2] "قضية جنوب السودان"، التحرير، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثامن، أفريل- جوان 2011، ص 03.

[3] عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص 71.

الحكومية، كما تناولت حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنع الرق وكفالة حرية الفكر وحق الاقتراع والمساواة أمام القانون.

كما نصّت كذلك على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تتكون من كلٍّ من حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان، وأطراف أخرى، وذلك في إطار نظام إدارة لامركزية، على أن يكون الرئيس من الشمال، ونائبه الأول هو زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان من الجنوب، والنائب الثاني من الشمال. كما تشكّل الحركة إدارة منفصلة تتمتع بحكم شبه ذاتي في الجنوب[1].

4- إدارة المناطق المهمشة

من أهم مبادئ الاتفاق هو أن آبيي هي جسر بين الشمال والجنوب يربط شعب السودان، وتعرف بأنها منطقة مشيخيات دينكا نقوك التسعة التي تحولت إلى كردفان 1905 وتحتفظ المسيرية وغيرها من البدو والرحل بحقوقهم التقليدية في الرعي والتحرك عبر منطقة آبيي فقد أتفق أن تمنح آبيي وضع إداري خاص عقب التوقيع على الاتفاقية وأن يكون سكان آبيي مواطنين في ولاية بحر الغزال وغرب كردفان مع تمثيلهم في الأجهزة التشريعية لكل الولايتين وأن تدار آبيي بواسطة مجلس تنفيذي محلي ينتخبه سكان آبيي، إلى حين انتخاب المجلس التنفيذي تعين الرئاسة أعضائه[2].

بالإضافة إلى تقسيم عائدات النفط في آبيي إلى ستة أقسام خلال الفترة الانتقالية، الحكومة القومية 50% وحكومة جنوب السودان 42%، بحر الغزال 2%، غرب كردفان، 2%، محليات المسيرية 2% ومحليات دينكا نقوك 2%. وإرسال مراقبين دوليين إلى إقليم آبيي لضمان التنفيذ الصارم والكلي للاتفاقية، وعند نهاية الفترة الانتقالية وبالتزامن مع الاستفتاء في

[1] "قضية جنوب السودان"، مرجع سابق، ص 03.

[2] اتفاقية السلام الشامل، كينيا، نيروبي، 09 جانفي 2005، ص231.

جنوب السودان يدلي سكان آبيي بأصواتهم بشكل منفصل لتحديد تبعية المنطقة للشمال أم الجنوب[1].

كما تعتبر قضيتي النزاع في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق من القضايا الهامشية في التفاوض الذي جرى بين الحكومة والحركة الشعبية باعتبارها مناطق ذات خصوصية لا تشبه واقع مشكلة جنوب السودان بالإضافة إلى أنها مناطق لا يشملها مبدأ تقرير المصير[2].

لذا اتفق الطرفان أن التوصل للتسوية يرغب فيها الشعب السوداني يتطلب حل المشاكل في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق كنموذج يحتذى به في حل المشاكل في كل أرجاء السودان، ثم تحديد هيكل الولاية وحكومتها علي نحو السلطة التنفيذية ويكون واليها منتخباً مباشرة من الناخبين بالولاية ويعين الوالي حكومة الولاية ومجلس وزرائها وأن يكون مجلس الوزراء مسئول أمام الوالي، أما السلطة التشريعية يتم انتخاب المجلس التشريعي الولائي بواسطة الناخبين ومن واجباته إعداد الدستور الولائي على أن يكون موائماً مع الدستور القومي الانتقالي[3].

المطلب الثاني: مبادرات بناء الدولة في جنوب السودان أثناء المرحلة الانتقالية

بدأت خطوات بناء الدولة في جنوب السودان مع حصولها لأول مرة على نظام سياسي كونفدرالي مستقل. كما سمح السلام النسبي للعديد من النازحين بسبب الحرب من العودة إلى وطنهم وازدهرت الأسواق المحلية والتجارة مع دول الجوار. كما بدأت الأجهزة الحكومية القضائية والتنفيذية والتشريعية تعمل من أجل بناء قدراتها المؤسساتية وبالتالي تحضير جنوب

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] عبد الله الشيخ سيد أحمد، مستقبل اقتصاديات النفط السوداني في إطار بروتوكول قسمة الثروة، الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، 2005، ص69.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

السودان لتضطلع بدور أكبر حتى تصبح أمة واحدة[1]. بالإضافة إلى ذلك، تم إقرار الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان، في إطار ترتيبات دستورية جديدة، تم بمقتضاها إنشاء الخدمة المدنية والتحضير لتحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان من حركة تمرد إلى جيش احترافي. على إثر ذلك جرى إحصاء السكان سنة 2008، والانتخابات العامة في أفريل 2010 على التوالي. وحظيت الحركة الشعبية لتحرير السودان بدعم دولي، حيث قدمت حكومة جنوب إفريقيا مساعدتها لقادة الحركة في مجالات التدريب على الحكم وإعادة الإعمار. كما استفاد من هذا البرنامج حوالي سبعة آلاف موظف في الخدمة المدنية[2].

زد على ذلك، فقد أنشأت الحركة وحدات خاصة لحشد الرأي العام الداخلي والخارجي لعمليات التنمية، وفتحت مكاتب لها في الخرطوم وفي 10 محافظات سودانية، و17 مكتب تمثيل دبلوماسي خارجي، أبرزها في واشطن. كما تم إنشاء 37 قنصلية أجنبية في جوبا. وجرى استخراج جوازات سفر جديدة خاصة بمواطني جنوب السودان. ونشطت الحركة في مجال المجتمع المدني في جنوب السودان لاستقطاب الرأي العام المؤيد والمعارض، كما رفعت حالة الطوارئ في الجنوب في 14 أكتوبر 2006.

كما ساهمت الحركة الشعبية في تعزيز مشاركة الأحزاب السياسية في حكومة جنوب السودان وتمثيلها في البرلمان. وقادت عددا من الحوارات مع أحزاب سياسية سودانية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك رؤساء القبائل وقادة المجتمع لتحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق السلام الدائم. أما على مستوى الولايات العشر، فقد عقدت الحكومة منتديات لحكام المحافظات

[1] Mulugeta Teshome DEMU, "South Sudan: Failure In State Building And Its Regional Implications", (A Thesis Submitted To The School Of Graduate Studies Of Addis Ababa University In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Award Of The Degree Of Master Of Arts In International Relations, 2015), p 15.

[2] Riek MACHAR TENY, "Experiences of State Building and Development in South Sudan", African Research and Resource Forum", 2011, Nairobi, pp13 -15.

وذلك لمعالجة القضايا التنموية في البلاد. وقد شرعت في إحداث إصلاحات على الخدمة العمومية حتى تكون أكثر نجاعة وفعالية[1].

هذا وقد ساهمت اتفاقية السلام الشامل في إطلاق مبادرة السلام من خلال بناء الدولة وإعادة الإعمار. حيث أنّه بين عامي 2005 و2010، تلقت جمهورية جنوب السودان مبالغ مالية كبيرة من صادرات النفط السودانية. تقول تقديرات بأنها تفوق 8 مليارات دولار. وجرى ذلك في إطار إعادة الإصلاح الاقتصادي والتنمية، وهو ما نتج عنه عدد كبير من الاستثمارات الخارجية لشركاء جمهورية جنوب السودان الخارجيين، على غرار البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما نصت الاتفاقية على إنشاء الصندوق الائتماني متعدد الجهات المانحة، لكنّ بحلول سنة 2011، ظلت انجازاته دون مستوى التوقعات[2].

لذلك ورغم كل هذه الجهود، فإنّ الاستثمار الخارجي والمعونات الاقتصادية المقدمة للجنوبيين لم تكن حيادية ولم تتوجه مباشرة للتنمية والمساواة الاقتصادية. حيث كانت أحد الآثار الأولية الناجمة عن جهود تقوية القدرات الحكومية اقتصاديا في جنوب السودان بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل هو تعزيز المشاعر الانفصالية. وهذا ليس راجع فقط لخبرات الحرب الأهلية لدى الجنوبيين. وإنّما لأنّ المواقع القيادية في الحركة الشعبية أصبح يهيمن عليها وبشكل كبير اتجاه قوي ذو نزعة انفصالية بقيادة الرئيس سالفا كيير[3].

نتيجة لذلك، فإنّ الواقع السياسي الذي فرضته حكومة جنوب السودان خلال فترة تنفيذ اتفاقية السلام يتجه نحو الانفصال، متذرعة في ذلك بأنّ حزب المؤتمر الوطني يفتقد إلى الإرادة الكافية لجعل وحدة السودان جاذبة للجنوبيين وبأنّ السودان هو عبارة عن دولة فاشلة غير قادرة على إحداث التنمية ودفع عجلة النمو. إضافة إلى كل ذلك فإنّ الدعم الدولي والتمويل

[1] Mulugeta Teshome DEMU, Op.Cit, p 15.
[2] Aleksi YLONEN, "Limits of Peace through Statebuilding in Southern Sudan: Challenges to State Legitimacy, Governance and Economic Development during the Comprehensive Peace Agreement Implementation, 2005-2011", Journal of Conflictology, Volume 3, Issue 2 (November 2012), p 33.
[3] Ibid.

الخارجي ساهما في حصول هذه التطورات ممّا أدى إلى ظهور سلطة سياسية مستقلة بذاتها في الجنوب.

المطلب الثالث: تقييم مبادرات بناء الدولة في جنوب السودان أثناء المرحلة الانتقالية (2005 - 2011)

اتفق الطرفان بموجب اتفاقية السلام الشامل على العمل لأن تكون الوحدة جاذبة بين شمال السودان وجنوبه، ولكن هذا ما لم تلتزم به الحركة الشعبية، إذ قامت بإطلاق يد مناصري الانفصال من أهل الجنوب وإعطائهم الدعم اللازم، مقابل تقييد عمل مناصري الوحدة منهم.

كما قامت الحركة الشعبية بتدريب المزيد من أفراد الشعب وتسليحهم وضمهم إلى صفوف الحركة، وبدأت ببناء أسطول بحري وتجهيز سلاح الجو بالطائرات والمطارات اللازمة، كما أكملت سيطرتها الاقتصادية والأمنية على الجنوب وترافق ذلك كله بانسحاب القوات الحكومية من الجنوب تنفيذا لاتفاق نيفاشا[1]. لذلك لم يكن تنفيذ اتّفاق السلام الشامل سلسا على الإطلاق، حيث برزت العديد من الصراعات والخلافات بين الشريكين طيلة السنوات الست التي تلت توقيع الاتفاق، كادت تعصف بالاتفاق في أكثر من منعطف.حيث جمّدت الحركة الشعبيّة مشاركتها في مؤسّسات الحكم التنفيذيّة بالمركز مّرات عدّة بدعوى أنّ حزب المؤتمر الوطّني ليس جادًّا في تنفيذاتّفاق السلام الشامل، وأنّه باستمرار ينتهك دستور البلاد الانتقالّي من خلال إضعاف مؤسّسة الرئاسة والتعدّي على الصلاحيات الدستورية للنائب الأول لرئيس الجمهورية (زعيم الحركة الشعبية)[2].

[1] دريد الخطيب و محمد أمير الشب، "انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات"، مرجع سابق، ص 391.

[2] إجلال رأفت وآخرون، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 432-433.

كما اتّهمه بإدارة شؤون البلاد وفق منهج حزبّي ضيّق يراعي مصلحة الحزب بدلاً من نهج الشراكة السياسيّة الحقيقيّة التي تعكس الآفاق المرجّوة من اتفاق السلام الشامل لصالح الوطن، وأنّه يتعّمد تأخير العديد من القضايا الأساسية المتّفق عليها في اتّفاق السلام الشامل، مثل ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، والشروع في عملية المصالحة الوطنية، وتضميد جراح الحرب، وإجراء التعداد السكّاني، وإعادة انتشار القّوات المسلّحة، وتفعيل المفوضيّات المتفق عليها بين الطرفين... إلخ. ادعت الحركة أيضا أن حزب المؤتمر الوطني عرقل تنفيذ البروتوكولات التي تعالج الوضع المتوتر في بعض المناطق، مثل منطقة أبيي، كما تّهمته بانعدام الشفافيّة والتلاعب بالمسائل المالية، بخاصة في عمليات إنتاج النفط وتسويقه...إلخ[1].

من ناحيته، نفى حزب المؤتمر الوطني هذه الاتهامات كلها، وأصّر على أنّ عملية تنفيذ اتفاق السلام كانت تسير على النحو المتفق عليه، وعزا ما حدث من تأخير وعرقلة في تنفيذ بعض البنود للنهج السياسي الذي اتبعته الحركة الشعبية، نافيا أي خرق للدستور الانتقالي، مؤكدا اكتمال وتحقق كل متطلبات التحول الديمقراطي في البلاد. وذهب حزب المؤتمر الوطني إلى أكثر من ذلك عندما اتهم الحركة الشعبية صراحة بتبني أجندة خفية تهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم وإبعاد حزب المؤتمر الوطني عن السلطة[2].

كما شهدت السنوات التالية للاتفاق ضعفا في عمليات إعادة الإعمار وتباطؤاً في أداء الحكومة تجاه تنمية الجنوب ودعمه بالمشاريع الاقتصادية والخدمية التي تمَّ الاتفاق عليها، مما أدى إلى عودة محدودة للنازحين الجنوبيين وأضعف الحماس لدى المواطن الجنوبي بشكل عام تجاه الوحدة[3]. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية قد نجحت في إنهاء أطول حرب في إفريقيا، إلا أنها تجاوزت حقائق على الأرض هي أن طرفي الاتفاقية لا يمثلان المعادلة السياسية في السودان،

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] دريد الخطيب و محمد أمير الشب، مرجع سابق، ص391.

لا في الشمال وفي الجنوب. كما يؤخذ على هذه الاتفاقية الالتباس والغموض في مفاصل مهمة منها ما يتعلق بمستقبل منطقة أبي الغنية بالنفط، وتدشين أساليب غير مطروقة في المنطقة كالمشورة الشعبية لحسم مصائر المناطق المتاخمة للجنوب، كما كان المخطط التاريخي الغربي لأفرقة السودان[1].

المبحث الثالث: المسائل المعقدة لبناء الدولة في جنوب السودان بعد الاستقلال

أخيراً، نالت جنوب السودان استقلالها بعد استفتاء الجنوبيين على خيار الانفصال وبأغلبية ساحقة، بعد حربين أهليتين راح ضحيتها الآلاف وشرد الملايين، لتنخرط القيادة الجنوبية في مرحلة بناء الدولة، حيث حدد الرئيس سالفا كيير، مهام الدولة الجديدة، في الاجتماع الأول للبرلمان، منوها إلى أنها ترتكز أساسا على تطوير التعليم، ورفع مستوى الخدمات الطبية، وتشييد البنى التحتية. كما أعلن ذات الرئيس بتشكيل حكومة جديدة، استحوذت الحركة الشعبية على غالبية الوزارات، هذا رغم أنها سجلت مشاركة الأحزاب السياسية الأخرى.

لكن أسابيع قليلة بعد الانفصال، وميلاد الدولة الحديثة، شهدت البلاد انفجار العديد من حوادث العنف الطائفي، وزادت على إثر ذلك التوترات عبر الحدود مع السودان، إضافة إلى استمرار القضايا العالقة منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل من دون حل، نتيجة لذلك اتضح أن بناء الدولة في جنوب السودان ليس بالأمر السهل، بل لا تزال تعترض طريقه عدة عقبات وتحديات.

[1] إجلال رأفت وآخرون، مرجع سابق، ص178.

المطلب الأول: بناء الهوية الوطنية - الواقع والتحديات -

لأن جنوب السودان بلد متعدد اثنيا وعرقيا، فإنّ الحل بالنسبة للدولة الحديثة بعد الانفصال هو الاعتماد على التاريخ النضالي المشترك واللغة الإنجليزية باعتبارها لغة الدولة الرسمية كعاملين أساسيين في بناء الهوية الوطنية، لكن ظل هناك مجموعة من التحديات لا تزال تعوق بناء هوية وطنية منسجمة، لعل أبرزها العلاقة بين الدولة والمجتمع، إضافة إلى مشكلة التمثيل السياسي.

الفرع الأول: سياق بناء الهوية الوطنية في جنوب السودان

لقد لعبت الإدارة البريطانية دورا كبيرا في تشجيع التبشير المسيحي، وهو ما جعل النخبة الجنوبية تتحدث عن هويات مسيحية التي تعتبرها بمثابة الركيزة الأساسية للهوية الجنوبية في مقابل الهوية الإسلامية في السودان، وهو نفسه البعد الذي روج له الجنوبيون كأساس للصراع بين الشمال والجنوب، وترسخ فيما بعد هذا الفهم عند الجيل الحالي، وتناقلت الصورة الذهنية القديمة التي تصور الشمالي بأنه مصدر الغزو والاسترقاق. فلطالما فسرت النخبة الجنوبية الصراع بين الشمال والجنوب بأنه حرب بين جنوب مسيحي- أفريقي وشمال مسلم- عربي[1].

حول نظرة الجنوبيون إلى الهوية العربية الإسلامية، يقول فرانسيس دينق "بأنها تعبير عن أقلية وافدة تم استيعابها في المجتمع السوداني التقليدي بالإضافة إلى تمتعهم بمكانة متميزة واضحة، وعلى الرغم من التقدم النشط في الاستعراب والأسلمة عند دخول الإسلام، إلا أن تلك المناطق في موقف متقلب بين تمسكها العاطفي بشخصيتها الأصلية، وتبنيها العملي للثقافة ووجهات النظر السياسية العربية[2].

إضافة إلى ذلك، فإنّ النخبة الجنوبية تعتقد بأن تآكل البنية الاجتماعية والأخلاقية للمجتمعات المحلية سمح للكنيسة بلعب دور قيادي روحي في كل من المجتمع المدني والحكومة

[1] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مرجع سابق، ص ص 15- 143.

[2] فرانسيس دينق (ترجمة عوض حسن) ، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999، ص 44.

المحلية في الجنوب، ومن هنا تبلورت الهوية في الجنوب على أساس ديني. كما تعززت بذلك التباينات العرقية والثقافية بين الشمال والجنوب وأصبح الخط الفاصل بين الجانبين أكثر حدة، حيث لم يمس هذا التحول العميق المؤسسات في الجنوب فقط، بل تعداه ليشمل الأفراد وحركة المجتمع من القاعدة[1].

كما يضفي الجنوبيون على هذا التحول إلى المسيحية بعدا سياسيا، واستمر اعتقادهم الراسخ بأن سياسات التعسف والإقصاء التي تتسم بالتشدد والتطرف التي اتبعتها حكومة الجبهة الإسلامية القومية هي التي دفعت بالجنوبيين إلى اعتناق المسيحية، التي كانت بمثابة الملجأ والملاذ والخلاص للكثيرين[2].

لكن ما يلاحظ على دولة جنوب السودان، هو غياب هوية وطنية موحدة، ذلك أن الهوية المشتركة الوحيدة بين غالبية أفراده كانت تتأسس على رفض القمع، ومقاومة النظام السوداني، ولا تعبر بالضرورة عن هوية وطنية منسجمة خاصة أنَّ العنف الأثني بين مختلف الجماعات يعبر عن حجم الهوة بينها، فمثلا خلال سنة 1990، نشب صراع بين جماعة الدينكا المهيمنة على الجيش الشعبي لتحرير السودان وبعض فصائل الجيش من النوير، حيث كان الصراع بينهما الأعنف مقارنة مع الكفاح المسلح الذي خاضه الطرفان ضد النظام السوداني[3].

علاوة على ذلك، فإنّ جنوب السودان لا يشكل جماعة بشرية متجانسة، ومازالت تنقصه العوامل التي تؤدي إلى بناء أمة واحدة، وذلك ما لا يمكن أن يقال عن الشمال؛ حيث أدى

---

[1] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 143.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] Adam BRANCH and Zachariah Cherian MAMPILLY, "Winning the war, but losing the peace? The dilemma of SPLM/A civil administration and the tasks ahead", Journal of Modern African Studies, Vol. 43, n. I, 2005, p 04.

التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وانتشار الإسلام ـ بوصفه فعالاً في الوحدة الثقافية ـ إلى إيجاد جماعة بشرية متجانسة[1].

بينما في جنوب السودان يوجد عدد كبير من الجماعات التي ليست بينها في الغالب علاقات منسجمة، حيث تعد الدينكا والنوير أكثرها تمثيلاً، يرتبط وجودها بالتنافس على الموارد ويصنفون من الناحية الدينية إلى الروحانيين والكاثوليك والبروتستانت وهي الديانات الغالبة مع وجود أقلية مسلمة.

كل ذلك طرح إشكالية فيما إذا كان مسار بناء هوية وطنية لجنوب السودان، وسيلة إيديولوجية لتقوية مسعى الحركة المطالبة بالاستقلال أم أنها تعبر عن شعور جماعي مشترك لكافة أفراد جنوب السودان، وعلى الرغم من تصويت حوالي 98 % من الأفراد لصالح استقلال جنوب السودان في استفتاء تقرير المصير، والذي يشير إلى وجود إدراك عام بالانتماء إلى نفس القومية[2].

لكن بعد الانفصال، وبمجرد زوال العدو المشترك المتمثل في النظام السوداني وهو هدف كانت تلتف حوله مختلف الجماعات الأثنية حتى بدأت تبرز الخلافات وتجددت الصدامات بينها حول الموارد والكلأ والمياه، لذلك كان على جنوب السودان إدارة هذه المسألة عبر عدة برامج كإعادة إدماج الميليشيات العسكرية في الجيش الوطني وبرامج إعادة التعبئة ونزع السلاح، قصد بناء هوية وطنية يمكنها ضم مختلف الهويات القبلية.

في المقابل ورغم هذا التعدد الأثني، فذلك لم يمنع من وجود أوجه تشابه فيما بين الجنوبيين والتي تم الاعتماد عليها في تشكيل هوية مشتركة، بعدئذ هذه الهوية سمحت لهذه الجماعات بالوصول إلى اتفاقية إنشاء دولة مستقلة. كما أخذت سياسة بناء الدولة الأمة بعين

[1] أسامة حمد أحمد أبوطه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 11.

[2] Caio Cesar PACCOLA JACON and Others, "Nation-Building in South Sudan: Past Struggles and Current Challenges", Simulação das Nações Unidas para Secundaristas, 2012, p 506.

الاعتبار حقيقة أن المجتمع الجنوبي متعدد ثقافيا واثنيا، لذلك تم الاعتماد على التعليم الرسمي لترسيخ ثقافة العيش المشترك في إطار التعدد والإختلاف في أذهان المواطنين [1].

الفرع الثاني: الهوية وعلاقة الدولة بالمجتمع

بالرغم من نيل جنوب السودان لاستقلالها، إلا أنّها لا تزال تشهد تحديات جمة وصعبة في آن واحد، فالخلافات المستمرة مع السودان خاصة مسألة تعيين الحدود وانتشار الميليشيات العسكرية التي تصل إلى حد المواجهات العسكرية على طول الحدود بين الدولتين. إضافة إلى هذه الخلافات، هناك توترات أخرى داخلية مرتبطة بالعنف الطائفي بين عدد كبير من الجماعات الأثنية والتي تمثل تحديا حقيقيا للاستقرار والانسجام داخل الدولة[2].

لذلك فإنّ أول اختبار للعلاقة بين الدولة والمجتمع، يتمثل أساساً في أنّ الدولة الجديدة لا تزال في طور بناء الثقة بينها وبين مواطنيها، حيث أنه في حالات عديدة، تهدد الدولة وبشكل مباشر هذه الثقة، الأمر الذي نجم عنه غياب ميكانيزمات المساءلة كما هو الشأن مثلا فيما يتعلق بحصر مسألة الحصول على المعلومات المستقلة التي تستقيها وسائل الإعلام والمجتمع المدني، وكذلك الاعتداءات والمضايقات التي يتعرض لها الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، كل ذلك يحول دون بناء دولة مسؤولة عن أعمالها[3]. وهو ما يؤدي حتما إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وفقدان الثقة في الدولة من قبل مواطنيها.

إن مسألة الهوية معقدة جدا في جنوب السودان، حيث كان هناك شبه إجماع رافقه دعم شامل للجنوبيين من أجل نيل الاستقلال، حيث أظهر الاستفتاء وللوهلة الأولى، وحدة الهدف المنشود والقيمة الرمزية لهذا المسعى من قبل المواطنين، لكن لا يزال غالبيتهم يعبرون عن روابط قبلية قوية جدّا، لدرجة منح ثقتهم الكاملة لرؤساء القبائل والعشائر أكبر من ولائهم للمسؤولين

---

[1] Ibid.
[2] Jok Madut JOK, "Mapping the Sources of Conflict and Insecurity in South Sudan: Living in Fear under a Newly-Won Freedom", The Sudd Institute, Special Report No 1, 12 janvier 2013, Djouba, p7.
[3] Ibid, p 03.

السياسيين، و هو ما أّدى في بعض المناطق إلى نشوب توترات بين الدولة والسلطات التقليدية المرتبطة بتلك القبائل.

حيث نتيجة لأزمة الهوية في جنوب السودان، فقد نشأت حالة شبه انعزالية في حياة القبائل. فإذا كان التعدد القبلي هو السمة البارزة على الحياة الاجتماعية والثقافية في البلاد، فإن كل قبيلة لها ميليشياتها المسلحة، وتلعب دورا في الصراع القبلي، فكان التحدي أمام الحركة الشعبية في كيفية فرض سيطرتها على تلك القبائل لبناء الإقليم وتنظيمه.

زد على ذلك، إخفاق الحركة الشعبية لتحرير السودان في تطوير حزب سياسي مدني وتشاركي وتنظيم وتعبئة حقيقية للقاعدة الجماهيرية، تشمل كل الجماعات والطوائف بتعدد هوياتها، كالاتحادات النسوية والشبانية، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى عدم أخذها بعين الاعتبار كأحد الأولويات من طرف قادة الحركة، حيث الوظيفة المدنية الأساسية للحركة خلال الفترة الانتقالية السابقة لعملية الاستفتاء (من 2005 إلى غاية 2011) كانت متمثلة في تنسيق دخول المنظمات الإنسانية إلى المناطق التي تقع تحت رقابتها العسكرية[1]. لكن في الواقع، فإنَّ الانشغالات الأمنية طغت على تلك المرتبطة بالإدارة المدنية، فيما اتضحت عدم قدرة قادة جنوب السودان على الفصل بين هياكل الحزب ومؤسسات الدولة[2]، إلى جانب المركزية المفرطة في اتخاذ القرارات، وانفراد رئيس الجمهورية برسم السياسات واتخاذ القرارات الهامة في الدولة، إضافة إلى محدودية منجزات التنمية عموماً وهو ما يعوق في المحصلة النهائية، بناء علاقة سليمة بين الدولة والمجتمع.

الفرع الثالث: الهوية والتمثيل السياسي

لقد ساهم التعدد الثقافي واللغوي والأثني في جنوب السودان وانخفاض معدلات القراءة والكتابة، في صعوبة تطبيق لغة وطنية مشتركة وترقية التعليم الرسمي كإستراتيجيات لبناء هوية

[1] Kate Almquist Knopf, "Fragilité et relations entre l'Etat et la Société au Soudan du Sud", Papier de Recherche du Centre d'études stratégiques de l'Afrique N^0 04, Septembre 2013, Washington, p 18.
[2] Ibid.

وطنية، لذا كان يتوجب استنباط سبل جديدة لتحقيق هذه الأهداف من خلال أسئلة معمقة حول العوائق السياسية والسوسيوثقافية للانتقال الفعال للسلطة[1]. ذلك أنَّ الركائز الأساسية لأنظمة الحكم القائمة على تداول السلطة هي تلك التي تعزز من التمثيل السياسي والتزود بالخدمات، وتعزز من شرعية حكوماتها. وتبرز الأحزاب السياسية باعتبارها أهم هذه المؤسسات التمثيلية وأبرزها تجميعا للمصالح الاجتماعية والسياسية في المجتمعات.

أما في جنوب السودان فهناك حديث قليل حول الأحزاب السياسية إذا ما قورنت بالنفوذ والهيمنة على الحياة السياسية اللذان تحوزانهما الحركة الشعبية لتحرير السودان، فلقد ظل النقاش الدائر حول مدى قدرة الحركة كحزب سياسي حاكم في خلق بيئة مفضية إلى بروز ونمو الأحزاب الأخرى لاسيما في شكل معارضة سياسية[2].

حيث تعد الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن دون شك أكثر الأحزاب السياسية تأثيرا على الساحة السياسية في جنوب السودان، إلا أنّ الصراعات الأثنية لسنوات التسعينات لا تزال تحول دون تحولها إلى حركة وطنية وإلى حزب سياسي ذو برنامج عمل طموح، ورسخت في نفس الوقت صورة الكيان المهيمن من طرف غالبية المسيرين الدينكا. وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل مع السودان، بدا الانطباع واضحا بتخوف شعبي من سيطرة الدينكا على ميزان القوى في جنوب السودان، وهو ما يعبر عنه عدد المناصب الوزارية التي تشغلها الشخصيات الهامة من قبيلة الدينكا[3].

ليس هذا فحسب، بل إنّ ميزان القوى على المستوى القيادي، ظل معبرا على حجم التمثيل السياسي للجماعات الأثنية الرئيسية في البلاد، حيث نجد الرئيس (سالفا كيير) من الدينكا، بينما نائبه السابق (رياك مشار) من النوير، ورئيس البرلمان (جيمس واني إيقا) من

---

[1] George OMONDI and Nsamba A MORRIS, "Priorities for Governance Reforms and Capacity Development", Op.Cit, p83.

[2] Ibid, p83.

[3] Raphaëlle CHEVRILLON-GUIBERT, " Sud-Soudan: les acteurs de la construction et de la formation de l'État des nouvelles élites administrative ", Afrique contemporaine, n° 246, 2013/2, p p 53-80.

الاستوائية، ولا يتوقف الأمر على التشكيلة الحكومية أو المؤسسات العليا في الدولة، بل تعداه إلى توزيع المناصب في المؤسسات والإدارات العمومية[1].

المطلب الثاني: التحول من الصراع إلى بناء السلام

بتوقيع اتفاقية السلام الشامل والتي وضعت حدّاً لأطول حرب أهلية شهدتها القارة الإفريقية، تم تضمين بنود الاتفاقية جهوداً لعملية بناء الأمة والسلام في فترة ما بعد الحرب الأهلية، وقد لقي ذلك دعماً دولياً وإقليمياً، حيث أعطى المجتمع الدولي لجنوب السودان ومن خلال هذه الاتفاقية، ست سنوات فقط لإنشاء المؤسسات الحكومية والسياسات وهياكل بناء الدولة، في ظل بيئة هي الأخرى أكثر تعقيد، تتميز بارتفاع معدلات الفقر والتخلف وهشاشة البنية التحتية نتيجة سنوات الحرب الأهلية الطويلة[2].

كما أنّ الأمم المتحدة والبنك الدولي بالتعاون مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان، قاما بوضع إطار للسلام المستدام والتنمية والقضاء على الفقر تحت إشراف بعثة التقييم المشتركة The Joint Assessment Mission 2005 (JAM)، ثم قامت حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جمهورية جنوب السودان، بتطوير مخطط السلام المستدام من خلال التنمية للفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2011[3]. إضافة إلى الترتيبات الأمنية، فقد أعطت هذه المخططات الأولوية لتقوية الحكم من خلال الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك التركيز على اللامركزية وإدارة الموارد والمحاسبة.

لكن ضعف فعالية الإدارة العامة وشفافيتها، وكذا الإدارة المالية وضعف تمكين مختلف الجماعات الأثنية من حقها في التمثيل السياسي، كلها تشكل تحديات حقيقية أمام تحقيق

---

[1] Ibid.

[2] Arnim LANGER and Graham K. BROWN, Building Sustainable Peace: Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding, United Kingdom: Oxford University Press, 2016, P 285.

[3] "Exploring the Linkages between Education Sector Governance, Inequity, Conflict and Peacebuilding in South Sudan", Research Report Prepared for UNICEF Eastern and Southern Africa Regional Office (ESARO), February 2016, P 16.

سلام دائم في جنوب السودان التي تقع مسؤوليتها على عاتق الحكومة وخاصة الحركة الشعبية لتحرير السودان الحزب الحاكم في البلاد[1].

خاصة أنّ استمرار المركزية المفرطة واحتكار السلطة، أدى إلى اختلال موازين القوى داخل النظام السياسي في جنوب السودان. فالهيمنة والنفوذ اللذان تحوزهما الحركة الشعبية الحزب الحاكم والتي يمثل الدينكا أغلب عناصرها، كانت إحدى أسباب استشراء الفساد والتمييز والصراع القبلي والتهميش والإقصاء للجماعات العرقية الأخرى من السياسات الحكومية وحرمانها من حقها في تقاسم مكاسب الحرب الأهلية الطويلة التي خاضوها من أجل نيل الاستقلال[2].

ويعد الانفلات الأمني من أبرز مهددات بناء السلام في جنوب السودان، حيث لا يزال الوضع الأمني الداخلي أكثر تقلباً، فلطالما شكل جنوب السودان بيئة غير آمنة ومواتية لانتشار الأسلحة وتعدد الميليشيات العسكرية المسلحة في ظل محدودية نجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى النزاعات بين الجماعات العرقية المتنافسة على الحدود الإدارية الداخلية والمياه والكلأ والحيازة غير الواضحة للأراضي التي ظلت مصدرا دائماً للتوتر[3].

يضاف إليه محدودية قدرة الأجهزة الأمنية للدولة على فرض النظام داخل البلاد. حيث يبقى الجيش الشعبي لتحرير السودان، الأداة الرئيسية لفرض القانون والنظام. بينما استمر اعتقاد الكثير من المدنيين بأنّ الحكومة المركزية لم تقم بدورها كاملاً في توفير الأمن للمدنيين، وحسبهم فإنّ جماعات غير رسمية تدين بولائها لرؤساء القبائل هي من تكفلت بذلك[4].

---

[1] Lukong Stella Shulika, "Managing The Challenges Of Conflict Transformation And Peace-Building In South Sudan", (A dissertation submitted in fulfilment of the requirements for the award of a Master of Social Science in Conflict Transformation and Peace Studies, in the School of Social Sciences, College of Humanities, University Of Kwazulu-Natal, Pietermaritzburg, South Africa), P 58.
[2] Ibid, P 59.
[3] Achuoth Philip DENG, State Building and Challenges of Fragmentation: A Case Study of South Sudan, Op.Cit, P20.
[4] Ibid.

إجمالاً يمكن القول، بأنّ التأطير لعملية بناء السلام في جنوب السودان ركزت أساساً على الأسباب الجذرية للصراع بين الشمال والجنوب، كما أعطت اهتماماً أقل لديناميكية الصراع الداخلي وكذا المظالم الداخلية حول التمثيل السياسي والحكامة في الحصول على الموارد وتوزيعها[1].

المطلب الثالث: القضايا العالقة كتحدي لبناء الدولة في جنوب السودان

إنّ الاستعجال في إجراء استفتاء تقرير المصير وبالرغم من أنه منح الجنوبيين الاستقلال عن الشمال، إلا أنّه أدى إلى تأجيل بعض القضايا الهامة، مما أفقد الطرفين مساحات واسعة لحل القضايا الخلافية بينهم في ظل الدولة الواحدة من جهة، وفرصة تحقيق التنمية الشاملة من جهة أخرى. لتصبح القضايا المؤجلة قضايا بين دولتين والفشل في إيجاد تسوية وحلول لها، ينذر باستمرار توتر العلاقات بين البلدين قد يؤدي إلى وقوع الحرب بينهما إذا استمرت القضايا الخلافية من دون حل، خاصة فيما يتعلق بمسألتي ترسيم الحدود وتبعية منطقة أبيي لأي من الدولتين[2].

الفرع الأول: النزاع حول منطقة آبيي

تقع أبيي غرب منطقة كردفان في السودان، وهي تُعدّ جسرًا بين شمال السودان وجنوبه. ويعيش في الجزء الجنوبّي من المنطقة مزيج من القبائل الإفريقية، وأكبرها قبيلة الدينكا أنقوك، وتقطن القبائل العربيّة في الجزء الشمالّي، وأكبرها قبيلة المسيرية. ونظراً لامتلاك معظم المجموعات القبليّة في المنطقة لثروة حيوانيّة ضخمة، فإنّه دائما ما تتحرك شمالاً وجنوباً بحثاً عن المرعى في فصول الجفاف، الأمر الذي كان سبباً في حصول الكثير من التوترات والمناوشات بين

[1] "Exploring the Linkages between Education Sector Governance, Inequity, Conflict and Peacebuilding in South Sudan", Research Report Prepared for UNICEF Eastern and Southern Africa Regional Office (ESARO), February 2016, P 16.

[2] محمد صالح أبو مطاري، مستقبل السودان في ظل اتفاق السلام الشامل، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2015، ص ص 228- 229.

هذه القبائل، حيث يلجأ زعماء هذه القبائل إلى جلسات التفاوض والصلح من أجل حل تلك المنازعات[1].

تعتبر أبيي من أكثر المناطق الغنية بالنفط، هذا ما جعلها محل نزاع بين حكومتي السودان وجنوب السودان، حيث تقول الحركة الشعبية لتحرير السودان إنّ أبيي كانت تابعة للجنوب قبل عام 1905، لكّن الحاكم العام البريطانّي ضّمها إلى شمال مديريّة كردفان بقرار إداريّ لذلك فمن المنطقي عودتها مّرة أخرى إلى الجنوب. أّما الحكومة السودانية فتقول إنّ أبيي هي منطقة تمازج بين القبائل العربيّة والإفريقية، نافية كونها خالصة لطرف دون الثاني[2].

نشير إلى أنّه قد تم تضمين اتفاقية السلام الشامل ملحقاً خاصاً بآبيي، ونتيجة للخلاف الحاد بين طرفي الاتفاق حول هذه القضية، فقد تم رفعها إلى التحكيم الدولي في محكمة العدل الدولية، التي أصدرت قراراً عام 2009، حكم بأنّ المواقع النفطية في تلك المنطقة لا تقع ضمن إطار النزاع والصراع، ولكن الخلاف ظل يدور حول من يحق له التصويت في الاستفتاء المنتظر إجراءه لتحديد مستقبل هذه المنطقة، خاصة إذا أسفر الاستفتاء على انفصال الجنوب[3].

حيث يعتبر الجنوبيون بأنّ قبائل (الدينكا) هي وحدها من تمتلك حق التصويت، بينما تعتبر الحكومة بأنّ جميع سكان المنطقة لهم حق التصويت بما فيهم قبائل المسيرية، وبسبب هذا الاختلاف في الرؤى لم يجر الاستفتاء حتى الآن، وتصاعد التوتر إلى الحد الذي أدى إلى دخول عسكري للمنطقة من قبل الجيش السوداني، ترتب عنه نزوح عشرات الآلاف من سكانها،

[1] إجلال رأفت وآخرون، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 438.

[2] إجلال رأفت وآخرون، مرجع سابق، ص 438.

[3] عبد اللطيف فاروق أحمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 80.

ونتيجة لذلك اضطر الطرفان إلى عقد اتفاقية بموجبها تقوم قوات إثيوبية بمهمة حفظ السلام في تلك المنطقة، ولكّن لم يتم الاتفاق على وضعها النهائي[1].

هذا بالرغم من أنّ سكان منطقة آبيي من قبيلة دينكا نقوك كانوا قد أجروا استفتاءاً في عام 2013، صوتوا على إثره بنسبة 99 % لصالح ضم المنطقة إلى جنوب السودان، غير أنّ النتيجة لم تحظى باعتراف المجتمعين الإقليمي والدولي، وقد أخفقت كل الحلول في تحديد تبعية المنطقة إلى أي من الدولتين[2].

الفرع الثاني: قضية المواطنة

تعد قضية المواطنة إحدى القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان؛ فبينما تقترح الحركة الشعبية منح مواطني البلدين مواطنة مزدوجة، وهو ما يسمح لمئات الآلاف من الجنوبيين المقيمين في السودان بالاستمرار في الإقامة، في حين يرى حزب المؤتمر الوطني أن اختيار الجنوبيين للانفصال معناه رفض المواطنة السودانية ولو ضمنيا ومن ثمّ وجب عليهم تسوية أوضاعهم، إما بالمغادرة أو تأمين الإقامة مثلهم مثل الأجانب[3].

لقد أبدت الحكومة السودانية صرامة في التعامل مع ملف الجنسية أو حق الإقامة لمئات الآلاف من الجنوبيين الذين يعيشون داخل أراضيها. بينما كانت حكومة جنوب السودان مستعدة ومن باب المعاملة بالمثل لفعل ذلك تجاه المواطنين السودانيين الأقل عددًا بالجنوب لكن الطرفان اتفقا على إعطاء مهلة تسعة أشهر بعد الانفصال للمواطنين من الدولة الأخرى

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] مصطفى سري، "منطقة أبيي النفطية تعود إلى الواجهة في النزاع بين الخرطوم وجوبا "، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13188، بتاريخ 06 جانفي 2015 على الموقع aawsat.com

[3] عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص 81.

للرحيل أو العمل على توفيق أوضاعهم حسب قوانين البلد الذين يقيمون فيه، وقد انتهت هذه الفترة في 8 أفريل 2012[1].

وصولا إلى مفاوضات أديس أبابا في 18 مارس 2012. حيث اتفق الطرفان على السماح للمواطنين من الدولة الأخرى للتمتع بحرية الإقامة والتحرك والنشاط الاقتصادي وامتلاك العقارات وكذا إقرار تكوين لجنة عالية المستوى للنظر في تبني وتنفيذ المعايير المتفق عليها فيما يتعلق بوضع ومعاملة مواطني كل دولة في حدود الدولة الأخرى[2].

الفرع الثالث: العائدات النفطية

أما في الجانب الاقتصادي، فقد برزت الخلافات بين الطرفين حول تقاسم عائدات النفط والديون بغير حسم، حيث أنّ السودان فقد بعد الانفصال 70 % من إجمالي الإيرادات النفطية، هذا إلى جانب خلافهما حول رسوم تصدير نفط جنوب السودان عبر خطوط أنابيب تنتهي بموانئ السودان[3].

فبينما ترى حكومة الجنوب أنّ رسوم تصدير النفط يجب أن تضاهي الرسوم الدولية التي لا تزيد على دولار واحد أو دولارين، فإنّ حكومة السودان تعتبر أنّ ملكيتها لأنابيب النفط والموانئ والمصافي تفرض تكلفة مرتفعة أعلى من الرسوم التي تفرض في الظروف العادية، وهو ما أّدى إلى استفحال الخلاف بين الطرفين، فقررت حكومة الجنوب إنشاء خط أنابيب بديل، الأمر الذي نجم عنه أزمة مالية خانقة للجنوب الذي تفوق إيراداته النفطية ما نسبته 90 %[4].

كان من الممكن أيضا أن يساهم النفط في الجنوب ومرافق الخدمة في السودان، في تشجيع البلدين للتقارب اقتصاديا وتحسين العلاقات بينهما ولكن حدث العكس، فقد أصبحت هذه

---

[1] الطيب زين العابدين (ترجمة سليمان أونور) ، "القضايا العالقة بين السودانين..الطريق إلى السلام أو الصراع"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 29 جويلية 2012، ص 11.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص 81.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

القضية عاملا أساسيا في بروز الخلافات بينهما بسبب ارتفاع حجم المطالب المبالغ فيها التي تقدم بها الطرفان والتي قادت إلى وقف تصدير النفط بالجنوب مما دفع البلدين إلى التقدم للآلية الإفريقية بعدد من المقترحات لكسر جسور الهوة بين المطالب المبالغ فيها لحكومة السودان مقابل استخدام مرافقها وخدماتها والعروض الضعيفة التي تقدمت بها حكومة جنوب السودان والتي لم يقبل الطرفان أي منها[1].

يتضح مما سبق بأنّ كل من الطرفين يحاول الضغط على الآخر من أجل الحصول على تنازلات، وهو ما ليس في صالح أي من هما لاسيما مع استمرار الأوضاع الاقتصادية الصعبة وحاجة كل منهما إلى الموارد المالية الكافية لإقامة المشاريع الاستثمارية والتنموية بما يضمن تحقيق الاستقرار والأمن للبلدين.

الفرع الرابع: ترسيم الحدود

من المعلوم أنّ اتفاق السلام الشامل بين الجنوب والشمال لم يحسم مسألة الحدود الفاصلة بينهما بشكل نهائّي، حيث أن الحقائق التاريخية والواقع المعاش يظهر بأنّ هذه القضية تتجاوز قضيّة الترسيم لتؤكد معاني التعايش المشترك بين المجتمعات على طول الحدود بين الدولتين في فترة ما بعد استقلال جنوب السودان. والملاحظ أنّ حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب قد أخفقا في جعل خيار الوحدة جاذبا[2].

لذلك،ونظًرا إلى غياب الثقة التي ميّزت الساحة السياسية السودانية خلال الفترة الانتقالية منذ عام 2005، إضافة إلى سهولة تسليح وعسكرة المجتمعات المحلّية على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب، حيث أصبحت تلك المناطق الحدودية تشكل بؤر توتر قابلة للانفجار في أيّ وقت. كما أنّ السياق الاجتماعي والاقتصادي لهذه المناطق بالغ الضعف والهشاشة بسبب

[1] الطيب زين العابدين، مرجع سابق، ص 15.

[2] إجلال رأفت وآخرون، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، مرجع سابق، ص 303.

محدودية قدرات أجهزة الحكم والإدارة في التعامل مع قضايا ملكية الأراضي وإيجاد تسوية سلمية للنزاعات المحلية وما شاكل ذلك[1].

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

خلاصات ونتائج الفصل الثاني:

شكلت اتفاقية السلام الشاملة مرحلة مفصلية في تاريخ جنوب السودان، حيث منحت حكما شبه ذاتي، أصبحت بموجبه الحركة الشعبية لتحرير السودان تمارس صلاحياتها باستقلالية على الإقليم الجنوبي وإقرار دستور انتقالي وتطوير الخدمة المدنية وإجراء الانتخابات العامة، وحشد الرأي العام الداخلي والخارجي حول مسائل التنمية والمحافظة على الأمن. كما قادت الحركة عددا من الحوارات مع الفاعلين المحليين من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحثهم من أجل العمل على تحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام.

هذا في الوقت الذي نمى فيه تيار انفصالي داخل الحركة الشعبية ينادي بإقامة دولة مستقلة في الجنوب وذلك نتيجة لحصول عدة تطورات منها الدعم الدولي إضافة إلى إخفاقات النظام الحاكم في السودان لجعل خيار الوحدة جاذبا بعد فشله في تحقيق التنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجنوبيين. هذا ما أّدى إلى تجميد الحركة الشعبية لمشاركتها في مؤسسات الحكم السوداني في ظل استمرار الاتهامات المتبادلة من كلا الجانبين بأنّ كل واحد منهما كان سببا في تعطيل تنفيذ بنود اتفاقية نيفاشا.

ومع نيل جنوب السودان لاستقلالها، كان سقف الطموحات عاليا لدى الجنوبيين لأنّهم أصبحوا يعيشون في ظل دولة ذات سيادة، لكن هذه الأخيرة كانت للحرب الأهلية الطويلة أثر كبير عليها في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث واجهت عملية بناء الدولة مجموعة من التحديات التي كان لها أثر كبير على استقرار وبناء السلام في البلاد.

من بين هذه التحديات، تطوير هوية وطنية مشتركة في مجتمع يعرف انقسامات أثنية وثقافية حادة خصوصا مع مطالبة الجماعات الأثنية المتعددة في جنوب السودان بالمساواة وتمثيل عادل في مؤسسات الدولة والإدارات العمومية. حيث استمرت بعد الاستقلال مظاهرا العنف والعصيان المدني خاصة من قبل الميليشيات المسلحة التي اتضح فيما بعد أن سياسات

وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم تكن ذات فعالية. وما فاقم الأوضاع هو تأزم العلاقة بين الدولة والمواطنين نتيجة تباطؤ عمليات التحديث والتنمية. إضافة إلى كل هذا لا تزال بعض القضايا الخلافية مع السودان من دون حل، والتي لطالما شكلت بؤر توتر في العلاقة بين البلدين ممّا أعاق عملية التكامل والاندماج الإقليمي في المنطقة وكذا جهود تطوير المشاريع التنموية في البلدين.

الفصل الثالث

أثر الصراع على بناء الدولة:

الرهانات والتحديات

تشهد جنوب السودان صراعا سياسيا انزلق بها إلى الاقتتال والصراع المسلح بين مختلف أطيافها السياسية والحزبية والقبلية، ولقد أعاد إلى الأذهان صور أطول حرب أهلية عاشتها القارة السمراء في السودان بين شماله وجنوبه.

كما يمكن القول بأنّ دولة جنوب السودان التي انفصلت عن السودان بعد صراع دموي طويل، تحمل في داخلها كل عوامل التفجير الذاتي من التركيبة الاجتماعية القبلية والصراع على السلطة إلى الرؤى السياسية المختلفة لإدارة الدولة والوضع الاقتصادي المزري فيها، هذا فضلا عن الدور السياسي المنتظر لهذه الدولة من منظور الدول التي دعمت انشقاقها.

المبحث الأول: ديناميكية الصراع في جنوب السودان

لقد بدأ الصراع في جنوب السودان وفقا للرواية الحكومية بمحاولة مجموعة من قوات الحرس الجمهوري المسماة "تايجر" السيطرة على مستودع للذخيرة تابع لقيادة الجيش في العاصمة "جوبا" الأمر الذي أدى إلى اندلاع اشتباكات عنيفة في محيط مقر وزارة الدفاع بين الحرس الجمهوري وقوات الجيش الموكلة بحماية المستودع[1]. بعد هذه الاشتباكات اتهم الرئيس"سيلفا كير ميارديت" نائبه الأسبق في الرئاسة "رياك مشار" بمحاولة الانقلاب عليه[2]. وليتخذ على ضوء هذا الاتهام مجموعة من القرارات ذات الطابع العسكري والأمني والسياسي لضبط الأوضاع في البلاد وكان من بين القرارات التي اتخذها، نشر قوات الجيش في العاصمة جوبا واعتقال عدة شخصيات سياسية بارزة في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأبرز هؤلاء، الأمين العام للحركة " باجان أموم" "وربيكا قرنق" زوجة مؤسس الحركة و"لام أكول" وزير الخارجية السابق[3].

[1] ابتسام الشامي، "أزمة جنوب السودان: أبعاد وآفاق"، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 146، فيفري 2014.

[2] Britannica Book of the Year, Encyclopaedia Britannica, USA, 2014, P490.

[3] ابتسام الشامي، مرجع سابق.

بناءا على ما سبق، سنحاول في هذا المبحث فحص وتحليل الأبعاد السياسية والأثنية والاقتصادية والإقليمية التي اتخذها الصراع، ثم نحاول بعد ذلك تبيان أطراف الصراع وإستراتيجياتها في إدارة الصراع، لنصل في الأخير إلى تحليل مواقف الدول الإقليمية وكذا القوى الكبرى، وجهودها في حل الصراع لاسيما جهود الوساطة التي تقوم بها منظمة الإيغاد.

المطلب الأول: أبعاد الصراع

لقد تطور الصراع الذي بدأ في ديسمبر 2013 من خلاف سياسي إلى صدام مسلح، أودى بحياة الكثيرين، نظراً لاتساع مداه فلم يبق محصورا في العاصمة جوبا بل تعداه إلى الولايات الأخرى، على غرار ولايات الوحدة وجونغلي وأعالي النيل، متخذاً أبعاداً مختلفة، ويظهر ذلك من خلال زيادة حملات التجنيد، وكثرة الانشقاقات في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، هذا إلى جانب التفاعلات الإقليمية والدولية مع الصراع.

الفرع الأول: البعد السياسي للصراع

إنّ الصراع الداخلي في جنوب السودان والذي بدأ في 15 مارس 2013، تعود جذوره الأولى إلى شهر جويلية من نفس السنة، وذلك عندما قام الرئيس سالفا كير ميارديت بإجراء تعديل وزاري، تم بمقتضاه عزل نائب الرئيس السابق رياك مشار من منصبه، وقلص عدد الوزارات[1].

هذا التعديل الوزاري اعتبره الكثير من المحللين والمواطنين خطوة ايجابية، لأنه يعني تقليص حجم المبالغ المالية المنفقة على هذه الوزارات وترشيدها هذا من جهة، واستثمار هذه المبالغ في بناء مشاريع تنموية وتزويد المواطنين بالخدمات الأساسية وإنشاء بنية تحتية قوية من جهة أخرى. لكن هذا التعديل كان له فيما بعد أثر كبير في بروز الخلافات والتوترات السياسية

[1] "Interim Report on South Sudan Internal Conflict December 15, 2013 - March 15, 2014", South Sudan Human Rights commission, 2014, P 02.

داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحزب الحاكم[1]. لأنّ إعفاء الرئيس سلفا كير نائبه رياك مشار وجميع أعضاء الحكومة، وإحالة الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، باقان أموم، عقب تصريحات علنية انتقد فيها أموم أداء الحكومة، جاءت كل هذه القرارات لتعكس الصراع الخفي الذي ظل يتصاعد بين قادة "الحركة الشعبية لتحرير السودان" منذ جويلية 2005، بعد موت الزعيم التاريخي للحركة جون قرنق في حادث تحطم طائرة مروحية[2].

انطلاقاً من هذه الاختلافات الجوهرية بين قادة الحركة كان من الطبيعي أن تنشأ خلافات بينهم على خلفية إدارة الدولة ظهرت إلى العلن في كثير من المحطات، وفي حين اعتبر مشار نفسه الأقدر على إدارة البلاد اتهمه كير بأنه يتعمد إفشال تجربته في الحكم، وعليه كان القرار لدى مشار بالترشح إلى انتخابات الرئاسة في العام 2015، وطالب كير بالتنحي من منصبه، فرد الأخير بإقالته من منصبه كنائب للرئيس وقام إلى جانب ذلك بحل الحكومة ومؤسسات الحركة الشعبية[3].

الأمر الذي رأى فيه مشار انقلاباً دستورياً نجح على أثره في بلورة حلف سياسي عابر للقبائل جمع فيه كل خصوم "كير" ودعا إلى التظاهر في 14 ديسمبر 2013 ضد ما سماه محاولات الرئيس لصناعة ديكتاتورية، وفي اليوم التالي للدعوة اجتمع مجلس التحرير القومي للحركة والذي يضم 161عضواً ولوح بعزل كير ما لم يتراجع عن قراراته وتحديداً تلك الخاصة بحل مؤسسات الحركة الشعبية لتحرير السودان[4].

قبل يوم واحد من اندلاع الأحداث الدموية اجتمع مجلس التحرير الوطني وحضره رموز الصراع وخلال الاجتماع رفض "كير" مصافحة "مشار" و"قرنق" و"أموم"وشن هجوماً عنيفاً

---

[1] Ibid.

[2] "الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة"، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 02 جانفي 2014.على الموقع: http://www.dohainstitute.org/release/8dac8709-4d81-4a3e-a70c-f78973710bcf

[3] ابتسام الشامي، المرجع السابق.

[4] المرجع نفسه.

على خصومه الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأمور فخرج "مشار" ومؤيدوه من الاجتماع لتبدأ المناوشات العسكرية وتظهر رواية الانقلاب العسكري.

كما يتمثل أيضا البعد السياسي للصراع الداخلي حسب لام أكول في فشل الحزب الحاكم في الانتقال من حركة مسلحة إلى حزب سياسي يحقق تطلعات وآمال مجتمع جنوب السودان بعد التوصل إلى اتفاقية السلام الشامل في عام 2005، وبدلا من ذلك تحول مشروعه إلى صراع حول السلطة بين مجموعاته المختلفة[1].

يضيف لام أكول قائلا: بأنّ الحرب الأهلية قد كشفت بالإضافة إلى ذلك، عن ضعف بناء الدولة والذي ظهر جلياً في موقف الجيش الوطني؛ ذلك أنه لم يتم تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان طيلة السنوات التي تلت اتفاقية السلام الشامل إلى جيش قومي موحد يدين بالولاء للدولة؛ فقد ظل مجرد مجموعات قبلية ولاؤها للقادة المحليين. فانسلاخ مجموعات قبلية مقدرة من الجيش وانضمامها لصفوف التمرد يعود لهذا السبب[2].

الفرع الثاني: البعد الأثني للصراع

يتميز مجتمع جنوب السودان بتعدد الأثنيات، حيث يضم أكثر من 60 جماعة أثنية، غير أنّها تعود في أصولها إلى ثلاث مجموعاتٍ رئيسية، أكبرها المجموعة النيلية التي تمثّل 65 % من مجموع السكان، والتي تضّم القبائل ذات النفوذ السياسي الأكبر؛ فقبائل الدينكا تمثّل ما نسبته 40 % من المجموعة النيلية، وهي القبيلة التي ينتمي إليها الرئيس سلفا كير. وتأتي قبيلة النوير في المرتبة الثانية بما نسبته نحو 20 %، وهي القبيلة التي ينتمي إليها رياك مشار نائب الرئيس

[1] لام أكول أجاوين، "دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع"، مركز الجزيرة للدراسات (تقارير)، 24 فيفري 2014، ص 04.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المقال.ثمّ تأتي قبيلة الشلك بنسبة 5% ، وهي القبيلة التي ينتمي إليها كّل من باقان أموم الأمين العامّ للحركة الشعبية، ولام أكول أجاوين، أحد قياداتها التاريخية[1].

بالعودة إلى التاريخ، نجد بأن قبيلتا الدينكا والنوير قاتلتا جنبا إلى جنب ضد حكومة السودان في مرحلة الكفاح المسلح على طريق نيل الاستقلال، إلا أنَّ علاقتهما تاريخيا تميزت بالتناقض، ففي سنة 1991، نشبت صراعات على القيادة، بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، بين جون قرنق من الدينكا و مساعده رياك مشار الذي ينتمي إلى النوير من جانب، ولام أكول الذي ينتمي إلى قبيلة الشلك من جانب آخر، أدى إلى انشقاقات داخل الحركة[2].

على غرار انشقاق فصيل منها بقيادة القادة الميدانيين: رياك مشار، لام أكول، وغوردون كونغ، حيث اتخذوا من الناصر مقرا لهم، وقد أطلقوا على فصيلهم الحركة الشعبية – جبهة الناصر – بينما أسمى قرنق فصيله بـ (توريت)، ثم عدّله لاحقاً إلى الفصيل الرئيسي. واستمرت حالة الاحتقان داخل الحركة، فانشق منه نائبه وليام نيوت وشكل الحركة/ فصيل الوحدة، ثم في مارس 1993 اندمج فصيلا الناصر (رياك مشار) والوحدة (نيوت) وكّونا الفصيل المتحد، الذي بدوره انشطر أيضاً، حيث ترأس رياك مشار استقلال جنوب السودان، بينما استمر أكول في رئاسة الفصيل المتحد[3].

من نتائج ذلك بأن قُتِل حوالي 2000 مدني من الدينكا في بلدة بور، والتي تعرف بمذبحة بور وذلك في 15 نوفمبر 1991. فعلى الرغم من مضي ربع قرن على تلك الأحداث إلا أنها لا تزال حاضرة في الذاكرة الجماعية لكل من الدينكا والنوير ومن المرجح أن تزيد من حدة الصراع[4].

---

[1] "الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة"، مرجع سابق.

[2] Carlo KOOS and Thea GUTSCHKE, "South Sudan's Newest War: When Two Old Men Divide a Nation", The GIGA German Institute of Global and Area Studies, Number 02,2014.p04.

[3] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، المرجع السابق، ص ص254- 255.

[4] Carlo KOOS and Thea GUTSCHKE, Op.Cit, P 04.

كما أنَّ طبيعة مجتمع جنوب السودان متعددة الأثنيات، كان له انعكاس على تشكيل المؤسسات الحكومية، ويظهر ذلك بشكل جلي في تركيبة المؤسسة العسكرية. فالجيش الشعبي لتحرير السودان، الجيش الحكومي قام بإدماج الميليشيات الأثنية السابقة إلى صفوفه في الفترة التالية لتوقيع اتفاقية السلام الشاملة. عملية إدماج عدد كبير من الجماعات العسكرية الأثنية نتج عنه جماعات عسكرية بقيادة قبيلة النوير، والتي شكلت أغلبية قبلية داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان. بعض هذه القوات ظّل ولائها للقيادات التي تنتمي إلى قبيلة النوير بمن فيهم رياك مشار.

زد على ذلك، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان يضم أيضا جنود محترفين ينتمون إلى قبيلة الدينكا وبعض القبائل الأخرى كقبيلة النوير التي ظلت موالية لسالفا كير باعتباره الرئيس الشرعي للدولة وقائدا لحزب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان، لذلك عندما ظهر الخلاف السياسي داخل الحركة ترجم بعدها إلى قتال عسكري، وجدت كلتا القبيلتين نفسيهما متصارعتين في جبهات القتال[1].

هذا في ظل الاتهامات المتبادلة بين الجانبين، بأن الدينكا قد مارست مذبحة في حق النوير في جوبا وبأن الدينكا قد تعرضوا إلى مذابح في بور وأكوبو وبنتيو وملكال. ورغم أنَّ التقارير الأولية حول المذابح الطائفية في بداية الصدامات المسلحة أظهرت أن أسباب الصراع تحمل بعداً اثنيا، إلا أن طرفا الصراع أنكرا هذه الاتهامات[2].

لكن الحقائق على أرض الواقع تظهر أنه منذ الأسابيع الأولى، اتخاذ الصراع بعدا اثنيا بتورط كل من قوات موالية للرئيس سالفا كيير أغلبيتهم من الدينكا ومقاتلين من النوير موالين لرياك مشار، خاصة مع انتقال أحداث العنف من العاصمة جوبا إلى ولايات الوحدة وأعالي

[1] "Interim Report on South Sudan Internal Conflict December 15, 2013 - March 15, 2014", Op.Cit, p 04.
[2] Ibid.

النيل وجونغلي[1]. حيث في غضون أسابيع قتل الآلاف وترك حوالي 800 ألف بيوتهم متجهين إلى مناطق آمنة[2].

زيادة على ذلك، فلم تقتصر التوترات بين قبيلتي الدينكا والنوير في ميادين القتال، بل تعداه إلى معسكرات الأمم المتحدة والتي لجأ إليها المدنيين من كلتا القبيلتين، هذه التوترات وصلت في بعض الأحيان إلى حد الاقتتال. وفي ذات السياق صدر عن بعثة الأمم المتحدة لدى جمهورية جنوب السودان، تصريح في 18 فيفري 2014، أقرت من خلاله حصول صدامات عنيفة بين الجماعات القبلية في بور، حيث يوجد موقع لحماية المدنيين، وصل إليها حوالي 22000 شخص طلباً للحماية[3].

هذا ويذهب الكثير من الباحثين إلى القول بأن التوظيف السياسي للجماعات الأثنية من طرف أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية في السلطة، يعد الأداة الأساسية التي سمحت بزيادة عسكرة الجماعات الأثنية، وتحول الخلافات السياسية بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى عنف مسلح. وبالتالي فإن الاختلافات بين الجماعات الأثنية ليست السبب الوحيد في الصراع في جنوب السودان وإنما التوظيف السياسي لهذه الجماعات القبلية هو من يغذي هذا الصراع.

الفرع الثالث: البعد الاقتصادي

منذ التوقيع على اتفاقية السلام الشاملة، فإن السلطة السياسية والاقتصادية تركزت بيد فئة قليلة من الطبقة الحاكمة، حيث تعزز من خلال ذلك نفوذها وزادت بذلك مظاهر التمييز والإقصاء لبعض المناطق والجماعات، حيث وبإلقاء نظرة سريعة على كيفية إدارة الإنفاق العمومي في الفترة الانتقالية وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال تثبت بأنّ العاصمة جوبا

[1] Britannica Book of the Year, Op.Cit, P490.
[2] Stuart CASEY-MASLEN, Armed Conflict in 2013, United Kingdom: Oxford University Press,2014 , p192.
[3] "Interim Report on South Sudan Internal Conflict December 15, 2013 - March 15, 2014", Op.Cit, p 05.

حصلت لوحدها على أكثر من 80 % من الميزانية الوطنية، وكان على العشر ولايات وإتحاد منظمات 79 دولة أجنبية، ومن أجل تدبير شؤونهم الاشتراك في أقل من 20% المتبقية. ولا تقتصر المشكلة في جنوب السودان على وجود قطاع خاص متذبذب، بل لا يزال الاقتصاد يعتمد في جزء كبير منه على القطاع العمومي[1]. إضافة إلى ذلك، فإن دولة جنوب السودان تعد أكثر دول العالم تبعية لعائدات النفط حيث تعتمد ميزانيتها على 98% من مداخيل النفط، كما عجزت الحكومة عن تحسين الظروف المعيشية لسكانها، بل زادت في مقابل ذلك المنافسان الداخلية على الموارد والسلطة بين الجماعات القبلية خاصة ما تعلق منها بالمناصب والمراكز في المؤسسات والإدارات الحكومية.

أما فيما يخص ضعف فعالية الدولة والمستوى المتدني للتزود بالسلع العمومية، فلقد واجهته انتقادات كبيرة في ولايات جونغلي والوحدة وأعالي النيل. ذلك أنّ وضعية غياب الأمن المستمرة خلال السنوات الأخيرة أعاقت جهود التنمية في هذه المناطق وزاد من عدم الرضا الشعبي تجاه الحكومة[2].

ومع نشوب الصراع المسلح في ديسمبر 2013، والذي بدأ في العاصمة جوبا ثم تمّدد، وبسرعة كبيرة، إلى مدينة بور عاصمة ولاية جونغلي، وإلى مدينة بانتيو في ولاية الوحدة، حيث حقول النفط. وسرعان ما وصل إلى مدينة ملكال، عاصمة ولاية أعالي النيل، حيث توجد مجموعة أخرى من حقول النفط، لتدخل بذلك جمهورية جنوب السودان الوليدة في أتون مواجهات تتشابك فيها كّل عناصر الصراع على السلطة والثروة، فضلًا عن الانقسامات القبلية[3].

[1] "South Sudan's Crisis: Its Drivers, Key Players and Post-conflict Prospects", Special report, The Sudd Institute, p09. At Site http://www.suddinstitute.org/publications/show/south-sudan-s-crisis-its-drivers-key-players-and-post-conflict-prospects/

[2] Carlo Koos and Thea Gutschke, Op.Cit, p04.

[3] وحدة تحليل السياسات، "الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة"، مرجع سابق.

كما أنَّ تتبع سير الأحداث خلال الأسابيع الأولى من نشوب الصراع، يظهر بشكل واضح بأنّ أهداف المتمردين هي: حقول النفط وتأكيد الوجود العسكري على الأرض، حيث تعد السيطرة على حقول النفط ورقة مهمة للحصول على تنازلات سياسية، في أي اتفاق يبرم، ولقد كان الهدف الأول لقوات مشار منذ بداية الصراع هو السيطرة على المناطق الحيوية لاسيما تلك التي تحتوي على حقول النفط الرئيسية[1].

يمكن القول بأنَّ الصراع في جنوب السودان يحمل في طياته منافسة حول الموارد ومنافسة في مستوى أعلى حول توزيعها. فهو ليس مجرد قتال على السلطة والسيطرة على الجيش الشعبي لتحرير السودان فحسب، بل هنالك هدف آخر ينشده طرفا الصراع من وراء الصراع المسلح، ألا وهو النزوح بالقوة و إخضاع مختلف الجماعات الأثنية لسيطرته.

الفرع الرابع: البعد الإقليمي

بمجرد تورط القوات الأوغندية في الصراع وإقدام بعض المليشيات لاسيما تلك التي يتهم فيها السودان بتفويضه لها للقيام بسلسلة من العمليات العسكرية إلى جانب امتداد الحرب الأهلية في جنوب السودان إلى دول الجوار، جعل الصراع يتخذ أبعادا إقليمية، و نتيجة للصراع المسلح والوضع الإنساني المتأزم، الذي على إثره ازداد عدد اللاجئين من جنوب السودان في دول الجوار، طرحت حكومة جنوب السودان فكرة قيادة دوريات لتأمين الحدود بينها وبين السودان وحماية المواقع النفطية وذلك خلال زيارة قام بها الرئيس السوداني لجنوب السودان. بعدها نفى وزير الخارجية السوداني علي قرطي تأسيس مثل هذه القوات، لكنه لم يستبعد إمكانية إقامة دوريات لحماية الحدود[2]، وفي نفس السياق أصدرت الحكومة الأمريكية بيانا

[1] المرجع نفسه.

[2] "Sudan Backs Away From Statement On South Sudan Force", Reuters, January7, 2014, At Site http://www.reuters.com/article/2014/01/07/southsudan-sudan-idUSL6N0KH26K20140107.

تقول فيه بأنه ليس هناك أي مؤشر على أنّ السودان تلعب دورا سلبيا في الأزمة السياسية الحالية في جنوب السودان[1].

المطلب الثاني: أطراف الصراع

بعدما احتدم التوتر داخل الحزب الحاكم في البلاد، والذي تحول إلى صراع مسلح في العاصمة جوبا. فقد انقسم الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى قوات موالية للرئيس سيلفا كير وقوات موالية لنائبه السابق، رياك مشار. وسرعان ما امتد العنف إلى قوات الأمن في جوبا، ليجتاح أحياء بأكملها، ويوقع مئات القتلى من المدنيين في غضون أيام[2].

كثير من أعمال العنف هاته كانت تجري لمجرد مظنة الانتماء إلى مجموعة أثنية معينة أو مناصرة لهذا الاتجاه السياسي أو ذاك. وانتشرت أنباء تلك التطورات بسرعة، فاستثارت ردودًا فعل عنيفة اندلعت في ولايات جونغلي، والوحدة، وأعالي النيل، لتؤدي إلى تفسخ الحركة الشعبية لتحرير السودان [3].

الفرع الأول: القوات الموالية للحكومة

تضم القوات الموالية للحكومة تركيبة مختلطة من القوات الأمنية الحكومية على غرار الجيش الشعبي لتحرير السودان، مصالح الشرطة الوطنية في جنوب السودان، مصالح السجون، قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، ميليشيا جماعات الدينكا، والمؤيدين من دولة السودان مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال، حركة العدالة والمساواة من جنوب كردفان ودارفور.

---

[1]" Daily Press Briefing: Discussion on South Sudan", U.S. Department of State, Press briefing, January 29, 2014, At Site http://diplomacy.state.gov/documents/organization/219306.pdf.

[2] سالم أحمد سالم، "جنوب السودان: تكلفة الحرب"، Frontier Economics، بالتعاون مع مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا ومركز حل النزاع ، جانفي 2015، ص08

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1- الجيش الشعبي لتحرير السودان

يضم الجيش الشعبي لتحرير السودان في أغلب صفوفه جماعات من الدينكا، أكبر قبائل جنوب السودان عدداً، ومع بداية الصراع المسلح، شهد عدة انشقاقات بداخله حيث أن أغلب قوات النوير انشقت عنه وانضمت إلى المعارضة. ذلك أن المذابح التي أودت بحياة الكثير من المدنيين النوير في العاصمة جوبا كانت سببا في نشوب الصراع ودفع جماعات النوير على الانشقاق عن الجيش وشجعت عشرات الآلاف من الشباب النوير المسلحين على الانضمام إلى المعارضة رغبة منهم في الانتقام[1]. ولأن دولة جنوب السودان تضم تركيبة متعدد الأثنيات، فلم يمضي إلا أسبوع واحد على بداية الصراع، حتى خسرت الحكومة، الجزء الأكبر من إقليم أعالي النيل، مما اضطرها إلى إدارة حملة تجنيد شملت أرجاء الدولة، حيث اجتذبت الآلاف إلى صفوفها خلال بضعة أشهر فقط، أغلبهم من الأطفال.

في جانفي 2014، قام ماج جان كليمون واني كونغا، مدير الولاية الاستوائية الوسطى، بدعوة كل القوات المدربة بمن فيهم الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة وقوات حراسة السجون وفرق إطفاء الحرائق وقوات الدفاع الجوي لتلبية الواجب الوطني في جوبا ـ حسبه ـ، للدفاع عن البلاد ضد اعتداءات ما أسماهم بالمتمردين[2]، فيما كرر نائب الرئيس جيمس واني إيغا، مرارا كلمات كونغا، مفصحا بأنه كان يرغب في تعبئة مابين 5.000 و10.000 مجندا جديدا من ولاية واحدة فقط[3].

قصص مشابهة لشباب متطوعين بالقوة، وأطفال مجندين موجودين تقريبا في جميع ولايات جنوب السودان. كان يدفع بهؤلاء إلى جبهات القتال مع تدريب غير كاف وذلك على طول

[1] "South Sudan's New War Abuses by Government and Opposition Forces", Human Rights Watch, August 2014, p 23, At Site http://www.hrw.org

[2] Petia Suliman LORO, "Governor Orders Trained Forces To Urgently Report To Juba", Gurtong, January 3, 2014, At Site http://www.gurtong.net/ECM/Editorial/tabid/124/ctl/ArticleView/mid/519/articleId/14400/Governor-Calls-Trained-Forces-To-Urgently-Report-To-Juba.aspx.

[3] Ijoo BOSCO, "South Sudan VP calls for mass military mobilization", Sudan Tribune, January 8, 2014, At Site http://www.sudantribune.com/spip.php?article49491.

الخطوط الحدودية، مما نتج عنه حالات فرار من الجندية أو حملات عسكرية منظمة بشكل سيء مع إصابة أعداد كبيرة منهم.

2- ميليشيا الدينكا

لقد اعتمدت الحكومة على المليشيات التابعة لجماعة الدينكا، أحد هذه الجماعات، جماعة جلوينغ التي تضم حراس المواشي من الشباب، الذين تم تجنيدهم قبل نشوب الصراع ويعتبرون مسؤولين عن بعض أحداث العنف التي حدثت في وقت مبكر في جوبا. وبالعودة قليلا إلى الوراء، نجد بأنّ الجلوينغ عملت كقوات شبه عسكرية قامت بمساعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان أحيانا وقاتلت ضده أحيانا أخرى، ولها تاريخ من العداءات مع الجماعات القبلية الأخرى[1].

في أواخر سنة 2013، كان هناك حوالي 15.000 من قوات جلوينغ تم تجنيدهم سرا ليكونوا جزءا من حراس الرئيس سالفا كيير. حملة التجنيد هذه والإجبارية لجلب قوات إضافية تمت سرا حسب بعض الروايات، في ولايات شمال بحر الغزال وواراب تحت أمر الرئيس سالفا كيير وبول مالونغ أوان، حاكم ولاية شمال بحر الغزال[2].

بعد التدريب الأولي في شمال بحر الغزال، أقامت هذه القوات في معسكر المواشي في جبال لوري، الواقعة غرب مدينة جوبا، وكانت تتلقى التوجيهات من الرئيس سالفا كير شخصيا، وعقب المذابح التي حدثت في جوبا، اضطرت هذه القوات إلى التنقل بين مواقع مختلفة في ولايات الوحدة، أعالي النيل، وجونغلي لمساعدة قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المحاصرة هناك[3].

3- الجماعات المسلحة السودانية

---

[1] "The Disarmament of the Gel-Weng of Bahr el-Ghazal and the Consolidation of the Nuer-Dinka Peace Agreement 1999", New Sudan Council of Churches and Pax-Christi Netherlands, January 2001.

[2] Leo Rom-Yieri, "Let the World Know", South Sudan News Agency, February 13, 2014, At Site http://www.southsudannewsagency.com/opinion/articles/let-the-world-know.

[3] "South Sudan president admits forming private army", Sudan Tribune, February 17, 2014, At Site http://www.sudantribune.com/spip.php?article49993.

لقد تلقى الجيش الشعبي لتحرير السودان مساعدة من جماعات مسلحة غير حكومية من دولة السودان، وقامت هذه الجماعات بنشر جنودها بالتحديد في شمال جنوب السودان، ولايات أعالي النيل والوحدة، وفي جانفي 2014، قام جيمس قاتدات داك المتحدث باسم المعارضة، باتهام حكومة جنوب السودان بإعطائها تصريح لحلفائها الشماليين بقيادة هجمات عسكرية منظمة في ملكال[1].

4- قوات الدفاع الشعبي الأوغندية

تحت قيادة كول كايانجا موهانغا، قامت قوات الدفاع الشعبي الأوغندي بنشر جنودها في جنوب السودان منذ ديسمبر 2013، وبالرغم من مشاركتها النشطة في الصراع المسلح جنبا إلى جنب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. فإنّها لم تعترف بانخراطها في الصراع إلا عندما اعترفت علانية في منتصف جانفي 2014 في خطاب ألقاه الرئيس الأوغندي، يوري موسيفيني، مدعية بأنَّ قواتها تواجدت هناك فقط لإجلاء رعاياها وحماية المطار والقصر الرئاسي[2].

هناك تضارب كبير حول عدد قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في جنوب السودان. حيث صرح وزير الدفاع الجنوب سوداني كيول مانيانغ قائلاً: " بأنَّ قوات الدفاع الشعبي الأوغندية هي عبارة عن كتيبة مقاومة من الجيش، بينما قال ضباط الجيش الشعبي الأوغندي بأنها تضم زوجين من الألوية (تتشكل بشكل نموذجي من ثلاثة إلى ستة كتائب من الجيش) في جنوب السودان". بينما قال الناطق باسم قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، بأنَّ هذه الأخيرة قامت بنشر كتيبتين من الجيش، تضم حوالي 1.600 جندي[3].

---

[1] "S. Sudan army killing civilians in Malakal: rebel sources", Sudan Tribune January 28, 2014, At Site http://www.sudantribune.com/spip.php?article49746.

[2] Elias BIRYABAREMA, "Uganda leader says helping South Sudan fight rebels", Reuters, January 15, 2014, At Site http://www.reuters.com/article/2014/01/15/southsudan-unrest-idUSL5N0KP34B20140115.

[3] Annyssa BELLEL, The War Report: Armed Conflict in 2014, Op.cit, P 250.

حصرت هذه القوات عملياتها الميدانية على العاصمة جوبا وولاية جونغلي، وقامت كذلك بانجاز مهام جوية في ولاية أعالي النيل. كما ذهبت إلى أبعد من المهام الموكلة إليها عندما بدأت بتقديم الحماية لمجمع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان المتواجدة في بور، بالإضافة إلى المعسكر القريب من الأفراد النازحين في الداخل.

الفرع الثاني: قوات المعارضة المسلحة

لقد استفاد رياك مشار في وقت مبكر من سلسلة الانشقاقات الكبيرة التي حدثت داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل أن يقفوا إلى جانبه في الصراع، ومن الصعب إيجاد أرقام دقيقة حول حجم الانشقاقات التي شهدتها قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، لكن تقديرات تقول بأنها ما بين 30 و70 %[1].

من جانب آخر تشبه المعارضة في نواحي عديدة، تركيبة الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي تخبطت في مشاكل مشابهة، فإذا كان سالفا كيير قد اعتمد على استقطاب قوات متعددة، كذلك كان الأمر مع مشار الذي تحالف مع جماعات عشائرية مثل الجيش الأبيض، الذي يتشكل بالأساس من قبيلة النوير، لدعم حملاته العسكرية.

يعد الجيش الأبيض الجناح العسكري الأكبر في المعارضة المسلحة، حيث يتشكل في الصراع الحالي، من شباب ينتمون إلى قبيلة النوير في إقليم أعالي النيل العظمى، كما يحتوي أيضا على عشائر معارضة من لو[2]. والجيش الأبيض هو عبارة عن فصيل مُنظم على طول أربعة جبهات إقليمية: كاجاك بالقرب من الحدود الأثيوبية، الناصر في أعالي النيل، بنتيو في ولاية الوحدة، وإقليم أكوبو الأعظم في ولاية جونغلي، كل جماعة وفي كل منطقة تتمتع بقدر كافي من الاستقلالية من الناحية العملية.

---

[1] Ibid.

[2] Ingrid Marie BREIDLID and Michael J. ARENSEN, "Anyone who can carry a gun can go: The role of the White Army in the current conflict in South Sudan", Oslo: Peace Research Institute Oslo, 2014. At Site http://www.prio.org/Publications/Publication/?x=7417.

بينما يبقى من الصعب الوصول إلى معلومات دقيقة حول القيادة في الجيش الأبيض، سبب ذلك يعود إلى طابع السرية، إلى جانب الحملات العسكرية للقوات الموالية للحكومة التي تستهدف على وجه الخصوص، قادة جماعة النوير، هذا ما نتج عنه تغير العديد من هؤلاء القادة[1].

أما على مستوى الأعمال العسكرية، فقد قادت قوات المعارضة هجمات وحشية في بلدات بنتيو وملكال وبور. ففي أوائل جانفي من العام 2014، ولمدة أسبوعين، قامت خلالها بإطلاق النار وقتل المدنيين في بور، إضافة إلى نهب وحرق العديد من البيوت، وفي شهر فيفري من نفس السنة، كانت مسؤولة عن المذابح المروعة في المساجد في مدينة بنتيو. واتجهت قوات المعارضة منحى آخر في مدينتي بنتيو وملكال، حيث قامت بالهجوم على المستشفيات، وقتل المرضى والمدنيين اللاجئين هناك[2].

أما فيما يتعلق باستخدام مشار للجيش الأبيض في الحملات العسكرية، اتضح له من خلالها بأنه من الصعب التحكم في الشباب والسيطرة عليهم، لأنهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية بدل التركيز على الأهداف العسكرية للمعارضة. ويظهر الصراع الحالي، كيف أن بعض عناصر الجيش الأبيض قامت بشن هجمات لا تتوافق مع إستراتيجية المعارضة أو أنها رفضت أصلا المشاركة في بعض العمليات العسكرية.

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الصراع

منذ اندلاع الصراع في دولة جنوب السودان في 15 ديسمبر 2013، وتلعب بعض القوى الإقليمية والدولية دوراً مؤثرا في تفاعلاته، فالخارج لعب دورا بارزا في نشأة دولة الجنوب بالأساس، من خلال الرعاية والحماية والدعم مما مكن أبنائها من تحقيق حلم الانفصال، لكن

[1] "Rebels accuse government of targeting Nuer traditional leaders", Sudan Tribune, March 9, 2014. At Site http://www.sudantribune.com/spip.php?article50237.

[2] "South Sudan's New War Abuses by Government and Opposition Forces", Human Rights Watch, August 2014, p 03. At Site http://www.hrw.org

الدولة الوليدة كانت بحاجة إلى مزيد من الدعم الدولي حتى تتمكن من ترسيخ أركانها، وبناء مؤسساتها، لكن تعقيدات البيئة الداخلية دفعت دولة الجنوب نحو الصراع والاقتتال الداخلي، ولم تفلح بعد التدخلات الخارجية من وقف نزيف العنف[1]، لذلك سنحاول فحص وتحليل أبعاد المواقف الإقليمية والدولية من هذا الصراع.

الفرع الأول: المواقف الإقليمية

إنّ لدول الجوار الإقليمي حدود مشتركة مع جنوب السودان، وأصبح لها بعد الانفصال، مصالح اقتصادية متنامية معه، ولكن مع ازدياد إمكانية استمرار الصراع في جنوب السودان، والذي يمكن أن يؤدي إلى انتشار عدوى الحروب الأهلية إلى دول الجوار. ذلك أنَّ تاريخ هذه الدول، لاسيما في منطقة البحيرات العظمى، يظهر سهولة انتشار الحروب الأهلية من دولة إلى أخرى، نظرا لحالة التداخل والتشابك الأثني بين مجتمعات هذه الدول، أو بسبب التوظيف السياسي لهذه الصراعات من قبل بعض القادة السياسيين[2]. لذلك وبمجرد نشوب الصراع، تسارعت ردود الفعل من قبل هذه الدول والتي جاءت معبرة عن أهداف أصحابها ودوافعهم، ولذلك سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه المواقف الإقليمية:

1- موقف السودان

يشكل الصراع في جنوب السودان مصدر تهديد حقيقي لمصالح دولة السودان، خاصة مع الخلافات الموروثة على مناطق الحدود بين الدولتين، مثل "آبيي"، وعلى آلية التعامل مع تصدير

[1] صلاح خليل، "أبعاد المواقف الدولية من الصراع في جنوب السودان"، ملف الأهرام الإستراتيجي بتاريخ 03 مارس 2015 على الموقع /أبعاد-المواقف-الدولية- من الصراع- في-جنو/hornofafrica.de

[2] بلال عبد الله، "منع الامتدادات:التداعيات الإقليمية للصراع الداخلي في جنوب السودان"، السياسة الدولية بتاريخ 21 جانفي 2014 على الموقع http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3516.aspx

نفط الجنوب[1]، ومن ناحية أخرى فإن قيام حرب أهلية في الجنوب يعني تدفق اللاجئين شمالا وكذلك تدفق السلاح وهو ما يشكل بيئة مواتية لحركات التمرد التي ترفع السلاح في وجه حكومة الخرطوم، فضلا عن تضرر التجارة الحدودية حيث يصدر السودان أكثر من 175 سلعة إلى جنوب السودان، كما سيفقد السودان عائدات مرور بترول الجنوب عبر خط الأنابيب الذي ينتهي في أقصى شمال شرق السودان على البحر الأحمر[2].

لهذا حاول السودان إظهار قدرا من الحياد، وأرسلت وزير خارجيتها، علي كرتي، مع نظرائه من دول الإيغاد. وحرصت على استمرار علاقتها الجيدة بطرفي الصراع. ولم يقتصر اهتمام الخرطوم بتطورات الأوضاع في الجارة الجنوبية على الصعيد الرسمي فقط، وإنما امتد إلى صعيد المعارضة أيضا. فقد أعلن تحالف المعارضة السودانية في الشمال اعتزامه إرسال وفد إلى الجنوب لتقديم مبادرة تهدف لنزع فتيل الأزمة[3].

بعدها جاءت زيارة الرئيس عمر البشير لجوبا بعد ارتباك واضح مثّل سمة بارزة لتعاطي الخرطوم مع الأزمة بعد مرور عشرة أيام من اندلاعها. وقد حسمت الزيارة موقف الخرطوم من طرفي الصراع ولم تعد تلتزم الخرطوم بسياسة تبقيها على مسافة واحدة من الأطراف الجنوبية المتصارعة حتى تكون في وضع يمكنها من التوسط بين المتصارعين. وعقب زيارة البشير راجت أخبار شبه رسمية وعلى نطاق واسع تشير إلى توقيع جوبا والخرطوم اتفاقا يقضي بنشر قوات مشتركة بين البلدين لحماية مواقع إنتاج النفط في الجنوب[4]، لكن وزارة الخارجية السودانية نفت ذلك على نحو خجول وأعلنت أن الاتفاق مع جوبا كان فقط على إرسال تسعمائة فني لسد

---

[1] بدر حسن شافعي، "خارطة صراع جنوب السودان وسيناريوهات المستقبل"، بتاريخ 01 جانفي 2014 على الموقع:
/http://studies.alarabiya.net

[2] ياسر محجوب الحسين، "سلفاكير ومشار.. عوامل الثقافة وصراع الأفيال"، الجزيرة نت، بتاريخ 21 جانفي 2014 على الموقع:
http://www.aljazeera.net

[3] بدر حسن شافعي، مرجع سابق.

[4] ياسر محجوب الحسين، مرجع سابق.

النقص الحاد في مواقع إنتاج البترول بعد سحب شركات البترول العالمية موظفيها جراء الصراع المسلح.

2- موقف أوغندا

أما أوغندا، فإن حضورها في الأزمة يعد أكثر قوة مع مشاركة قواتها إلى جانب الرئيس سلفاكير، ويرتبط الحضور الأوغندي القوي في الصراع برغبتها في الحفاظ على مصالحها مع جنوب السودان، حيث يعد استقرار الأخيرة الضمانة الرئيسة للحفاظ على تلك المصالح والتي تتمثل في صادرات أوغندية لجنوب السودان بلغت حوالي 1.3 بليون دولار عام 2012، فضلاً عن عمل الكثير من الأوغنديين بالتجارة عبر الحدود مع جارتهم الشمالية[1].

تبرز هنا مواقف الرئيس الأوغندي، يوري موسيفيني، بحسبانها مصدر الخطر الأكبر الذي قد يؤدي إلى وقوع ما تخشى منه دول الجوار. ففي بداية الصراع، أرسل موسيفيني تهديداته إلى مشار من قلب عاصمة جنوب السودان، طالباً منه الاستسلام، ثم بعدها قرر إرسال قواته للقتال بجانب جيش حكومة الجنوب.وبذلك، فقد سلك موسيفيني سلوكاً مغايراً لبقية دول الجوار الساعية إلى التوسط بين الطرفين للتوصل إلى حل سلمي للصراع، وهو السلوك الذي من شأنه تعقيد الأوضاع بشكل يحول دون نجاح جهود الوساطة[2]. وهو ما اتضح فعلا من خلال مطالبة وفد مشار بإجلاء القوات الأوغندية من الجنوب باعتبارها قوات غير محايدة وفي الأفق أيضا ملامح صراع بين المعارضة الجنوبية ودولة أوغندا على إثر التصريحات المستفزة للمعارضة التي صدرت عن رئيس جمهورية أوغندا.

[1] مصطفى سعد، "جنوب السودان وصراع المصالح الإقليمية والدولية"، الحياة، بتاريخ 26 فيفري 2014 على الموقع http//www.alhayat.com

[2] بلال عبد الله، مرجع سابق.

3- موقف أثيوبيا

يبرز الدور الإثيوبي الذي يعزز يوماً بعد يوم من محورية تلك الدولة وتأثيرها القوي في دول مجالها الحيوي، ويظهر ذلك رغبتها في احتلال مكانة إقليمية لا يدانيها فيها أحد، حيث كانت من أوائل الدول التي اهتمت بالأزمة، فزار وزير خارجيتها جنوب السودان، أكثر من مرة، وهي حاضنة مفاوضات سبل التوصل إلى حلول سياسية بين طرفي الصراع[1].

الفرع الثاني: المواقف الدولية

على الرغم من أنَّ نشوب الصراع في جنوب السودان برز في شكل خلاف سياسي داخلي بين أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود قوى خارجية وظفت عوامل الضعف الداخلي، نظرا لوجود صراع على النفوذ والمصالح في المنطقة، لذلك برزت على الصعيد الدولي بعض ردود الفعل الدولية لبعض القوى المؤثرة على الساحة الدولية، والتي سنكتفي بإلقاء الضوء على أهمها:

1- الموقف الأمريكي

يشكل جنوب السودان مكانة مهمة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا، فموقعها الجغرافي والجيوسياسي ومواردها الاقتصادية وعلى رأسها النفط وتعاظم النفوذ الصيني في تلك الدولة يعزز تلك المكانة، ولذلك تمثل أي أزمة بالداخل مصدر تهديد للمصالح الأمريكية، ودورها في منطقة القرن الأفريقي، ولعل دعم الولايات المتحدة لانفصال جنوب السودان في جويلية سنة 2011، كان بهدف إثبات وجودها في القرن الإفريقي، ولأنها سعت إلى تأسيس مركز لها جديد في جنوب السودان[2]. لهذا قامت الولايات المتحدة بافتتاح مركز للقيادة الأفريقية

---

[1] مصطفى سعد، مرجع سابق.

[2] صلاح خليل، مرجع سابق.

الأمريكية المشتركة المسمى (AFRICOM) في جنوب السودان في مدينة بانتيو الإستراتيجية والغنية بالنفط.

لكن ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار، هو أن الغموض لا يزال يمثل سمة بارزة في الموقف الأمريكي، بحيث أنّ الإدارة الأمريكية لا تمارس ضغوطا كبيرة لحل الأزمة، وتكتفي بلعب دور من خلال مجلس الأمن لإرسال بعض التهديدات، من دون الوصول إلى حل للصراع، إذ أحجمت الولايات المتحدة الأمريكية عن وصف الحدث الرئيس المسبب للأزمة باعتباره انقلاباً عسكرياً (وفقاً لإعلان سلفاكير)، واكتفت بدعوة سالفا كير إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين[1]، وإرسال 45 جنديًّا فقط للمساهمة في وقف العنف، وذلك في محاولة لإثبات الوجود، وهذا ينسجم مع الإستراتيجية الأمريكية في عهد أوباما والتي تستبعد التدخل المباشر في أي من الصراعات الدولية وذلك بعد الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بها في العراق وأفغانستان[2].

2- الموقف الصيني

لا تزال الصين تسيطر على عدد كبير من حقول النفط في دولتي السودان الشمالية والجنوبية، بالإضافة إلى أنها تعد أكبر مستثمر في نفط جنوب السودان، عبر استثمارات كبيرة تحوزها شركة سي إن بي سي المملوكة للدولة الصينية، وتزداد المخاوف الصينية من الوجود الأمريكي في الجنوب لاسيّما بالقرب من المناطق الغنية بالنفط والذي يشكل مصدر تهديد للمصالح الاقتصادية الصينية في جنوب السودان[3].

---

[1] مصطفى سعد، مرجع سابق.

[2] صلاح خليل، " أبعاد المواقف الدولية من الصراع في جنوب السودان"، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

بعد انفصال جنوب السودان عن السودان، عادت إلى جنوب السودان نسبة كبيرة من عائدات النفط خاصة أنه يضم أغلب المناطق التي تحتوي على آبار النفط، مما أّدى إلى حرمان السودان من نسبة كبيرة من عائداته، وفي ديسمبر من نفس السنة برزت خلافات كبيرة حول نفقات تحويل البترول بين الدولتين أدت إلى وقف إنتاج البترول، ولأن لدى الصين استثمارات كبيرة في مجالات النفط والبنية التحتية في جنوب السودان، لجأت الصين إلى تكثيف نشاطها الدبلوماسي، ساهمت على إثره في حل الخلاف الدائر بين البلدين[1].

في هذا الإطار يقول زهونغ أحد الدبلوماسيين الصينيين معلقا على الدور الصيني في حل الصراع بين الدولتين: «لقد قامت الصين بجهود دبلوماسية نشطة من أجل حل الخلاف بين السودان وجنوب السودان، ليس في تلطيف التوتر الإقليمي والوصول بالطرفين إلى عقد اتفاق للاشتراك في عائدات النفط فحسب، بل إنَّ السياسة الخارجية الصينية تغيرت والتي ظلت لفترة طويلة حريصة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول»[2].

بنشوب الصراع واتساع نطاقه، سارعت الصين إلى إبداء قلقها من خلال وزير خارجيتها وانغ، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار، التي أدت إلى تراجع إنتاج النفط من جنوب السودان بنسبة تصل إلى نحو 20% من النفط المصدر. ويقوم الموقف الصيني من الصراع على وقف العدائيات والعنف من الجانبين، ودعم الاستقرار في جنوب السودان، والسعي للمساعدة في استعادة الأمن، وحث القوى الدولية والإقليمية لدعم جهود الوساطة الإفريقية التي تقودها منظمة الإيغاد، ولجنة حكماء أفريقيا[3].

---

[1] Larry Hanauer and Lyle J.Morris, Chinese Engagement in Africa drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy, RAND Corporation (National Security Research Division), March 15, 2014, p 84.

[2] Ibid, p 84.

[3] صلاح خليل، مرجع سابق.

من جانب آخر، استمرت مساعي الحكومة الصينية لإيجاد طرق لتعزيز وجودها الأمني هناك لحماية مواطنيها من جهة، واستثماراتها المالية من جهة أخرى. ومن بين أهم التطورات في هذا الصدد قرار الصين، في ديسمبر 2014، نشر 700 جندي للمشاركة في قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان (UNMISS)[1]. وما يثبت زيادة انخراط الصين في القضايا الإفريقية هو إقدامها بعد ذلك على إرسال كتيبة مكونة من 500 جندي من قواتها إلى جانب قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي لمواجهة المتمردين الذين أحكموا قبضتهم على العاصمة المالية، باماكو، وكان الهدف من هذا التدخل هو الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المناطق التي تنشط فيها بقوة، وكذا تحمل مسؤوليتها أمام المجتمع الدولي إزاء حل الأزمات الدولية وبالأخص في القارة الإفريقية[2].

لم تكتفي الصين بنشر كتيبة ضمن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، بل تعزز ذلك بإجراءات أمنية قوية لحماية مواطنيها؛ بسبب تدهور الوضع الأمني لاسيما حول مصافي النفط في البلاد، زد على ذلك، فقد قامت بممارسة ضغوطات على الحكومة في جنوب السودان للعمل على إيجاد مخرج للصراع قبل أن يؤثر على حقول النفط؛ لذا حث وزير خارجية الصين طرفا الصراع؛ على تحمل مسؤولياتهما لحماية مواقع النفط؛ لكون النفط يُعدّ موردًا مهمًّا لإعادة بناء البلاد وتنميتها اقتصاديا خلال فترة انتقالها السلمي[3].

---

[1] جوناثان بيركشير ميلر،"الصين وعلاقتها بجمهوريتي السودان: التزام بالاقتصاد والأمن"، مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 11جوان 2015 على الموقع www.aljazeera.net

[2] Marcin Kaczmarski, Russia-china relations in the post-crisis international order, New York: Routledge, 2015, p p 149 -150.

[3] جوناثان بيركشير ميلر، مرجع سابق.

3- الموقف الروسي

عبرت روسيا عن قلقها الشديد من الصراع في جنوب السودان، ودعت على إثر ذلك كافة الأطراف إلى الوقف الفوري للعدائيات، والعمل على بناء حوار سياسي شامل بين الأطراف المتنازعة، وفى هذا السياق أكدت روسيا دعمها لجهود الاتحاد الأفريقي والوسطاء الدوليين. كما دعت إلى تهيئة الظروف المناسبة لإجراء مفاوضات بين أطراف الصراع في جنوب السودان.

يتماشى هذا الموقف الروسي مع ولوج مرحلة جديدة تحاول من خلالها روسيا استعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي الذي كان يزاحم الولايات المتحدة النفوذ وقد كانت أفريقيا خلال مراحل الحرب الباردة إحدى ساحات هذا الصراع وربما منطقة القرن الأفريقي كانت أهمها، لذا فإنَّ السياسة الخارجية الروسية تنطلق من قاعدة أساسية تحاول من خلالها منع انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي وذلك عبر الحد من سياسة التدخل الدولي في شؤون الدول بالاعتماد على آليات وأدوات الشرعية الدولية[1].

4- الموقف الأوروبي

منذ اندلاع الصراع المسلح في جنوب السودان، يحاول الإتحاد الأوروبي جاهداً إيجاد تسوية سلمية بين الحكومة والمتمردين. وبالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة غير الحكومية الإيغاد والمجتمع الدولي، يعمل الاتحاد الأوروبى من أجل منع تفاقم الأزمة الإنسانية والسياسية في جنوب السودان، وفي أكثر من مرة، عبر عن قلقه من تطور الصراع المسلح في جنوب السودان إلى حرب أهلية عرقية في الدولة الوليدة[2]. وتماشيا مع هذه الأوضاع، قامت كاترين آشتون، مسئولة السياسية الخارجية بالاتحاد الأوروبى، بإرسال مبعوثها الخاص لجنوب السودان،

[1] صلاح خليل، " أبعاد المواقف الدولية من الصراع في جنوب السودان"، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

من أجل إيجاد حل سياسي للصراع القبلي كما طالبت بالوقف الفوري لإطلاق النار بين طرفي الصراع.

المطلب الرابع: جهود الوساطة الإقليمية برعاية الإيغاد

منذ بداية الصراع، وترعى الهيئة الحكومية لتنمية دول شرقي أفريقيا "إيغاد"، برئاسة وزير الخارجية الإثيوبي السابق، وسفيرها الحالي في الصين، سيوم مسفن، مفاوضات في العاصمة الأثيوبية بين حكومة جنوب السودان والمعارضة[1]، حيث تم التوصل إلى أول اتفاق وقف العدائيات، تم إمضاءه بين حكومة جنوب السودان والمعارضة بقيادة مشار في 23 جانفي 2014[2]، تم انتهاكه باكرا نتيجة استمرار الاقتتال، وفي الجولة الثانية من الاجتماع حققت تقدما بسيط لكن دار خلاف بين طرفي الصراع حول بعض المسائل المفتاحية، من بينها شكل الحكومة الانتقالية. وفي الجولة الثالثة التي بدأت بعد حصول الكثير من التأجيل، ففي نهاية أفريل وتحت ضغط دولي، وقع كل من الرئيس سالفا كيير ورياك مشار، اتفاقا في أديسا بابا يقُّر بالعودة إلى الاتفاق الذي تم عقده سابقا والمتعلق بوقف العدائيات الذي يخضع لرقابة الإيغاد وفريق تحقيق[3].

بعدها وفي التاسع من ماي من نفس السنة، وقّع سلفاكير ومشار، برعاية رئيس الوزراء الإثيوبي، هيلي مريام ديسالين، اتفاق سلام شامل لإنهاء الحرب، قضى بوقف إطلاق النار خلال 24 ساعة، ونشر قوات دولية للتحقق من وقف العدائيات، وإفساح المجال للمساعدات الإنسانية للمتضررين، والتعاون بدون شروط مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، وهو ما لم

---

[1] "الصراع في جنوب السودان: عنف جنسي واغتصاب جماعي ومفاوضات فاشلة"، تقارير، الجزيرة نت بتاريخ 22 أكتوبر 2014 على الموقع http://www.aljazeera.net

[2] Spiri yearbook 2015: Armaments, Disarmament and international security, Stockholm International Peace Research Institute, United Kingdom: Oxford University Press, 2015, p180.

[3] Daniel MAXWELL and Martina SANTSCHI, "from post conflict recovery and state building to a renewed humanitarian emergency: a brief Reflection on South Sudan", discussion paper1, Feinstein international center, August 2014. p p 03-04. At Site www.securelivelihoods.org

يدم طويلا حيث بدأ الطرفان تبادل الاتهامات بخرقه[1]. وفي العاشر من جوان، عقدت دول "إيغاد" قمة في أديس أبابا اتفقت خلالها على خارطة طريق لإنهاء الأزمة، من أبرز بنودها تشكيل حكومة انتقالية في فترة لا تتجاوز 60 يوما، وهو ما لم يتحقق.

أما القمة السادسة للإيغاد، المنعقدة في أديسا بابا من 06 إلى 08 نوفمبر، كُرِّست فقط للأزمة في جنوب السودان، حضرها جميع رؤساء دول الإيغاد، ممثلين للمعارضة بقيادة رياك مشار، ممثلين عن المجتمع المدني، رجال دين، فيما ركزت القمة على محاولة التوصل إلى اتفاق تقاسم السلطة بين الرئيس سالفا كير ونائبه السابق رياك مشار، بالإضافة إلى أنها منحت الأطراف المتحاربة مدة 15 يوما للتشاور مع جمهور الناخبين حول شكل الحكومة الانتقالية، في حين فإنّ القرارات التي تم تبنيها في القمة طالبت من الأطراف ومن دون شروط الوقف الكلي والفوري للأعمال العدائية[2].

فيما أقر قادة الإيغاد بأن أي انتهاك آخر لاتفاق وقف العدائيات من أي طرف مسؤول عن أعمال العنف سيعرضه لعقوبات جماعية من طرف الإيغاد، بما في ذلك تجميد الأصول، منع السفر وحضر الأسلحة، وفي السياق ذاته رخص قادة الإيغاد لمنظمة الإيغاد التدخل المباشر في جنوب السودان لحماية أرواح المدنيين وإعادة السلام. وإن اقتضت الضرورة الاستعانة بمجلس الأمن والسلم في الإتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي لتنفيذ هذه الإجراءات[3].

في السياق نفسه، شهدت مدينة أروشا التنزانية في 20 أكتوبر 2014، توقيع اتفاق بين أطراف الحركة الشعبية المتنازعة في جنوب السودان، وهو عبارة عن "اتفاق مبادئ" ينص على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة لإعادة الاستقرار للجنوب، وحضره الرئيس التنزاني، رئيس الحزب

[1] Spiri yearbook 2015: Armaments, Op.Cit, p 180.
[2] "Report of the Secretary General on South Sudan", Security Council United Nations, S/2014/821, 18 November 2014, p 02.
[3] Ibid.

الثوري (الحزب الحاكم في تنزانيا) نادوقو جاكيا، إلى جانب الرئيس سالفا كير ونائبه السابق رياك مشار[1].

تمخضت المحادثات - وفق البيان- عن التوقيع على اتفاق مبادئ، يعتبر أن الصراع الذي حدث في جنوب السودان ارتبط بالخلافات داخل الحزب الحاكم – الحركة الشعبية، وعلى قيادات الحركة إعطاء أولوية للحوار، حتى تنعكس إيجابا على المحادثات التي تجرى في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا تحت رعاية الإيغاد، ووفق الوثيقة التي سمتها "مبادئ عامة"، جدد قيادات الحركة الشعبية بأجنحتها المختلفة مسؤوليتها عن الأحداث التي شهدها جنوب السودان في ديسمبر 2013، كما التزمت بإيجاد الحلول اللازمة للاستقرار والسلام[2].

إجمالا، يمكن القول بأن المنظمة قد عقدت منذ اندلا ع الصراع، ست قمم ضمت رؤساء دول وحكومات وعينت فريقاً تفاوضياً لمتابعة إجراءات وقف الحرب وتحقيق السلام، وبالرغم من تمكن المنظمة خلال هذه الفترة من توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار، والعدائيات بين الفصائل المتحاربة، والوصول إلى صيغة تفاوضية حول تشكيل حكومة انتقالية تعمل لوضع الترتيبات اللازمة المفضية إلى صيغة سياسية مقبولة للأطراف من أجل استقرار جنوب السودان[3]، إلا أنَّ المفاوضات التي بدأت في جانفي 2014 لم تشهد سوى القليل من التقدم. ويرى الكثير من المراقبون أن أطراف الصراع لا تزال تفضل الخيار العسكري ويشككون بصدقية بعضهم في إيجاد حل سلمي[4]. فيما لا تزال جهود المنظمة ماضية في السعي لتحقيق السلام

---

[1] تقارير، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد الغزالي التحاني سراج، "الإيقاد والسلام الإقليمي"، سودانايل بتاريخ 01 جانفي 2015 على الموقع http://www.sudaress.com/sudanile/76257

[4] "تمديد مهلة الإيغاد لمحادثات جنوب السودان يوما إضافيا"، الأخبار دولي، الجزيرة وكالات بتاريخ 06 مارس 2015 على الموقع http://www.aljazeera.net

في جنوب السودان، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها في هذا الخصوص، خاصة الطبيعة المعقدة للصراع والاستقطابات الأثنية الحادة فيه، إضافة إلى التدخلات الخارجية[1].

المبحث الثاني: تحديات الحكم وبناء الدولة في جنوب السودان

عقب نيلها الاستقلال، حققت دولة جنوب السودان تحسنا طفيفا في بعض المجالات كعودة النازحين وتدفق السلع والخدمات وهو ما كان له الأثر الايجابي على الوضع الاقتصادي للبلاد، وكذا المعنوي للمواطنين. وعلى الرغم من هذا التحسن، فإنها ظلت تعاني من نقص التزود بالخدمات الأساسية وازداد في مقابل ذلك غياب الأمن وانتشار المخالفات القانونية في عدة أقاليم، كما سجلت نقصا حادا في الغذاء على الرغم من المداخيل النفطية المعتبرة.

كان من نتائج ذلك أن عانت البلاد من إخفاقات نظام الحكم هناك، وهو ما يمكن ربطه بالثقافة السياسية السائدة داخل الحركة الشعبية خاصة في إدارة الخلافات التي تنشأ بين أعضاءها، والتي تتخذ في أحيان كثيرة مستويات عالية من العنف، إضافة إلى النظام السياسي ذو الطابع العسكري السائد في جنوب السودان والذي يعاني نقص الانفتاح وغلبة الطابع الشمولي عليه[2].

هذين البعدين ظهرا بشكل جلي بعد وقت قصير من توقيع اتفاقية السلام الشامل، ولكن أنماط مماثلة لذلك تتكرر اليوم في ظل الصراع الحالي والتي تظهر قبل كل شيء تغليب لغة العنف على لغة الحوار بين الأطراف المتحاربة وهو ما يقوض المؤسسات السياسية للبلد ككل[3].

---

[1] محمد الغزالي التجاني سراج، مرجع سابق.

[2] Lotje DE VRIES et Peter DE VRIES, "Un Mode de Gouvernement Mis En Echec : Dynamiques de Conflict au Soudan du Sud, Au-delà de La Crise Politique et Humanitaire", Politique africaine, N° 135, Mars 2014, p p 159-175.

[3] Ibid.

كما يعود سبب ذلك أيضا، إلى غياب الخطوات الواضحة لبناء الديمقراطية ونقص فعالية المؤسسات الرقابية التي تضبط وتراقب القطاع العمومي الناشئ والتي من شأنها كبح عجز النظام، وفي حالة جنوب السودان، يعد حجم الدمار الناجم عن الصراع الحالي أكبر دليل على هذا العجز. فقبل بداية الصراع، جرت عملية بناء المؤسسات الحكومية التي بدأت في التمدد لكن تلك العملية لم تحقق النتائج المرجوة منها بالرغم من حجم المعونات المالية والاقتصادية المقدمة من طرف العديد من الدول الغربية والمنظمات الدولية[1].

كذلك وخلال سنة 2014، تعززت بشكل كبير المبادرات الرامية إلى تشكيل حكومة فدرالية، ومن أجل كسب التأييد الشعبي، لجأ رياك مشار إلى إدراج نظام الحكم الفدرالي ضمن مطالبه في مفاوضات السلام، فيما أبدت المناطق الاستوائية دعمها الخاص لفكرة الفيدرالية[2].

فكان رد فعل الرئيس سالفا كير بأن وضع "خطا أحمرا" أمام النقاش الدائر حول الفدرالية وهدد المدافعين عن هذه الفكرة بنتائج وخيمة إذا ما أثاروا النقاش حولها. على إثر هذا الموقف السلبي للرئيس، تعالت ردود الفعل وزادت التوترات في المنطقة الاستوائية، خاصة بين الحكومة وأولئك المنادون بالفدرالية، وهو ما أدى إلى حدوث مواجهات عنيفة بين قوات الأمن والمدنيين في منطقة الاستوائية، وكذا مصادرة الجرائد اليومية التي أثارت النقاش المطروح حول الفدرالية[3].

المطلب الأول: تحول الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حزب سياسي

خلال فترة تنفيذ اتفاقية السلام الشاملة لم تستطع الحركة الشعبية التعامل مع القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان، والمرتبطة بمسألة الحدود واقتسام عائدات النفط هذا من

[1] Catherine ONEKALIT, "Intrastate Conflict in South Sudan: Challenges of Governance", Issue Briefs Series, N 08, International Peace Support Training Centre, December 2014, p18.

[2] Lotje DE VRIES et Peter DE VRIES, Op. Cit, p. 159 -175.

[3] Ibid.

جهة، وإخفاقها في التأكيد على المشاركة السياسية وبناء قاعدة شاملة لبناء الدولة من الناحية التقنية في الفترة التالية لتنفيذ الاتفاقية من جهة أخرى.

هذا رغم أنّه في النصف الأول من الفترة الانتقالية، نجحت الحركة الشعبية لتحرير السودان في التغلب على بعض التحديات، كنقل السلطة إلى سالفا كيير في الفترة التي تلت وفاة جون قرنق القائد السابق للحركة على إثر حادث تحطم طائرة[1]. كما صارعت الحركة من أجل تعبئة واسعة لكسب الدعم الشعبي وذلك بسبب عدم وحدة الهدف، ومعاناتها والجيش الشعبي من ضعف إدارتهما الأمر الذي ساهم في استمرار الحرب الأهلية.

لذلك ظلت مجرد حركة تمرد منقسمة داخليا بسبب صعوبة تحولها إلى حزب سياسي وكذا استمرار غياب الأمن، خاصة في ظل وجود قادة عسكريين على الرغم من اقتناعهم بضرورة المحافظة على الانسجام الداخلي والانخراط في مشروع بناء الدولة[2]، إلا أنّهم ظلوا أوفياء للتقاليد التي حكمت جنوب السودان قبل الاستقلال، من حيث الولاء للقبيلة وتحقيق المطامح الشخصية ولو كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية واستقرار البلاد.

من جانب آخر، ولسنوات عديدة قام الرئيس سالفا كيير بتركيز السلطات بيده أكثر فأكثر وبتوسيع صلاحياته باعتباره رئيساً وقائداً للحزب ورئيساً للجيش عبر محاولات عديدة لإسكات أصوات المعارضة. البعض عبر عن ذلك بالتمرد وخلق الإضطرابات داخل الجيش كالجنرال دفيد يو يو في جونغلي أو مواجهة الرئيس في البرلمان أو هياكل حزب الحركة الشعبية[3]. وسادت مظاهر الاستياء من الحكومة على المستويين المحلي والولايات. بينما لم تكتمل عملية تحول الحركة الشعبية من حركة تمرد إلى الأسس الثلاثة المكونة للدولة: الحزب والجيش والحكومة.

[1] Naseem BADIEY, The State of Post-Conflict Reconstruction "Land, Urban Development and state-building in Juba Southern Sudan, England: Woodbridge Suffolk, 2014, p174.
[2] Ibid.
[3] Lotje DE VRIES et Peter DE VRIES, Op.Cit.

يفسر ذلك كله بالتحديات التي تواجهها حركات التحرر فيما يتعلق بتنظيم وتعبئة الأفراد بعد معركة التحرير، وبعض هذه التحديات يعود في الأصل إلى السياقات التاريخية لفترات الصراع الطويلة في سبيل نيل الاستقلال. وفي حالة الحركة الشعبية لتحرير السودان، نلاحظ بأن عملية إصلاح الدولة والدمقرطة لا تزال تواجهها تحديات كبيرة، مرتبطة بصعوبة ترجمة النصوص والوثائق القانونية والتنظيمية على أرض الواقع[1]، بعض هذه التحديات تعكس استمرار فشل العملية السياسية، والبعض الآخر مرتبط بصعوبات إدارة الهياكل البيروقراطية بسبب نقص الكوادر البشرية المؤهلة وكذا البنى التحتية التي تشكل الركيزة الأساسية لأي عملية تنموية.

كما تبرز النزعة الأثنية الواضحة على أفراد الحركة بسبب الانقسامات الداخلية حول مسائل الوحدة وتركيبة القيادة، حيث أدرك العديد من الأفراد الهيمنة الواضحة لجماعة الدينكا على الحركة وحالة التمييز الواضحة ضد الجماعات الأثنية الأخرى التي تمثل الأقلية. لذلك كان هناك نقص الثقة في قدرة ورغبة الحركة الشعبية باقتسام الثروة والتزود بالخدمات بشكل عادل ومنصف[2]. وما زاد الأمور تعقيدا هو غلبة الطابع العسكري على الحركة باعتبارها حركة تمرد تنقصها قاعدة إيديولوجية منسجمة تبني عليها برنامج عمل طموح يمكنها من تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتطوير حكم مدني وأجهزة محاسبية لتجاوز التحديات التي تعترض مسار بناء الدولة.

كما أخفقت الحركة الشعبية في إعطاء الأولوية اللازمة للإدارة والتنمية المحلية التي تتميزان بضعف القدرات ونقص في التمويل والطبيعة الجغرافية المعقدة والصعبة وضعف البنى التحتية مما شكل تحديات حقيقية للحكم والإدارة في جنوب السودان. كما تتميز دولة جنوب السودان بتعدد الفواعل الأمنية والسياسية، فالحركة لم تكن الفاعل السياسي والأمني الوحيد في

[1] Nsamba A. MORRIS, "When Fragility meets State-building: State-building in Post-Conflict South Sudan", African Research and Resource Forum, Nairobi, October 2013, p30.
[2] Lauren HUTTON, "South Sudan From at a Crisis of Sovereignty", CRU Report, The Netherlands Institute of International Relations Clingendael, March 2014, p p 10 - 11.

البلاد[1]،كما أن الشرعية ممتدة إلى مختلف الفواعل غير الحكومية بما في ذلك الميليشيات المحلية وحراس المواشي ووحدات الدفاع الذاتي للجماعات المسلحة ورؤساء القبائل ورجال الدين إلى جانب الحكومة، فالمجتمعات في جنوب السودان تتجه لأن تكون ذات استقلالية كبيرة وتتميز بخاصية القبلية المفرطة.

كذلك أحد هذه التحديات مرتبط بإدارة تطلعات المجتمع والنخب السياسية، وهو ما يعني بأن هناك قناعات ورؤى مختلفة بين شرائح المجتمع والنخب السياسية، بالنسبة للبعض، كان الاستقلال يتمحور حول إعادة تعريف الصراع من استخدام السلاح إلى الانخراط مع الآخرين لإيجاد حلول لهذه التحديات التي تواجه إدارة شؤون الدولة، فيما ينظر إليها البعض الآخر على أنها مرحلة استتباب السلم والأمن[2]. لكن هذه الطموحات الشعبية سرعان ما تبدت بفعل الصراع الذي أبان على حجم الهوة بين تطلعات المواطنين من جهة ومطامح قادة الحركة الشعبية من جهة أخرى، خاصة في ظل استمرار الصراع وما نجم عنه من تحديات لمسار بناء الدولة.

تقول في هذا الإطار، الدكتورة أماني الطويل « بأنّ النهج المستبدّ للحركة الشعبية لتحرير السودان قد أدى إلى تهديد عملية بناء الثقة التي أنشأها بين مختلف الأطراف مؤتمر مهّم للأحزاب السياسية في أواخر عام 2010.كما يتسبّب سوء الإدارة السياسية لمثل هذه العمليات في إثارة الخصومة بين الأحزاب المعارضة، وخصوصًا في وقتٍ تتطلب فيه التحدّيات المرتبطة بعملية بناء الدولة وإدارة المخاوف الأمنية الداخلية جعل الوحدة الجنوبية هي المطلب الأساس، إلا أنّ قيادات الحركة الشعبية لم تدرك حتى الآن أنّ عمليات التحّول الديمقراطي ليست تهديدًا لسلطتها بل هي استثمار في الاستقرار والحكم الشّرعي »[3].

---

[1] Ibid.

[2] Nsamba A. Morris, "When Fragility meets State-building: State-building in Post-Conflict South Sudan", African Research and Resource Forum, Nairobi, Kenya, October 2013, p30.

[3] أماني الطويل، "مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(معهد الدوحة)"،جويلية 2011، ص ص 9- 10.

لذلك فإنّ استمرار الوضع الحالي حيث تستمر الحركة الشعبية في الحكومة وبقاءها في السلطة أمر يرفضه الكثيرون. خاصة في ظل أزمة الشرعية، فإن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار ما لم يتم إعادة تشكيل الحركة والجيش من جديد. ذلك أنّ السبب الأساسي للصراع الحالي يكمن في عدم رغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان في التحول إلى حزب سياسي ديمقراطي في مرحلة ما بعد الاستقلال. لذلك فإنّ قضايا الاستقرار والتحول الديمقراطية وتحقيق الاندماج تظل رهن إقامة إصلاح جذري داخل الحركة الشعبية[1].

المطلب الثاني: توافق النخب السياسية والعسكرية

لقد تطورت الخلافات بين النخب السياسية في جنوب السودان، لتشمل الهياكل السياسية والعسكرية الهشة للحركة والتي كانت السبب وراء الصراع الحالي في جنوب السودان، فقد برزت المعارضة للطريقة التي تدار بها البلاد بالخصوص بين أروقة الحزب الحاكم، أضِّف إلى ذلك قرار نائب الرئيس، رياك مشار بتحدي الرئيس سالفا كيير على زعامة الحزب وكذا رئاسة البلاد في الانتخابات العامة التي كان من المقرر إجراءها مطلع عام 2015[2].

إذن ساد التذمر بين أعضاء الحكومة على طريقة الرئيس في إدارة شؤون البلاد، مع تهميش البعض منهم، خاصة وأنّ التعيينات في المناصب العليا في البلاد وكذا بعض القرارات التي اتخذها كانت مبنية في أغلبها على آراء جماعة قليلة محسوبة على زمرته. وبالموازاة مع تحديات الحكم، هناك إدعاءات بالفساد داخل المؤسسات الحكومية وازدياد انتهاكات حقوق الإنسان

---

[1] Abel ABATE and Mehari Taddele MARU, "South Sudan: The mediation effort and the current deadlock Horn Affairs English", April 16, 2015. At Site http://hornaffairs.com/en/2015/04/16/south-sudan-the-mediation-effort-and-the-current-deadlock/

[2] Catherine ONEKALIT, Op.Cit, p 07.

من طرف النظام، فلم يسلم من مضايقات هذا الأخير، كل من المحامين والصحفيين وكذا المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية[1].

تعقدت بعدها الأمور أكثر فأكثر على إثر تغير الأوضاع السياسية في جويلية سنة 2013، حيث أقدم الرئيس سالفا كيير على إجراء تعديل وزاري تم بموجبه عزل شخصيات بارزة في مناصب حكومية، مثل نائب الرئيس السابق رياك مشار، وكذا مجموعة من الوزراء والموظفون السامون على أساس انتماءاتهم العرقية. وقد لعب معظم هؤلاء أدوارا قيادية لاسيما ما تعلق منها بالقرارات الاقتصادية والسياسية الحاسمة في الحكومة في مرحلة ما بعد

الاستقلال[2]. وبمجرد طردهم من الحكومة، انضم العديد منهم إلى جبهة المعارضة السياسية التي تحولت فيما بعد إلى معارضة مسلحة. هذا في الوقت الذي وجد فيه الرئيس سالفا كير الفرصة سانحة لتوطيد سلطاته عن طريق الموالين له خاصة أولئك المحسوبين على ولاية واراب التي ينتمي إليها.

ونتيجة للمنافسة المستمرة بين النخب على السلطة والموارد ومنذ فترة طويلة، فقد كان ذلك أحد أسباب نشوب الصراع. وبإلقاء نظرة سريعة على الطريقة التي تم بها توزيع الثروة، نجد أنّ هناك ما بين 10 إلى 20٪ فقط من مداخيل الدولة تذهب إلى المناطق الريفية في حين يذهب الباقي إلى العاصمة جوبا، وأصبحت بمثابة مكافئات تستغلها النخب العسكرية في مناورتها، زد على ذلك فقد طبع الفساد مجمل الحياة السياسية ووفر وسيلة لاستمالة العناصر المسلحة من أجل الحفاظ على ميزان القوى السياسي القائم[3]. هذا في الوقت الذي توفرت فيه

---

[1] Ibid, p 08.
[2] "The nexus of Corruption and Conflict in South Sudan", The Sentry Dismantling the Financing of Africa's Deadliest Conflicts, July 2015, p 04. At Site https://cdn.thesentry.org/wpcontent/uploads/2015/08/06131651/NexusCorruptionConflict_SouthSudan.pdf
[3] Ibid, p 03.

للنخب السياسية والعسكرية من كلا الطرفين، الموارد اللازمة لإدامة الصراع المسلح الذي أودى بحياة عشرات الآلاف وشرد أكثر من مليون ونصف مليون شخص.

المطلب الثالث: رهانات إصلاح القطاع الأمني

يعتبر القطاع الأمني الركيزة الأساسية لاستقرار الدول والدعامة الأساسية لفرض النظام والانضباط، وبالنسبة لجنوب السودان، جرت عملية إصلاح هذا القطاع منذ التوقيع على اتفاقية السلام الشاملة عبر مجموعة من البرامج كالعفو والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك بسبب تعدد مصادر التهديدات الأمنية سواء الداخلية أو الخارجية.

الفرع الأول: مصادر التهديدات الأمنية

إنّ توتر العلاقات بين السودان وجنوب السودان، لا تزال تشكل تحديا وتهديدا للسلم والأمن في المنطقة، وكذا الاستقرار عبر حدود كلتا الدولتين، وذلك راجع إلى انتشار حركات التمرد في السودان، خاصة في جنوب كردفان والنيل الأزرق في ظل مزاعم بتحالف هذه الحركات مع جنوب السودان، هذه الأخيرة تضم العديد من الميليشيات المسلحة[1]. التي لطالما شكلت إلى جانب العنف الطائفي وانتشار الأسلحة والتوترات عبر الحدود مصدر تهديد حقيقي للأمن في البلاد.

1- العنف الطائفي

يمثل العنف الطائفي أحد أهم التحديات الأمنية التي يواجهها جنوب السودان، ذلك أن لهذا الأخير تاريخ طويل من الحوادث العدائية ذات الطابع الأثني[2]. حيث كان لها أثر كبير على

[1] Francis M. DENG, Bound by Conflict: Dilemmas of the Two Sudans, New York: The Center for International Humanitarian Cooperation and The Institue of International Humanitarian Affairs, Fordham University, 2015, p11.

[2] John A. SNOWDEN, "Work in Progress: Security force development in South Sudan Through February 2012", Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development studies, Geneva June 2012, p 11.

الولايات الشمالية والوسطى، ارتبطت بحوادث سرقة الماشية والنزاعات حول ملكية الأراضي ومطالب المشاركة في الحكم وسياسة إقصاء بعض الجماعات الأثنية وفشل سياسات نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج قدامى المحاربين والميليشيات والشباب المسلحين في الاقتصاد والمجتمع، إلى جانب انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة من دون وجود قيود على ذلك، الأمر الذي زاد من تفاقم الأوضاع الأمنية[1]. كما أنَّ ضعف الخدمات العمومية والمنجزات عموماً في مجال التنمية، وضعف قدرة الحكومة على توفير الأمن وتقوية دور القانون في ظل عسكرة المجتمع هي كلها عوامل ساهمت في تشجيع عدة جماعات على العنف[2].

استمر العنف بين هذه الجماعات في ولايات البحيرات بين أجزاء من دينكا أقار، التي ظلت لفترات طويلة في حالة عداء، بالإضافة إلى تسليح قوات الدفاع المحلي من طرف السلطات الحكومية التي جاءت على إثر نشوب الصراع في ديسمبر 2013، كما أنَّ تدفق الأسلحة من دول الجوار، والذي تأثر إلى حد كبير بالصراع الدائر بين القوات الحكومية وقوات المعارضة، بالإضافة إلى غياب آليات تطبيق العدالة وفرض القانون بالقوة، كلها عوامل ساهمت في زيادة الصدامات بين هذه الجماعات[3].

هذه الصدامات لاسيما في أقاليم روميك الوسطى، روميك الشرقية، روميك الشمالية وكيبات، ارتبطت بحوادث كثيرة على غرار سرقة الماشية والهجمات الانتقامية وعمليات الاغتصاب إضافة إلى الخلافات الشخصية[4].

---

[1] Elke GRAWERT, Forging Two Nations Insights on Sudan and South Sudan, Ethiopia: Organisation for Social Research in Eastern and Southern Africa (OSSREA), 2013, p39.
[2] Ibid, p 39.
[3] Security Council United Nations, Report of the Secretary General on South Sudan, op.cit, P 05
[4] Ibid .P 05

2- الميليشيات العسكرية

أشهر قبل الاستقلال، واجه الجيش الشعبي لتحرير السودان، العديد من التحديات العملية النابعة من انتشار الميليشيات العسكرية وبقايا قوات الدفاع الجنوب سودانية سابقا. حيث ظهرت مجموعة من الميليشيات المتمردة والتي كانت تحت قيادة جورج أثور وديفيد يويو في ولاية جونغلي، وغاتلواك غاي في ولاية الوحدة[1]. ويعد الإقصاء من العملية السياسية والصراع على الأراضي والموارد والكلأ، هي أحد أسباب ظهور العديد منها وكذا لجوءها فيما بعد إلى المقاومة المسلحة ضد القوات الحكومية[2].

هذه الأخيرة كثفت من عملياتها بهدف إلغاء هذه الميليشيات أو احتواءها، لكن فشلت في تحييدها عسكريا. وشهدت فترة أواخر العام 2010 والربع الأول من العام 2011، ظهور ميليشيات عسكرية أخرى كتلك التي كانت تحت قيادة روبارت غوانغ وجونسون أولوني (ولاية أعالي النيل)، وبيتر غاديت (ولاية الوحدة). أما في أعالي النيل وبعد سنوات من السكون، عادت إلى الظهور وحدات دفاع جنوب السودان السابقة لكل من غوردون كونغ وغابريال تانغ غيني[3]. الميليشيات السابقة أغلبها من النوير، ورغم حصول العديد من هذه الميليشيات العسكرية على العفو الحكومي، إلا أنّه ظلت هناك مجموعة تحديات تتعلق بمواصلة جهود الإدماج الكلي لأعضاء هذه الميليشيات في الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذين لا يزال ولائهم لقادتهم السابقين. هذا الذي يفسر السهولة التي وجدها رياك مشار في حشد هذه الميليشيات التي التفت حوله بعد إعلانه التمرد بوقت قصير[4].

---

[1] John A. SNOWDEN, Op.Cit, p 11.

[2] Lauren Ploch BLANCHARD, "Sudan and South Sudan: Current Issues for Congress and U.S. Policy", Congressional Research Service, 05 October 2012, p 19. At Site www.crs.gov

[3] John A. SNOWDEN, "work in progress: security force development in south Sudan through February 2012", Op.Cit, p 11.

[4] Francis M. DENG, Op.Cit, p16.

3- انتشار الأسلحة

إنَّ انتشار الأسلحة كان موجوداً منذ فترات حرب التحرير التي خاضها الجنوب ضد السودان، ومع مطلع عام 2012، قُدِّر حوالي 327000 قطعة من الأسلحة الصغيرة بين أيدي فواعل حكومية وغير حكومية في جنوب السودان[1]. وتلعب هذه الأسلحة دورا كبيرا في تغذية الكثير من الصراعات العنيفة والهجمات الانتقامية المرتبطة بحملات سرقة الماشية في المناطق الريفية والعنف بين الأفراد بخاصة في مدينة جوبا.

ومع بداية الصراع، سرعان ما انخرط المدنيين في عمليات التسلح والتحقوا بأحد طرفي الصراع سواء إلى جانب القوات الحكومية أو المعارضة. وقد أشارت العديد من التقارير إلى مخاطر تجنيد الأطفال إلى جانب طرفي الصراع، حيث وصلت في بعض الأحيان إلى فرض التجنيد الإجباري وبالقوة، تمت حملات التجنيد هذه وبشكل كثيف خلال شهري فيفري ومارس من سنة 2014 لاسيما في ولاية الوحدة. هذا وقد قدمت منظمة اليونيسيف تقارير تشير بأن حوالي تسعة آلاف طفل جُنِّدوا إلى جانب القوات المسلحة من كلا طرفا الصراع[2].

لكن ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار، هو أنّ جهود كبح التدفق غير المشروع للأسلحة، تواجهها صعوبات عدة، مرتبطة أساساً بتدفق الأسلحة إقليميا ومحدودية قدرة الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان على إنجاز برنامج شامل يدخل تحسينات على وثائق تسجيل الأسلحة الصغيرة والحد من عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود. ذلك أنَّ الصراع أظهر الانتشار الواسع للأسلحة وسهولة الولوج للمخزون الاحتياطي للأسلحة في جنوب السودان[3].

---

[1] "South Sudan Fragility Assessment", Government of the Republic of South Sudan Ministry of Finance and Economic Planning, December 2012, p 05. At Site
http://www.grss-mof.org/key-topics/new-deal-and-g7/fragility-assessment/

[2] "Conflict in south Sudan: A Human Rights Report", United Nations Mission in the Republic of South Sudan (UNMISS), 08 May 2014, p 17. At Site
https://unmiss.unmissions.org/Portals/unmiss/Human%20Rights%20Reports/UNMISS%20Conflict%20in%20South%20Sudan%20-%20A%20Human%20Rights%20Report.pdf

[3] Jonah LEFF and Emile LEBRUN, "Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan", Small Arms Survey, Geneva, May 2014, At Site
http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP32-Arms-Tracing.pdf.

4- التوترات عبر الحدود

لقد ظل التوتر حاضراً في العلاقة بين دولتي السودان وجنوب السودان خلال العام 2011، فقد تعثرت عدة مرات المفاوضات التي جرت بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة في الجنوب، حول عدد من القضايا بعد الانفصال مثل اقتسام عائدات النفط وتعيين الحدود والوضع في منطقة آبيي المتنازع عليها بين الجانبين. وزاد تدهور العلاقات بين الدولتين مع نشوب الصراع وتجدد الاتهامات لاسيما فيما يخص دعم السودان للمعارضة المسلحة في جنوب السودان[1]. هذه الأخيرة تأثرت بشكل كبير بالصراع في المناطق الحدودية، فقد تسبب احتلال القوات السودانية لآبيي بقوة السلاح في ماي 2011، في نزوح نحو 110 ألف شخص، توجه غالبيتهم إلى ولاية واراب في جنوب السودان. كما أن القتال بين القوات المسلحة السودانية وعناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب كردفان تسبب أيضا في نزوح نحو 20 ألف شخص باتجاه ولاية الوحدة في جنوب السودان.

مع اندلاع الصراع، لا تزال تلعب الحدود دورا كبيرا في تغذية الصراع وزيادة عسكرته، من خلال تدفق الأسلحة والنازحين إلى دول الجوار بالإضافة إلى التوترات بين العديد من الجماعات على طول الحدود لاسيما مع دولتي أوغندا والسودان، وتشير تقارير عديدة إلى وجود قواعد خلفية للمعارضة ُوضِعت خصيصا للتدريب واستلام الأسلحة من السودان بالقرب من حدود ولايات الوحدة وأعالي النيل وشمال بحر الغزال[2].

أما فيما يتعلق بمسألة التوترات بين الجماعات، ففي النصف الثاني من سبتمبر 2014، وبالتحديد في الولاية الاستوائية الوسطى، ازدادت التوترات عبر الحدود بين إقليم كاجو كجي ومقاطعة مويو في أوغندا، حيث أمرت السلطات المحلية لهذه المقاطعة في 17 سبتمبر من نفس السنة، في إعلان لها بترحيل مواطني جنوب السودان المقيمين في المقاطعة بسبب نشوء صراع

[1] World Report 2015: Events of 2014, United States of America: Human Rights Watch, 2015, p 513.
[2] "Sudan and South Sudan's Merging Conflicts", International Crisis Group Africa, Report N 223, 29 January 2015, p 22.

بين جماعات تقطن في مناطق حدودية ومواطنين من جنوب السودان النازحين نحو إقليم كاجو كجي[1].

الفرع الثاني: إصلاح القطاع الأمني

لطالما شكل القطاع الأمني أهم تحديات بناء الدولة في جنوب السودان وذلك قبل أن تصبح دولة مستقلة وذات سيادة. وبإلقاء نظرة على هذا القطاع فإننا نسجل بعض الملاحظات، منها أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يعد الفاعل الأمني المهيمن في الدولة، لكن هو بعيد على أن يكون موحد، حيث انشق عنه عدد كبير من الضباط ومعهم عدد كبير من الجنود، وهم يقاتلون ضد القوات الحكومية.

إضافة إلى ذلك، فإنّ 90 % من الجنود و حوالي 70% من الضباط لا يمكنهم القراءة ولا الكتابة. وتشير تقديرات إلى أنّ حوالي 90 % من قوات الشرطة هم أميون، فيما لا يزال ينقص المجندين الشباب التدريب الكافي[2]، ويقول في هذا الإطار جيمس هوث ماي، مقدم سابق في الجيش:" بأنّ الجيش الشعبي لتحرير السودان مكون من ميليشيات مختلفة، تعاني نقصا في التدريب، جاؤوا من قرى ولا يمكنهم القراءة والكتابة، لا يعرفون شيئا سوى الولاء لرؤساء القبائل التي ينتمون إليها"[3].

إلى جانب ذلك، فإنّ هناك قضايا أساسية تم إهمالها في عملية إصلاح القطاع الأمني، لعل أبرزها تلك المتعلقة بإسناد الوظائف الأمنية على أسس أثنية ونقص في التدريب وزيادة حالات الإفلات من العقاب، كل ذلك أثر على أجهزة الدولة ومؤسساتها. حيث ارتبطت هذه الأوضاع بتمثيل واسع لجماعة الدينكا في القطاع الأمني، فعلى سبيل المثال، هناك حوالي

[1] "Report of the Secretary General on South Sudan", Security Council United Nations, Op.Cit .P 05.
[2] Rens C. WILLEMS, Security and Hybridity after Armed Conflict The dynamics of security provision in post civil war states, New York: Routledge, 2015, p 84.
[3] Justin FLEISCHNER and Akshaya KUMAR, "A Path to Peace for South Sudan", Op.Cit, p 10.

70% من الضباط السامين من جماعة الدينكا على مستوى مصلحة الشرطة، في الوقت الذي يوجد فيه أكثر من 60 جماعة أثنية، أغلبها غير ممثل في القطاع الأمني.

علاوة على ذلك، فإنه في الفترة التالية لتوقيع اتفاق السلام الشامل، اتبع سالفا كير سياسة العفو والإدماج للميليشيات المسلحة إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى الرغم من مساهمتها في وقف بعض مظاهر العصيان والتمرد، إلا أنَّ هذه الإستراتيجية قوضت من احترافية الجيش بإعطائها كتائب من الجند لقادة مشكك في ولائهم من دون إنشاء قيادة وتحكم بواسطة الاندماج والتدريب، فيما ظلَّ الجيش الوطني منقسم عبر خطوط أثنية، الأمر الذي أدى إلى حدوث الكثير من الانشقاقات بداخله على إثر نشوب الصراع في ديسمبر 2013م[1]. إذن فإنَّ فشل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يعني أنَّ التحول في سياسة الدفاع، على الرغم من تحقيقها بعض النتائج التي كانّ أغلبها في المجالات التقنية والسياسية، إلا أنَّها لم تتوجه إلى المسائل الجوهرية المتعلقة بتركيبة الجيش والانسجام والقيادة والتحكم، مع غياب التماسك الداخلي الذي يشير في معناه إلى أنَّ الجيش الشعبي لتحرير السودان يضم في صفوفه جنودا من جماعات مختلفة بدون محاسبة وضعف داخلي، علاوة على ذلك فإنّه قوض من الشرعية على المستوى المحلي وأّدى إلى حدوث الكثير من المظالم[2].

زد على ذلك، فإن أحد القضايا الهامة في هذا الإطار، هو أنّ التقسيم الحالي للمهام المتعلقة بالشؤون الأمنية غير واضح بين مختلف الفاعلين في الدولة على غرار الحكام ووزارة الشؤون الداخلية والشرطة والجيش الشعبي لتحرير السودان[3]. ليس هذا فحسب بل إنَّ تعدد الفواعل السياسية والأمنية والموالاة لبعض القوات لأسباب أثنية وتاريخية والعوائق التي يواجهها تطبيق العدالة والمحاسبة، كلها عوامل شكلت أزمة إصلاح القطاع الأمني في جنوب السودان.

[1] "Pendulum swings: The rise and fall of insurgent militias in South Sudan", Small Arms Survey (2013), HSBA Issue Brief N° 22, November 2013; At Site http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB22-Pendulum-Swings.pdf.

[2] Rens C. WILLEMS, Op.cit, p 84.

[3] Ibid.

وما يعوق الوصول إلى إصلاح حقيقي لهذا القطاع هو بلوغ الصراع أعلى مستوياته مع التحديات الأمنية الداخلية والخارجية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال.

الفرع الثالث: العدالة والمحاسبة ودور القانون

لقد تسبب الصراع في تدهور الوضع الأمني وزادت في مقابل ذلك الاعتداءات في جميع أنحاء البلاد، وهو ما كان له الأثر المباشر على قطاع العدالة خاصة في المناطق المتضررة بشدة من الصراع، وأُهدِرت بذلك الأموال التي رصدت على جهود تطوير سيادة القانون ونظام المحاسبة في مرحلة ما بعد الاستقلال.

حيث ازدادت خلال العام 2012، حالات السجن بدون محاكمات والاعتقالات بالقوة، وساءت الأوضاع مع ضعف نظام العدالة، ذلك أن أغلب المساجين لا يوجد من يمثلهم قانونا ولا الدفاع عن أنفسهم وليسوا مدركين لحقوقهم، مع تدريب غير كاف وضعف في مستوى اللغة الإنجليزية، اللغة الرسمية للجمهورية، هذا إضافة إلى أنّ العديد من ضباط الشرطة ليسوا مطلعين بالكامل على المسائل القانونية[1].

ليس هذا فحسب، بل لا تزال هناك الكثير من الشكاوى والمخالفات التي ارتبطت بمعدل البطالة المرتفع بين فئات الشباب وسهولة امتلاك الأسلحة مع حالات التهميش التي يعاني منها الكثيرون. كما لم تنجح إستراتيجية إدماج الميليشيات العسكرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان والتي فتحت المجال أمام حالات الإفلات من العقاب لأولئك الذين فضلوا اللجوء إلى العنف مرات عدة. مع ازدياد مشاكل انعدام الأمن داخليا والضعف الذي تعاني منه عناصر

[1] "Human Rights and Democracy: The 2012 Foreign and Commonwealth Office Report", Human Rights and Democracy Department, 2013, p 218.

الشرطة وعدم وجود قضاء مستقل[1]. كل هذه التحديات، ناجمة عن العجز في القدرات ونقص الموارد والكوادر لاسيما البشرية منها فضلا عن غياب الإرادة السياسية.

إضافة إلى ذلك، فإنّ عمليات التحقيق التي قامت بها الأمم المتحدة على إثر اندلاع الصراع، أظهرت تورط طرفا الصراع في انتهاكات فضيعة لحقوق الإنسان، نتيجة سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين باعتبارهم أكبر المتضررين مباشرة من العنف. في الوقت الذي دعا فيه المجتمع الدولي إلى إجراء عمليات تحقيق سريعة ومستقلة وشفافة وفق القيم والمعايير الدولية، كما أنشأ الإتحاد الإفريقي لجنة تحقيق في جنوب السودان، تولت مهمة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ووضعت توصيات متعلقة بالتوفيق والمحاسبة والقيام بإصلاحات مؤسساتية.

لكن رغم هذه الدعوات من قبل المجتمع الدولي المنادية بضرورة وقف أعمال العنف، فلم تتخذ الحكومة أي إجراء عملي لكبح قواتها ومحاسبتهم على الاعتداءات التي ارتكبوها، بل هي تعوق الجهود الدولية لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والتحقق من جرائم الحرب هناك. وظل المجتمع الدولي يؤكد على تناسي الأحداث الماضية من أجل إعطاء جهود السلام حظاً أوفر للنجاح وذلك بعدم تسمية الأشخاص المسئولين مباشرة عن العنف[2].

المطلب الرابع: التحديات الاقتصادية والتنموية

بعد ولوجها مرحلة الاستقلال، واجهت دولة جنوب السودان تحديات جمة خاصة ما تعلق منها بتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وذلك بسبب اعتمادها المفرط على عائدات النفط

[1] Lauren HUTTON, "South Sudan From Fragility at Independence to a Crisis of Sovereignty", CRU Report, Netherlands Institute of International Relations Clingendael, March 2014, p 25.At Site http://www.clingendael.nl/

[2] Ken SCOTT, "Op-ed: Accountability in South Sudan cannot wait for peace – but could foster it", Amnesty International, July 9, 2015. At Site https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/07/op-ed-accountability-in-south-sudan-cannot-wait-for-peace/

بدرجة كبيرة بالإضافة إلى شبهات الفساد للعديد من المسؤولين الإداريين والسياسيين هذا من جهة، وعدم قدرتها على توفير الأمن الغذائي لغالبية مواطنيها من جهة أخرى، كما نجد بأنّ الصراع قد زاد الأمور تعقيداً حيث تعطلت الاستثمارات الأجنبية بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية وتوقف إنتاج البترول في بعض المناطق التي تشهد صدامات مسلحة عنيفة.

الفرع الأول: التبعية الاقتصادية لعائدات النفط

من بين ما تضمنته إستراتيجية التنمية في جنوب السودان لسنة 2009، هو أنّ تقليص التبعية لعائدات النفط يعتبر أحد أهم أهداف حكومة جنوب السودان. تندرج هذه الجهود ضمن إطار مواجهة احتمالية نضوب الموارد النفطية والتي تجعل التبعية لها مشكلة حقيقة للدولة، هذا بالرغم من بعض التوقعات المتفائلة التي تشير إلى أن دولة جنوب السودان يمكنها الاعتماد على عائدات النفط خلال العشرين سنة المقبلة، لكن تبقى أسعار البترول متقلبة في الأسواق[1].

تبرز في هذا الإطار الزراعة باعتبارها أحد الحلول لهذه المشكلة والركيزة الأساسية للجهود الرامية إلى تنويع مصادر البلاد من الثروة، ذلك أن قطاع الزراعة يشغله حوالي 80٪ من السكان، فهو يعتبر من قبل الحكومة كنقطة الانطلاق المحورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وأنجع وسيلة للحد من الفقر، كما أنَّ القطاع الزراعي من خلال إنتاجه للمواد الأولية، يعد الركيزة الأساسية لتنشيط القطاعات الأخرى[2].

لكّن قرارات الحكومة في كثير من الأحيان كانت سببا في زيادة تفاقم الأوضاع الاقتصادية، ففي سنة 2012، قررت جنوب السودان وقف تحويل صادراتها عبر السودان. هذا القرار أثر

[1] Caio Cesar Paccola Jacon and others, "Nation-Building in South Sudan: Past Struggles and Current Challenges", Op.Cit, p 516.
[2] Ibid.

* أنظر الملحق رقم (02).

مباشرة على اقتصاد الدولتين. حيث أنّ حكومة جنوب السودان تشكل عائدات البترول* فيها حوالي 98% من إجمالي مداخيلها، هذا القرار جاء مباشرة بعد إبرام عقد مع كينيا يقضي بإنشاء أنبوب لتحويل النفط، والذي يحرر جنوب السودان من التزامها بتحويل البترول عبر السودان[1].

لكن هذا القرار لقي رفضا من قبل أوغندا التي هددت بالتدخل عسكريا باعتبارها منتجة للبترول وكانت تبحث عن تحويل منتجاتها عبر كينيا، وهنا وجدت حكومة جنوب السودان نفسها ملزمة بالوفاء بالتزاماتها أمام شركائها الدوليين في مجال النفط، لذا قررت إعادة تصدير منتجاتها عبر السودان وذلك في جوان 2013.

وبسبب الطابع الأثني للصراع، لم يستطع البلد التغلب على فقدان المداخيل، ذلك أنّ المعارك قد مست بدرجة أكبر ولايات أعالي النيل والوحدة، أين توجد حقول النفط الرئيسية، ومنذ ديسمبر2013، توقف إنتاج البترول مؤقتا في ولاية الوحدة، في حين انخفض بشكل كبير في أعالي النيل في شهري فيفري ومارس من العام 2014، هذا الفقدان للمداخيل شكل مصاعب لجيش جنوب السودان، لعدم قدرة هذا الأخير على دفع رواتب جنوده، في ظل مخاوف الارتدادات والانشقاقات والتخلي عن أداء مهامهم في الجيش[2]، ومع أن الحكومة كانت في حالة تأهب لحماية حقول البترول، إلا أن الصين ارتكزت على القرار رقم 2155 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 27 ماي 2014، الذي يقضي بوجوب حماية المناطق المهددة بالأخطار، تجسد ذلك في إرسال القبعات الزرق تمثلت مهمتهم الأساسية في حماية مركبات إنتاج النفط.

فيما يبقى من الصعب إحصاء حجم التراجع في إنتاج النفط في جنوب السودان والناجم أساسا عن هذا الصراع الذي نجم عنه آثاراً اقتصادية جسيمة تزايدت بكثرة. وتدهور الوضع

[1] Marc-André LAGRANGE, "Soudan du Sud: de l'État en faillite à l'État chaotique", Politique Etrangère, 2015/ 2, p p 137-145.
[2] Ibid.

المالي للدولة بسبب تناقص المداخيل، هذا أدى إلى حدوث اضطرابات موازناتيةمما حتّم على الدولة التخلي عن مخططات تطوير الاستثمار. في نفس الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات النفطية واستنفذت الاحتياطات المالية المتراكمة منذ استئناف تصدير البترول في صيف 2013[1]. وبالمثل، فقد صادق المجلس التشريعي للدولة في فيفري 2014 على الميزانية التكميلية بمبلغ مالي يقدر بـ 749 مليون جنيه جنوب سوداني لتغطية التكاليف الناجمة عن الصراع.

كما أنّه وفي الوقت الذي كانت فيه دولة جنوب السودان قادرة على جذب بعض الاستثمارات الأجنبية بعد استئناف تصدير البترول، فإن كل ذلك دارت ولا تزال تدور حوله الشكوك، خاصة في ظل انعدام الأمن وغياب الاستقرار السياسي، كلها عوامل تعوق إقامة استثمارات أجنبية معتبرة، فيما يبقى الصراع العائق الأكبر أمام تحقيق التنمية والاندماج الإقليمي[2].

كذلك كان من الممكن أن تلعب الثروة البترولية دوراً مباشراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمساعدة على مأسسة الحكومة، فيما كانت هناك مسألتين في فترة الاستقلال متعلقة بالاشتراك في المداخيل النفطية وإطار الرقابة على الإنتاج بين دولتي السودان وجنوب السودان. شكلتا تحديات اقتصادية كبيرة لهذه الأخيرة[3]. زد على ذلك فإن غياب إستراتيجية منسجمة من طرف حكومة جنوب السودان في إدارة مواردها الطبيعية والانتشار الواسع للفساد والطبيعة المستدامة للصراعات الإقليمية تقوض جهود تطوير الحكامة في قطاع الموارد الطبيعية

[1] Carlo KOOS and Thea GUTSCHKE, "South Sudan's Newest War: When Two Old Men Divide a Nation", GIGA Focus International Edition/English 2/2014, p 04. At Site www.giga-hamburg.de/giga-focus
[2] Ibid, p 05.
[3] Matthew LERICHE and Matthew ARNOLD, South Sudan: From Revolution to Independence, New York: Oxford University Press, p180.

للدولة. كل هذا تفاقم بتجدد الأزمة السياسية التي تقوض تحقيق نمو اقتصادي مرتكز أساسا على قطاع النفط[1].

الفرع الثاني: استشراء الفساد

يعرف الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة، ويرتفع مؤشر الفساد في الدولة النامية بشكل أكبر مقارنة بالدول المتقدمة، وجنوب السودان ليست الاستثناء، فالفساد يثبط الجهود الرامية إلى تطوير الاستثمار وتوسيع الموارد، من أجل تحقيق النمو المرغوب فيه، ولذلك فإنه من المهم معرفة الأسباب والآثار الناجمة عن استشراء الفساد في علاقته بالاقتصاد. ذلك أنّ الحكم الراشد يتطلب محاسبة أكبر ومحاربة للفساد بكل أشكاله وهو ما تنشده المجتمعات في الوقت المعاصر.

تماشيا مع الدستور الانتقالي لجنوب السودان الذي تم إقراره سنة 2005، فقد كانت هناك حاجة ماسة إلى غرفة التدقيق الوطني أوكلت لها مهمة تقييم الوضع المالي وقياس مدى فعالية ونجاعة القطاع المالي للدولة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2008. ولقد أظهرت نتائج التحقيقات التي توصلت إليها هذه الغرفة، وقوع حالات كبيرة من الفساد نُسبت إلى بعض أعضاء الحكومة[2].

لكن هذا ليس بجديد، حيث أنّه خلال فترة ما قبل الاستقلال، صُنِّفت جنوب السودان كأحد أكثر دول العالم فساداً، وحسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية لعام 2010، احتلت المرتبة 172 من بين 178 دولة خضعت للدراسة فيما احتلت المرتبة 171 من بين 175 دولة في تقرير سنة 2014[3]. ويعود ذلك حسب الكثير من المتابعين وفي جزء كبير منه إلى

---

[1] J. Andrew GRANT and Others, Governance of Natural Resources Insights from Africa, London: PALGRAVE MACMILLAN, 2014, P 115.

[2] Asha ABDEL RAHIM, "Economic Reconstruction in South Sudan: Priorities for Research and Policy Formulation", October 2013, p74.

[3] "The Nexus of Corruption and Conflict in South Sudan", The Sentry Dismantling the Financing of Africa's Deadliest Conflicts, Op.Cit, p 03.

مأسسة الفساد، والتي طبعت الحياة السياسية والاقتصادية في السودان، وانتقلت فيما بعد إلى جنوب السودان عبر العديد من وزراءها الحاليين الذين كانوا يشغلون مناصب هامة في السودان[1].

يضاف إلى ذلك، كثرة عمليات الاختلاس ونهب المال العام، ففي عام 2013، اتهم الرئيس سالفا كيير بالفساد 75 موظفا حكوميا يشغلون مناصب هامة في القطاع العمومي. هذا على الرغم من إنشاء لجنة مكافحة الفساد إلا أنّها لم تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى غياب الموارد اللازمة وعدم منحها الصلاحيات الكافية من أجل تأدية مهامها باستقلالية[2]، هذا وقد أشارت تقارير محلية ودولية إلى وقوع حالات عديدة لممارسات الفساد لكن من دون وجود عمل جدي من قبل الحكومة لمحاسبة المتورطين، في الوقت الذي قوض هذا الاتجاه من عامل الثقة بين الدولة والمجتمع.

في الإطار نفسه، يرجع العديد من المراقبين، اتخاذ الفساد لمستويات عالية في جنوب السودان إلى عدة عوامل، مرتبطة أساساً بموقف المسؤولين والرأي العام بصفة عامة من الفساد ووجود شعور متزايد لدى قدامى المحاربين بأحقيتهم في الحصول على التعويضات؛ كمقابل لما قدموه أثناء الحرب الأهلية من تضحيات، إضافة إلى انتشار الجهل والأمية بين أوساط جنود الجيش الشعبي السابقين والأفراد في المجتمع[3].

كما يفسر ذلك في أن إنفاق الأموال العمومية أُوكلت مهمتها إلى المسؤولين خاصة قدامى المحاربين منهم والذين تم منحهم مناصب قيادية في الحكومة، ظل هناك اعتقاد راسخ لدى هؤلاء بأن استخدام الأموال العمومية لأغراض شخصية لا يعتبرونه فسادا، زد على ذلك

[1] J. Andrew GRANT and Others, Governance of Natural Resources Insights from Africa, London: PALGRAVE MACMILLAN, P 114 -115.

[2] Catherine ONEKALIT, "Intrastate Conflict in South Sudan: Challenges of Governance", Op.Cit, p18.

[3] Redie BEREKETEAB, "Les défis de la construction de l'État au Sud-Soudan", Afrique Contemporaine, n° 246, 2013/2, p p 35-52.

فإن الكثير من القادة في جنوب السودان يشعرون بروابط المسؤولية والولاء تجاه آبائهم. وأن لديهم واجب مساعدة مجتمعاتهم المحلية مما أدى إلى ترسيخ المسؤولية الاجتماعية المشتركة تجاه هذه المجتمعات. كل هذا يؤكد فكرة أن الهويات المنقسمة تسهل وقوع حالات الفساد مع وجود تأثير هدام مقوض لمسار لبناء الدولة[1]. ومرد ذلك هو استمرار حضور انقسام المصالح في حسابات النظام الحاكم، حيث أصبح الرئيس سالفا كيير مجبرا على التعاطي مع طلبات العديد من الجماعات المتنافسة الأمر الذي فتح المجال أمام الفساد. فمنذ توقيع اتفاق السلام في 2005، انصبت جهود الحكومة على إدماج المتمردين ومكافأة الموالين لها عن طريق منح مناصب هامة وأخرى رمزية لهم. فيما أدت هذه التعيينات إلى إنفاق مبالغ مالية كبيرة من ميزانية الدولة مع ازدياد كبير في عدد الوزارات والوكالات واللجان[2].

قضية أخرى مرتبطة بالانتشار الواسع للفساد والتي تشكل تحديات هامة بالنسبة للدول الغنية بالثروة النفطية والمرتبطة إلى حد كبير بضعف المحاسبة في هذا القطاع ونقص الخبراء المتخصصين في إدارة المداخيل النفطية. حيث أشارت العديد من التقارير إلى أنَّ عملية إبرام عقود نفطية جديدة في جنوب السودان ومنحها لشركات أجنبية تتم من دون فتح المجال أمام عروض تنافسية، لذلك ليس هناك معلومات حول الإنتاج ولا العقود المبرمة ولا حتى دعم المؤسسات الرقابية على غرار غرفة التدقيق والمجلس التشريعي الوطني اللذان تبقى أدوارهما الرقابية محدود للغاية[3]. ومنذ الاستقلال، اتخذت الدولة خطوات لتعزيز الشفافية والمحاسبة لمحاربة الفساد، لكن ذلك لا يزال في بداياته، بالرغم من وجود الوسائل القانونية، إلا أن هناك ضعف في القدرات والموارد والإرادة السياسية غالبا ما قوضت التنفيذ الفعال لتلك الإجراءات.

فيما يبقى الصراع الدائر في جنوب السودان، و في جزء كبير منه وسيلة يراد بها إعادة التفاوض على ميزان القوى السياسي في البلاد وضمان المكاسب الاقتصادية. حيث يتطلب

---

[1] Ibid.

[2] Magali MORES, "Overview of corruption and anti-corruption in South Sudan", U4 Anti-Corruption Resource Centre, N° 371, March 4, 2013 P 03. At Site http://www.u4.no/

[3] Ibid, p 04.

الأمر النظر إلى أبعد من المرتكبين المباشرين للعنف والاعتراف بوجود صلة وثيقة بين الفساد المنظم الذي يتخلل هياكل الحكم في جنوب السودان والحوافز التي أدت إلى الصراع[1].

الفرع الثالث: إنعدام الأمن الغذائي

لقد نجم عن الصراع المسلح أثارا اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث أنّ حوالي 3.8 مليون من سكان جنوب السودان يعانون من انعدام الأمن الغذائي* في شهر أفريل من العام 2015 (ثلاثة ملايين في أزمة و 800,000 في حالة طوارئ) وهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية. ويقيم أغلب هؤلاء الأفراد في إقليم أعالي النيل ومعظم أجزاء بحر الغزال وهي المناطق الأكثر تضررا بفعل الصراع[2].

فالصراع المسلح الذي بدأ أواخر ديسمبر من العام 2013، يعد العامل الرئيسي المؤثر على حالة الأمن الغذائي لجنوب السودان خلال سنة 2014، حيث تضررت عدة مناطق، معظمها في منطقة أعالي النيل الكبرى (ولايات أعالي النيل والوحدة وجونغلي)، بينما كانت وسط الاستوائية أكثر المناطق تضررا خلال المراحل الأولى من الصراع. ولذلك، كان للصراع تداعيات جغرافية من خلال تأثيرها على الأسواق وطرق التجارة، وكذا نزوح واسع النطاق للسكان داخل جنوب السودان وإلى البلدان المجاورة. وشهدت بعض المناطق المتضررة أشكالاً من العنف الطائفي وسرقة الماشية، بما في ذلك واراب والبحيرات، ليتدهور أمنها الغذائي في أواخر سنة 2014. هذا في الوقت الذي واجهت فيه المجتمعات المحلية صعوبات متزايدة في تزويد السكان النازحين بالمواد الغذائية.

وكنتيجة لإغلاق الحدود مع السودان في مرحلة ما بعد الاستقلال، شهدت البلاد تدفقا لإمدادات الغذاء من دولتي أوغندا وإثيوبيا. بينما أدى طول المسافات وسوء شبكة الطرقات، ارتفاع أسعار الوقود، أسعار الصرف غير المواتية والضرائب على حد السواء الرسمية وغير الرسمية،

[1] "The nexus of Corruption and Conflict in South Sudan", Op.Cit, p 10.

* أنظر الملحق رقم (03).

[2] "Integrated Food Security Phase Classification The Republic of South Sudan", Technical Working Group in South Sudan, May 2015, p 02.

أدت إلى ضعف اندماج وتكامل الأسواق المحلية في جنوب السودان، مما نجم عنه ارتفاعا في الأسعار وتقلبها في نفس الوقت مع وجود فوارق كبيرة بينها في مختلف الولايات خلال السنوات الأخيرة[1].

فأصبحت بذلك وظائف السوق محدودة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية وكذا القدرة الشرائية ونضوب مخزونات الأسر من المواد الغذائية وغلاء المعيشة. مقيدة وظائف السوق إلى حد كبير في منطقة أعالي النيل الكبرى بينما سُجل في بقية الولايات ارتفاعا كبيراً في أسعار المواد الغذائية مما أثر سلبا على الأمن الغذائي للأسر والعائلات، خصوصا في موسم الجفاف لاعتماد معظم الأفراد على الأسواق للتزود بالاحتياجات الأساسية[2].

انطلاقا من هذه المعطيات، يتبين بأن هناك عوامل أدت إلى انعدام الأمن الغذائي خاصة في ظل الصراع الذي تسارعت وتيرته، حيث يبرز العنف والنزوح المستمر للسكان كأكبر المساهمين في أزمة الغذاء في جنوب السودان، وبالعودة إلى الوراء قليلا نجد بأن الدولة قد استقبلت ربع مليون لاجئ قدموا من السودان مع أعداد قليلة من جمهورية الكونغو وأثيوبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى على إثر نيل جنوب السودان لاستقلالها. وبفعل تداعيات الصراع والتي نجم عنها عدد كبير من النازحين داخليا واللاجئين والعائدين[3]، حيث نزح حوالي مليون ونصف شخص من بيوتهم خاصة في الولايات التي يدور فيها الصراع المسلح، نجم عنه حاجة ماسة للغذاء في ظل عدم قدرة الكثيرين على مزاولة أنشطتهم الزراعية. ومع تصاعد وتيرة الصراع في ولايات جونغلي والوحدة وأعالي النيل شمالاً، عجز ما لا يقل عن 80 % من سكان تلك المناطق عن زراعة أراضيهم خلال الموسم الأخير[4].

---

[1] "Special Report FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to South Sudan", Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), May 6, 2015, p 41. At Site http://www.wfp.org/food-security/reports/CFSAM.

[2] "Integrated Food Security Phase Classification The Republic of South Sudan", Op.Cit, p 02.

[3] "Special Report FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to South Sudan", Op.Cit, p 42.

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، "الأزمة الغذائية في جنوب السودان"، جوبا/روما، بتاريخ 2015/02/06، على الموقع http://www.fao.org/news/story/ar/item/276885/icode

هذا بالرغم من أن ولايات واراب والبحيرات وشمال بحر الغزال وغرب ووسط وشرق الاستوائية، تملك إمكانيات ضخمة لإنتاج ما يكفي من الغذاء لبقية أقاليم البلاد، إلا أن عدم توافر البنى التحتية وغياب المدخلات من التكنولوجيا تبرز بين عدد لا يحصى من العوامل التي تحد من إنتاجية الزراعة في جنوب السودان[1]. ذلك أنَّ عقوداً من الحرب الأهلية نجم عنها ضعف في البنى التحتية ومحدودية في اليد العاملة المؤهلة وارتفاع تكاليف النقل المحلي، زادت من غلاء المنتجات وصّعبت من عملية ولوجها إلى الأسواق، الأمر الذي جعل جنوب السودان تعتمد على استيراد الغذاء بسبب محدودية المحاصيل الزراعية[2].

هناك مشكل آخر مرتبط بمنح أراضي شاسعة للشركات الأجنبية المستثمرة في البلاد، حيث أنّه مع مطلع سنة 2011، قُدِّر حوالي 09 % من أراضي جنوب السودان كانت بين أيدي مستثمرين أجانب ومحليين. كان ينُظر إلى ذلك على أنه تحدي لسيادة الدولة، وعلى الأرجح فإنَّ الأراضي المستغلة من طرف الشركات الأجنبية لم تستغل لإنتاج المواد الغذائية الموجهة إلى الأسواق المحلية خاصة في ظل معاناة غالبية الأفراد من نقص التزود بالغذاء، هذا في المحصلة النهائية يؤكد أن هذه الأراضي التي يملكها الأجانب لم تحقق متطلبات التنمية ولا الأمن الغذائي للبلاد[3].

كذلك تبرز العوامل الطبيعية كأحد أسباب انعدام الأمن الغذائي وضعف الإنتاج الزراعي، فقد انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 25% في سنة 2012 بالمقارنة مع السنوات الخمس التي سبقتها، ويعود سبب ذلك إلى الجفاف وبالأخص في سنة 2011 التي سجلت نقصاً حاداً

---

[1] المرجع نفسه.

[2] "UNESCO Country Programming Document for South Sudan 2014-2016", Scientific and Cultural Organization, United Nations Educational, Tongping, Juba, p 06.

[3] James COPNALL, Sudan and South Sudan's Bitter and Incomplete Divorce, London: C. Hurst and Co. (Publisher) Ltd, 2014, p p104-105.

في تساقط الأمطار بالإضافة إلى حدوث الفيضانات في بعض المناطق الزراعية الإستراتيجية خلال السنة التالية لها[1].

المبحث الثالث: التدخل الدولي لتعزيز حفظ السلام وبناء الدولة في جنوب السودان

هناك حوالي 50 ألف طفل مهدد بالموت جوعا، وما يقارب 04 ملايين شخص، أي ثلث السكان، يعانون من أزمة غذائية. فيما توفي عشرات الآلاف وما يزيد عن 1.5 مليون مشرد، فيما بدأ وباء الكوليرا في الانتشار، لذا تجمع المانحون الدوليون في 20 ماي 2014 في أوسلوا في اجتماع الفرصة الأخيرة للنظر في استفحال المجاعة التي تهدد جنوب السودان، البلد الذي يشهد حربا أهلية[2].

من بين ما تم التوصل إليه في هذا الاجتماع هو حاجة الأمم المتحدة وشركاؤها إلى مليار وثمانمائة مليون دولار لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في جنوب السودان، فيما تتطلب الخطة الإقليمية للاجئين توفير ثلاثمائة وواحد وسبعون مليون دولار. في الوقت الذي تعهد فيه المانحون الدوليون بتقديم 600 مليون دولار لتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية لأزمة جنوب السودان[3].

المطلب الأول: بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان

في 09 جويلية 2011، أصبحت جنوب السودان أحدث بلدان العالم عهدا، وبعد مولد هذه الجمهورية كتتويج لعملية سلام استغرقت ست سنوات بدأت منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل في عام 2005. لكن هذه الدولة لم تنعم بالاستقرار والسلام الذي كانت ترغب فيه شرائح واسعة من الجنوبيين.

---

[1] Ibid, p p104-105.
[2] Georges SORY, Mon Combat Pour le Développement de L'Afrique, Paris: Société des Écrivains, 2015, p 70.
[3] Ibid.

لذا جاء القرار رقم 1996 في 08 جويلية 2011، الذي أقر من خلاله مجلس الأمن الدولي بأن الوضع الذي تواجهه جنوب السودان يستمر في تشكيل تهديد للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،وهو ما حتّم على مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان مبدئيا لمدة سنة، ابتداء من 09 جويلية 2011[1].

الفرع الأول: تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

بعد إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، كان أول اختبار حقيقي تواجهه البعثة جاء في الوقت الذي زادت فيه حدة الصدامات الطائفية، حيث يعد ذلك بمثابة تحدي لمدى قدرة البعثة على حماية المدنيين. ففي الفترة مابين عامي 2011 و2012 زادت الصدامات الطائفية وحوادث العنف[2].

وفي 24 ديسمبر 2013، على إثر الصراع الدامي، قرر مجلس الأمن الدولي زيادة عدد قوات حفظ السلام التابعة للبعثة إلى 12500 داعيا إلى الوقف الفوري للعدائيات وفتح الحوار بين الأطراف المتصارعة[3].

كان أول رد فعل رسمي من البعثة في بيان للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، يشير إلى أن البعثة عبرت عن قلقها إزاء الوضع هناك وحثت في نفس الوقت أطراف الصراع إلى وقف العدائيات وكبح مناوراتها العسكرية. تلاه بيان للأمين العام للأمم المتحدة يدعو فيه رئيس دولة جنوب السودان إلى فتح الحوار مع خصومه وإيجاد حل للخلافات الشخصية بطرق سلمية. وبعد صدور قراري 2131 و2155 على التوالي في ديسمبر 2013 وماي 2014، ضاعف مجلس الأمن الدولي من قواته العسكرية وجددت مسؤوليتها عن الحماية في البلاد[4].

---

[1] Stuart CASEY-MASLEN, The War Report Armed Conflict in 2013, Op.Cit, P 192.
[2] Joachim A. KOOPS and others, The Oxford Handbook Of United Nations Peacekeeping Operations, United Kingdom: Oxford University Press, p834.
[3] Stuart CASEY-MASLEN, Op.Cit, P 193.
[4] Catherine ONEKALIT, "Intrastate Conflict in South Sudan: Challenges of Governance", Op.Cit, p14.

تدخل تلك المساعي في إطار تحقيق تقدم في دعم تسوية الصراع والمصالحة بين أطرافه المتصارعة، البعثة بالإضافة إلى مهامها التي شملت تعزيز الحوار بين مختلف الطوائف وتقديم الدعم لعملية الوساطة تحت رعاية الإيغاد كلما دعت الحاجة إلى ذلك، فيما تواصل عناصرها في الشؤون المتعلقة بحقوق الإنسان والمدنيين بهدف رفع مستوى الوعي بحجم الانتهاكات الحاصلة هناك وتعزيز التعايش بين مختلف الطوائف ودعم الحوار الوطني[1].

الفرع الثاني: أولويات مهمة بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان

في أعقاب الصراع الذي اندلع في جنوب السودان في ديسمبر عام 2013، وبموجب القرار 2155 الذي تم تبنيه في 27 ماي 2014، قرر مجلس الأمن تعزيز عناصر البعثة وتحديد أولوياتها في حماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان وتهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية ودعم تنفيذ اتفاقية وقف الأعمال العدائية.

1. حماية المدنيين

لقد سعت الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها لضمان حماية المدنيين وكان ذلك تعبيراً عن قلق المجتمع الدولي إزاء تطور الأوضاع في جنوب السودان، لذا تم التأكيد على وجوب إعطاء الأولوية القصوى لحماية المدنيين النازحين والمتضررين من الصراع وتمثل ذلك في إجماع مجلس الأمن في الأمم المتحدة على قرار في ماي 2014. والذي دعا فيه بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان على التركيز في المقام الأول على حماية المدنيين[2].

هذا يتضمن الأفراد النازحين الذين يعيشون في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها والمناطق الحضرية وكذلك أولئك الذين لجؤوا إلى قواعد حفظ السلام التابعة إلى الأمم المتحدة. ويقتضي ذلك على البعثة تسيير دوريات خارج قواعدها والبدء في إعادة إرساء الأمن والتشاور مع المدنيين حول ما من شأنه أن يسهم أكثر في مساعدتهم على الشعور بالأمان[3]. وهو ما

---

[1] Ibid, p14.
[2] "Uprooted by Conflict South Sudan's Displacement Crisis", International Rescue Committee, November 2014, New York, p 04. At Site Rescue.org
[3] Ibid.

سمح لأكثر من 85 ألف مدني لجؤوا إلى ثمانية قواعد حماية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حيث تقدم لهم المساعدات الإنسانية الضرورية[1].

هذا في الوقت الذي لم تكن فيه البعثة، قادرة على بلوغ المستويات المرخصة لها والمقدرة بـ 1250 عنصرا من القوات و1323 عنصراً آخراً من الشرطة في سنة 2014، بالإضافة إلى أنَّ مواقع الحماية كانت هشة وجد ضعيفة. فعلى سبيل المثال، في شهر أفريل من نفس السنة، يومين فقط بعد الهجوم على بنتيو من طرف قوات المعارضة، تعرض معسكر البعثة في بور للهجوم من طرف مجموعة من الشباب الدينكا، فوقع على إثر هذين الهجومين ما لا يقل عن 353 قتيلا من المدنيين[2].

2. رصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها

تقوم البعثة برصد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ عنها بشكل علني منتظم، بما في ذلك الأفعال التي يُحتمل أن تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية[3].

إضافة إلى رصد الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والنساء والتحقيق فيها والإبلاغ عنها بشكل محدَّد وعلني، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي والجسماني في الصراع المسلح، والتنسيق مع لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان وإمدادها بالدعم التقني، حسب الاقتضاء[4].

---

[1] Sipri Yearbook 2015: Armaments, Disarmament and International Security, Stockholm International Peace Research Institue, United Kingdom: Oxford University Press, 2015, p179.

[2] Ibid, p 179.

[3] القرار رقم 2155 (2014) اتخذه مجلس الأمن بتاريخ 27 ماي 2014، والمتضمن تعزيز قوات البعثة وتحديد أولويات ولايتها نحو حماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان، وتهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية، ودعم تنفيذ اتفاقية وقف الأعمال العدائية.

[4] المرجع نفسه.

3. تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

أما فيما يتعلق بتهيئة الظروف الملائمة لتوصيل المساعدات الإنسانية، واصلت البعثة تنفيذ مجموعة من الأنشطة لتهيئة الظروف المناسبة لتسليم المساعدات، وتعد هذه الأنشطة مكملة لمهمتها الأساسية المتمثلة في حماية المدنيين[1].

في الإطار نفسه، ونظرا لوجود عدد كبير من النازحين داخليا داخل قواعدها، فإن البعثة واصلت العمل بشكل وثيق مع شركاءها في المجال الإنساني من أجل تحسين الظروف المعيشية المتدهورة في مواقع الحماية، كما استثمرت البعثة مع الوكالات الإنسانية الأخرى في القدرات الهندسية الكبيرة والموارد المالية من أجل إدخال تحسينات على قواعد للنازحين وبناء مخيمات جديدة حتى تستوعب الأعداد المتزايدة للفارين من الحرب، الذين اكتظت بهم معسكرات البعثة[2].

لكن بالرغم من كل ذلك فلقد برزت بعض المسائل في التوتر المتلازم بين تفويض بعثة الأمم المتحدة لدعم الحكومة لبناء المؤسسات الضرورية للدولة، وبين تفويضها لدعم محاسبة الحكومة وفق القيم والمعايير الدولية، ولقد بدا ذلك التوتر واضحا في ظل الانتهاك المتزايد لحقوق الإنسان خاصة مع أحداث العنف الدامي التي تشهدها البلاد منذ ديسمبر 2013[3].

يعود سبب ذلك إلى أن البعثة صارعت من أجل إيجاد ميزان قوى جدير بالثقة خلال مدة تفويضها من أجل مساعدة الحكومة ودعمها لتكون أكثر خضوعا للمحاسبة وحماية للمدنيين، لكن واجهتها عقبات مرتبطة بنقص المستخدمين والعتاد ومعاناتها من تحديات لوجيستيكية وعملية صّعبت من مهمتها[4].

---

[1] Security Council (United Nations) Report of The Secretary-General On South Sudan, Op.Cit, p12-13.
[2] Ibid.
[3] Joachim A. KOOPS and Others, Op.Cit, p838.
[4] Ibid.

* أنظر الملحق رقم (04).

4. دعم اتفاق وقف الأعمال العدائية:

من خلال العمل على ضمان تحقُّق التنسيق الملائم مع اللجنة التقنية المشتركة وآلية الرصد والتحقق وأفرقة الرصد والتحقق حسب الاقتضاء، توفير العناصر الأمنية المتنقلة والعناصر الأمنية المكّرسة لحراسة المواقع الثابتة لحماية آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتقديم الدعم لها.

المطلب الثاني: أدوار الفاعلين الإنسانيين

إنَّ نشوب الصراع في جنوب السودان يعد السبب المباشر في تأزم الوضع الإنساني في جنوب السودان، لذلك فقد جاءت الاستجابة الدولية عبر منظمات الإغاثة التي تقودها في المقام الأول بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، تعمل هذه الأخيرة بالتنسيق مع الفاعلين الإنسانيين الآخرين من أجل تقديم المساعدات الإنسانية للكثير من النازحين واللاجئين*.

الفرع الأول: اندماج العائدين

إنَّ الاندماج المحلي في منطقة الخرطوم الكبرى كان الحل الأمثل لأولئك الذين نزحوا داخليا خلال المرحلة الثانية من الكفاح المسلح ضد النظام السوداني. وقد عاش بعضهم هناك واندمجوا بشكل جيد كمواطنين لعدة سنوات وأجيال. وقد أصبح وضعهم بعد الاستقلال محفوفا بالمخاطر خصوصا بعد تعديل السودان لقانون الجنسية لعام 1994 في أعقاب استفتاء ناجح أسفر عن استقلال جنوب السودان. وينّص هذا التعديل على الإلغاء التلقائي للجنسية السودانية "إذا ما كان الشخص قد اكتسب، بحكم القانون أو بحكم الأمر الواقع، على جنسية جنوب السودان"[1].

فحسب قاعدة بيانات المنظمة الدولية للهجرة فإن حوالي 375 ألف جنوب سوداني عادوا إلى جنوب السودان بين سنتي 2010 و2012. ازداد عددهم منذ ذلك التاريخ ليصل

[1] Chaloka BEYANI, "Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons, Human Rights Council", A/HRC/26/33/Add.3, 12 May2014, p 12-13.

إلى قرابة المليون. ويرجع سبب ذلك بالأساس إلى الوضع القانوني غير الواضح في السودان خاصة بعد استقلال جنوب السودان وكذا نشوب الصراعات في المناطق الحدودية مما جعل الظروف المعيشية قاسية وهو ما صعب على الجنوبيين البقاء في السودان[1]، وفي الإطار ذاته، فقد أشرف على عملية استقبال وإدماج هؤلاء العائدين إلى وطنهم، الفاعلين الإنسانيين المتخصصين في شؤون الهجرة بالتعاون مع الشركاء الآخرين.

رغم ذلك، فلا يزال الكثير من العائدين الذين تنحدر أصولهم من جنوب السودان، يفتقرون إلى حل لوضعيتهم كنازحين والتي يعيشونها مثلهم مثل الأفراد النازحين داخليا. كما أنّ سياسة حكومة جنوب السودان المتعلقة بالعائدين قصد تسهيل عودتهم إلى مناطقهم الأصلية هي مقيدة جدّا، على الرغم من بعض الحوافز المقدمة كحرية اقتناء الأراضي[2]، إلا أنّ هذه السياسة تواجهها تحديات كبيرة مرتبطة بتخصيص الأراضي وترسيمها، إضافة إلى الشكوك التي تحوم حول ضمانات أو سندات الحيازة ونقص التزود بالخدمات الأساسية، التي تبقى أكبر العقبات التي تواجه عملية إعادة إدماج العائدين إلى المناطق الريفية.

كما لم تخلو عملية إدماج العائدين من التحديات، ذلك أنه تم الإبلاغ عن ما يقارب 18 ألف عائد تقطعت بهم سبل العبور أو كانوا ينتظرون تخصيص الأراضي لهم في الرنك. بينما يوجد 20 ألف شخص آخر في انتظار إيجاد حل لعملية تخصيص الأراضي في أويل بولاية شمال بحر الغزال. وقد يعزى ذلك إلى عدم توفر الأموال الكافية لكل من حكومة جنوب السودان والجهات الفاعلة الإنسانية لمساعدة العائدين. إضافة إلى سوء شبكة الطرقات وانعدام الأمن الأمر الذي زاد من فترة الانتظار في نقاط العبور[3]. ونظرا لتدفق العائدين، ناضلت المجتمعات الضعيفة في جنوب السودان لاستيعاب الوافدين الجدد مما أضاف عبئا آخر على الموارد الشحيحة التي تمتلكها، فلو كان يُنظر إلى عملية إدماج العائدين على أنه يساهم في

[1] Margaret CHEPTILE, "Humanitarian Actors and Peace Support Operations: A Case of South Sudan", Issue Briefs Series, N 08, International Peace Support Training Centre, December 2014, p 46.
[2] Chaloka BEYANI, Op.Cit, p12.
[3] Margaret CHEPTILE, Op.Cit, p 46 - 47.

إعطائهم فرصة لإعادة بناء سبل معيشتهم والمشاركة بفعالية في عمليات بناء السلام وإدارة الصراع في بلادهم.

الفرع الثاني: مساعدة اللاجئين والنازحين داخليا

مع استعداد جنوب السودان للاحتفال بالذكرى الرابعة لاستقلاله في سنة 2015، قالت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن استمرار الصراع أدى إلى ارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً أكثر من أي وقت مضى، حيث بلغة الأرقام نجد بأن أكثر من 730 ألف شخص فروا إلى البلدان المجاورة وحوالي 1.5 مليون شخص نازح داخليا[1].

1. النازحين داخليا

يشكل النزوح الداخلي في جنوب السودان، أزمة معقدة تؤثر على البلد بأكمله ذلك أن هناك تاريخ طويل لهذه الظاهرة، ويرجع سبب ذلك إلى انعدام الأمن في دول الجوار والعنف الطائفي المسيّس والصراعات المسلحة مع وجود هشاشة في البيئة الأمنية داخليا وإقليميا والهجمات العشوائية ضد المدنيين وغياب المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في ظل وجود بيئة داخلية مواتية للنزوح الداخلي[2].

هذا فضلا عن غياب الاستقرار السياسي وعدم وجود الخطوات الواضحة والشفافة التي يمكن أن تساهم في تحقيق الانسجام والتماسك الداخلي، إضافة إلى افتقار البلاد للتنوع الاقتصادي، خاصة وأن عددا كبيرا من سكان جنوب السودان يعتمدون على سبل العيش في القطاع الرعوي والزراعي بقدر ما يحقق لها حد الكفاف، تجعلها أكثر عرضة للتشرد. إذن هي

[1] "أكثر من 2.25 مليون شخص نازحون حالياً في جنوب السودان وعبر حدوده"، قصص إخبارية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتاريخ 07 جويلية 2015 على الموقع:

http://www.unhcr -arabic.org/559e7ddf6.html#_ga=1.71936278.422551964.1447172086

[2] Chaloka BEYANI, Op.Cit, p 06-07.

كلها عوامل ساهمت ولا تزال تساهم في النزوح الداخلي وتوفر عقبات حقيقة أمام أي إمكانية لإيجاد حلول لها[1].

فيما لا يزال يعاني أولئك الذين شردوا بسبب الصراع، حالة خوف من العودة إلى مناطقهم الأصلية، بسبب العنف الذي اتخذه الصراع وندرة الخدمات الأساسية وغيرها من التهديدات في مناطق النزوح. تلك المخاوف لم تتبد حتى في ظل وجود اتفاق سياسي بين طرفي الصراع والمتعلق بوقف العدائيات والذي تم انتهاكه مرات عدة[2].

تشير الإحصائيات إلى أنَّ أكثر من 100 ألف مدني قد لجؤوا إلى قواعد حفظ السلام لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وذلك منذ ديسمبر 2013، فالأمم المتحدة لم يسبق لها ومنذ فترة طويلة، أن وصلت إلى مثل هذا العدد من اللاجئين إلى قواعدها طلباً للحماية. كما أنّ بقاء عدد كبير من المدنيين في المناطق التي تخضع لسيطرة البعثة، راجع إلى عدم تحسن الوضع الأمني خارج معسكرات الأمم المتحدة والتي تظل غير آمنة بالنسبة للكثير من النازحين[3]، إضافة إلى الظروف المعيشية القاسية بعضها بسبب الاكتظاظ وبعضها بسبب حدوث الفيضانات في جوبا وقاعد بنتيو وكذا صعوبة فرض النظام والقانون، هذا الوضع المتقلّب وغير الآمن صعب من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

من جانب آخر، ساهمت الأعمال العدائية المتواصلة والارتفاع المستمر في انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات المتواصلة في نزوح أعداد إضافية. كما لا تزال تعاني برامج مساعدة اللاجئين من نقص كبير في التمويل لاسيما في المناطق المتضررة من الصراع. حيث كان كل من المفوضية وحوالي 38 شريكاً لها في حاجة ماسة لأكثر من 810 مليون دولار أميركي لحماية ومساعدة ما يصل إلى 821 ألف لاجئ من جنوب السودان في إثيوبيا وكينيا

---

[1] Ibid, p 06-07.
[2] "Uprooted by Conflict South Sudan's Displacement Crisis", International Rescue Committee, Op.Cit, p 07.
[3] Ibid, p 13.

والسودان وأوغندا. لكن هذا النداء المشترك بين الوكالات ممول فقط بنسبة 13% (حوالي 102 مليون دولار أميركي)[1].

بينما يبقى تعزيز دور البعثة في حماية المدنيين محدودا بسبب ثلاثة عوامل رئيسية، الأول هو نقص عدد الجنود الذين يمكن نشرهم خارج قواعد البعثة وبالتالي محدودية القدرة العسكرية واللوجستية للبعثة في مجال حماية المدنيين، ثم عجز البعثة في تنفيذ قراراتها من خلال هيكل قيادة موحد وهو التحد الثاني. وهي قضية شائعة في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والبعثة بعد تمديد تواجدها بجنوب السودان. وهي مرتبطة أساسا بضعف الرقابة الداخلية، حيث تثار تساؤلات عديدة بشأن استمرار تأخر ردود الفعل تجاه المدنيين الذين يقعون تحت طائلة التهديد الوشيك بالعنف، خاصة في ظل تراجع تحرك جنود البعثة خارج قواعدها أثناء عمليات الصدام الفعلي. حيث تكررت الحوادث التي تم فيها اختطاف المدنيين أمام أنظار قواعد البعثة بسبب ضعف سرعة الاستجابة لمثل هذه الحوادث.

المحدودية الثالثة ليست متعلقة ببعثة الأمم المتحدة نفسها، وإنما بأطراف الصراع، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية والمعارضة جعلت مهمة البعثة أكثر صعوبة بسبب الانتهاكات المتكررة للاتفاق المتعلق بوضع قوات البعثة. وهو الاتفاق الذي ينصّ صراحة على أنه باستثناء السفر الجوي - الذي يجب أن يتوافق مع الإجراءات الوطنية والدولية للطيران- فإن البعثة تتمتع بحرية كاملة وغير مقيدة في الحركة بدون تأخير في جميع أنحاء جنوب السودان بأقصر الطرق الممكنة، دونما الحاجة للحصول على تصاريح سفر أو ترخيص أو إشعار مسبق.

2. مساعدة اللاجئين

أصبحت جنوب السودان واحدة من الدول الرائدة في استضافة اللاجئين في أفريقيا، ففي السنوات الأخيرة استقبلت لاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق.

نتيجة لهجمات جيش الرب للمقاومة. حيث يستمر اللاجئين في الحصول على الاحتياجات الأساسية في ثلاثة معسكرات في ولايات وسط وغرب الإستوائية[1]. بالإضافة إلى ذلك، واصل جنوب السودان استقبال اللاجئين القادمين من السودان الذين بلغ عددهم حوالي 250 ألف شخص، وغالبية هؤلاء من ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان[2].

هذا في الوقت الذي لا تزال فيه جنوب السودان تعتمد على الدعم الدولي خاصة ما تعلق منها بمسؤولية الحماية. وفي غالب الأحيان، يكون اللاجئين عرضة للتجنيد في الميليشيات المسلحة، هذا الوضع من المرجح أن يؤثر على الاستقرار في البلد المضيف. لذا كان هدف الفاعلين الإنسانيين من تقديم المساعدة الإنسانية هو تحسين المستوى المعيشي للاجئين مما يجعلهم أقل انخراطا في الأنشطة التي يمكن أن تضر بالسلام والاستقرار في البلد المضيف[3].

المطلب الثالث: العوائق التي تواجه الفاعلين الإنسانيين

يواجه الفاعلين الإنسانيين في جنوب السودان تحديات جمة لاسيما ما تعلق منها بالقيود البيروقراطية والعوائق الأمنية وتلك المتعلقة بالنية التحتية، فلقد أصبح جنوب السودان في ظل هذا الصراع من أصعب المناطق في العالم إعاقة لجهود الفاعلين الإنسانيين، خاصة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لجمهورية جنوب السودان التي تعرضت العديد من قواعدها لهجمات عسكرية بالإضافة إلى استمرار سقوط الضحايا من أفرادها على يد مسلحين يحسبون على أحد طرفي الصراع.

[1] Margaret CHEPTILE, Humanitarian Actors and Peace Support Operations: A Case of South Sudan, Op.Cit, p 47.

[2] قصص إخبارية، "أكثر من 2.25مليون شخص نازحون حالياً في جنوب السودان وعبر حدوده"، المرجع السابق.

[3] Margaret CHEPTILE, Op.Cit, p 47-48.

الفرع الأول: العوائق البيروقراطية

تشكل البيئة التنظيمية والبيروقراطية في جنوب السودان مصدر قلق رئيسي باستمرار أمام الأنشطة الإنسانية، حيث يواجه عمال الإغاثة زيادة كبيرة في العوائق البيروقراطية منذ نيل البلاد استقلالها. حيث لم يكتمل عملية بناء هياكل الحكم والسياسة العامة والتي لا تزال في بداياتها، ويبقى من الصعب العمل في ظل بيئة تشهد عملية صياغة قوانين تسجيل المنظمات غير الحكومية والعمل والهجرة[1].

بالموازاة مع ذلك، هناك شعور متزايد من قبل العاملين في المجال الإنساني، يعتبرون من خلاله بأنَّ السلطات تقوض عمداً هامش عملهم المتعلق بالأنشطة الإنسانية، تعزى تلك العوائق البيروقراطية إلى عجز هياكل الحكم ومحدودية القدرات والمحاولات المتعددة للسيطرة على المساعدات الإنسانية أو تحويل ا تجاهها إلى منحى آخر غير الغرض الذيصُدِرت من أجله[2].

علاوة على ذلك، فقد أشارت الوكالات الإنسانية الدولية مرات عدة إلى الصعوبات المتزايدة في الحصول على التأشيرات وتصاريح العمل. وما يلفت الانتباه، هو أنَّ حجم العوائق البيروقراطية قد تزايد بكثرة منذ حصول جنوب السودان على استقلالها في عام 2011. فعلى سبيل المثال، تم تسوية نصف طلبات التأشيرة في غضون شهر في أوائل عام 2011، غير أنّ المسح الذي أجراه منتدى المنظمات غير حكومية في جنوب السودان، أشار إلى أن 40٪ من طلبات الحصول على تصاريح عمل المنظمات غير الحكومية قد استغرق معالجتها مدة ثلاثة أشهر في عام 2012[3].

يفسر ذلك كله بضعف القدرات المؤسساتية والبشرية، فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية يعد نصف المناصب في الوزارات غير مفتوحة لشغلها لأنّ 50% من الموظفين ليس

[1] Wendy FENTON and Others, "Humanitarian Exchange ", Humanitarian Practice Network, London, n 57, May 2013, p 06.
[2] Ibid.
[3] Margaret CHEPTILE, Op.Cit, p 49.

لديهم التعليم الابتدائي. فيما هناك عدد من الموظفين الحاليين ليست لديهم الخبرة المهنية الكافية لشغل الوظائف ويعانون صعوبات في التواصل باللغة الإنجليزية، التي تعد اللغة الرسمية في الإدارة، وهناك حاجة ماسة للتكوين وللمساعدة التقنية ودعم طويل المدى في جميع مستويات الإدارات المركزية والولايات. هذه الوضعية تشكل عائقاً أمام فعالية الدولة من حيث التزود بالخدمات. لذلك وبسبب نقص القدرات الذي تعاني منه جنوب السودان، فإنَّ 80% من الخدمات الأساسية تقوم بتزويدها المنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة[1].

ولقد شهدت الوكالات الإنسانية تأخيراً في تقديم المساعدات إلى السكان المحتاجين في جميع أنحاء البلاد. ففي إقليم مابان على سبيل المثال، يجادل العاملين في المجال الإنساني بأن العقبات البيروقراطية قد جعلت من المستحيل تقديم المساعدة اللازمة لعشرات الآلاف من اللاجئين الذين استضافهم الإقليم. هذا بالرغم من المحاولات التي بذلت من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية للاستجابة لهذه المطالب في ظل التهديدات وحوادث العنف[2].

الفرع الثاني: انعدام الأمن

تواجه عمليات التوصيل والتسليم الفعلي للمساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين من الصراع في جنوب السودان، تحديات كبيرة بسبب انعدام الأمن. وفي الواقع، هناك تقديرات تتحدث عن أن أكثر من 60٪ من قيود وصول المساعدات الإنسانية في جنوب السودان خلال سنة 2012، كانت تعزى إلى العنف المباشر والتهديدات ضد العمال أو الأصول

[1] "Sudan du Sud: Document de Stratégie Pay Intérimaire 2012-14", Groupe de La Banque Africaine de Développement, Département Régional, Octobre 2012, p 11.

[2] Wendy Fenton, Sara Pantuliano and Matthew Foley, Op.Cit, p 07.

المتعلقة بالمجال الإنساني. ومرد ذلك أن جنوب السودان تعد واحدة من أكثر المناطق في العالم خطورة على العاملين في المجال الإنساني[1].

لذلك وبسبب تدهور الوضع الأمني في جنوب السودان، لم تكن الوكالات الإنسانية قادرة على تقديم المساعدة في بعض المناطق المعرضة للصراع، على غرار أعالي النيل وأجزاء من بحر الغزال. حيث تشير تقارير عديدة إلى أنَّ هناك تعليقاً دورياً للأنشطة الإنسانية وفي حالات أخرى سجل حالات انسحاب مؤقت للعمال بسبب انعدام الأمن. بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الألغام والذخائر لا تزال تسبب قلق متزايدا للمنظمات الإنسانية في البلاد[2].

الفرع الثالث: القيود البيئية والمتعلقة بالبنية التحتية

يعد ضعف البنية التحتية والقيود البيئية من بين أصعب التحديات اللوجيستية التي تواجهها الوكالات الإنسانية، ذلك أنَّ حالة الطرقات السيئة للغاية والتي قطع منها حوالي 60 % خلال الفصل الماطر، جعلت احتمالات الوصول قليلة جداً أو غير ممكنة أصلا لاسيما تلك المؤدية إلى المواقع الرئيسية للاستجابة الإنسانية، علاوة على ذلك، فقد تسببت الفيضانات في ترك مجموعة كبيرة من اللاجئين والأفراد النازحين داخليا للمواقع التي يقيمون بها[3].

من جانب آخر، فإن سوء البنية التحتية لاسيما حالة الطرقات منها وكذا ارتفاع تكاليف الوقود أدت إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق، وتأجلت بذلك عمليات نقل الإمدادات الطبية المستعجلة لتزويد المناطق التي تعاني من مخاطر كبيرة، وذلك بسبب الفيضانات ومحدودية شبكة الطرقات. ويطرح هذا الوضع مشاكل لوجستيكية وخيمة على تنفيذ الاستجابة الإنسانية مما جعلها عملية مكلفة وصعبة للغاية في دولة جنوب السودان[4].

---

[1] Ibid, p 06.
[2] Ibid.
[3] Margaret CHEPTILE, Op.Cit, p 50-51.
[4] Ibid, p p 50-51.

ذلك أنَّ استمرار الحرب الأهلية لعقود طويلة، أدى إلى تدمير البنية التحتية الأساسية في جنوب السودان وكذا القسم الأكبر من طاقتها الإنتاجية، ومن ثم أصبح العجز الحالي للبنية التحتية الأساسية يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام تطوير الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي المستدام للبلاد[1]، وتحقيق النمو الزراعي والأمن الغذائي وأعاقت قدرة الدولة على التحول إلى نظام حكم فعال، وتوفير الأمن والخدمات الأساسية لمواطنيها[2].

أما الاستجابة لهذا الضعف المسجل في البنية التحتية، فقد حاز على اهتمام الجهات الدولية الفاعلة في جنوب السودان منذ سنة 2004، حيث عمل برنامج الغذاء العالمي على إصلاح آلاف الكيلومترات من الطرق، في حين أن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية أقامت مشروع خدمات البنى التحتية في السودان، الذي يعمل بالتعاون مع حكومة جنوب السودان لتجهيز البنية التحتية الحيوية في قطاعات الطاقة والنقل والمياه. علاوة على ذلك، كان يهدف هذا المشروع إلى زيادة قدرة الوكالات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الطرق وكذا تخطيط وتنفيذ الأنشطة الفعالة لتطوير البنية التحتية والنقل[3].

خلال سنة 2012، بدأت بريطانيا العمل مع شركاءها الدوليين على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهولندا والإتحاد الأوروبي للاستثمار في تطوير البنية التحتية للدولة. حيث استثمرت بريطانيا حوالي 50 مليون جنيه إسترليني في صندوق الإنعاش، بقيادة جنوب السودان ويسيره برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، يهدف إلى معالجة المشاكل الأمنية وتقوية هياكل الحكم وتحسين المستوى المعيشي في الولايات الأكثر عرضة للصراع آنذاك[4]. ورغم كل هذه الجهود إلا أنّ البنى التحتية لا تزال دون مستوى التوقعات، وذلك بسبب سوء التسيير وانتشار الفساد وحدوث الفيضانات من حين لآخر.

---

[1] "Sudan du Sud: Document de Stratégie Pay Intérimaire 2012-14", Op.Cit, p12.

[2] "South Sudan: Prospects for Peace and Development", House of Commons International Development Committee, Fifteenth Report of Session 2010 -12", 12 April 2012, p 60, London.

[3] Caio Cesar PACCOLA JACON and Others, "Nation-Building in South Sudan: Past Struggles and Current Challenges", Op.Cit, p 517.

[4] "South Sudan: Prospects for Peace and Development", Op.Cit, p 60.

إضافة إلى كل ذلك، تواجه دولة جنوب السودان عددًا من المشاكل المتعلقة بتغير المناخ والبيئة، بما في ذلك استغلال الموارد الطبيعية والاستخراج غير المنتظم للنفط. هذه العوامل لها تأثير على الموارد الطبيعية في البلاد وسبل معيشة المجتمعات الجنوبية التي تعتمد بصفة أساسية على هذه المصادر.

خلاصات ونتائج الفصل الثالث:

شكل الصراع الذي نشب في أواخر ديسمبر عام 2013، منعرجا خطيرا في طريق بناء الدولة في جنوب السودان، ويعود سببه إلى الخلافات السياسية بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان حول إدارة شؤون البلاد إضافة إلى الفشل في إدارة حالة الإحباط المتزايدة لدى شرائح واسعة من المجتمع، المطالبة بحقها في تمثيل عادل ومنصف وتعزيز مشاركتهم على مستوى الحكومة والولايات.

هذا الصراع الذي تعددت أبعاده وتداخلت فيما بينها، نجم عنه آثارا سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية وخيمة، حيث ورغم سعي المجتمع الدولي إلى وقف الصراع من خلال دعوة أنصار الرئيس سالفا كيير من جهة وأنصار نائبه رياك مشار من جهة أخرى، للانخراط في جهود السلام التي تقوم برعايتها منظمة الإيغاد بعقدها عدة جولات تفاوضية. إلاّ أنّ تصلب موقف طرفي الصراع وتفضيلهما للخيار العسكري وغياب موقف إقليمي ودولي قوي من الصراع قد حال دون وقف أعمال العنف هناك.

أما فيما يتعلق باستراتيجيات بناء الدولة في جنوب السودان القائمة على إصلاح الحركة الشعبية، محاربة الفساد، النهوض بالقطاع الأمني للتصدي للتوترات الحدودية والعنف الطائفي، وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد بدل الاعتماد المفرط على قطاع النفط، كلها تعقدت بفعل الصراع وزادت سوءا بسبب الأزمة السياسية والإنسانية.

كذلك ساهم الصراع في تعطيل الجهود الرامية لبناء دولة تؤدي وظائفها باستقلالية، حيث لم تضطلع الدولة بمسؤولياتها تجاه مواطنيها بإخفاقها في تبني مشروعات وطنية يمكن من خلالها إذابة الفوارق الطبقية والاختلافات الأثنية والثقافية التي تميز المجتمع. ليس هذا فحسب بل تبنى النظام الحاكم سياسات إقصائية وتمييزية ضد الجماعات الأضعف حيث حرمتها من نصيب عادل من

الثورة والسلطة، وهو ما اضطرها لأن تعود إلى الولاءات الضيقة والانتماءات القبلية والجهوية وذلك بالخصم من رصيد الدولة الوطنية ككل.

أما جهود الفاعلين الإنسانيين، خاصة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لجمهورية جنوب السودان لحفظ السلام على غرار حماية المدنيين وتهيئة الظروف الملائمة لتوصيل المساعدات الإنسانية والتكفل بالنازحين داخليا واللاجئين، قد واجهتها عقبات بيروقراطية ولوجيستيكية متعلقة أساسا بضعف البنية التحتية وغياب الأمن، مما أدى إلى تعطيل جهود التنمية وبناء السلام هناك، خاصة في ظل الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان واستمرار أزمة الغذاء وانتشار الفقر والمجاعة.

خاتمة:

تناولت الدراسة من خلال فصولها الثلاث إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان، بالبحث في السياق العام الذي تبلورت فيه معالم الدولة الحديثة وكذا تعقيدات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، ثم تطرقنا بعدها إلى الصراع الذي نشب أواخر سنة 2013، وما ألقاه من تأثيرات وإنعكاسات على مسار بناء الدولة بالتركيز بصفة خاصة على الحكم والتدخل الدولي لحفظ السلام وبناء الدولة في جنوب السودان. وبعد محاولتنا التحقق من صحة الفرضيات التي قمنا بصياغتها. قد خلصنا إلى مجموعة من الخلاصات والنتائج كإجابة عن الإشكالية المركزية للبحث.

أما بخصوص السياسة البريطانية تجاه الجنوب فإنّها عملت على محاولة جعله منطقة معزولة حتى لا يستطيع الشماليين الوصول إليها إلا بإذن مسبق، وبالموازاة مع ذلك عملت على تطوير هوية جنوبية منفصلة عن الشمال، تعمقت بإخفاق مشروع الدولة الوطنية في السوادن بعد الاستقلال، وعدم قدرته على تحقيق الاندماج القومي بين مختلف تكويناته الثقافية والأثنية. إضافة إلى عدم استقرار الأنظمة التي تداولت على الحكم في السودان وغلبة الطابع العسكري عليها وانتشار الفساد وغياب المساءلة والمحاسبة، هي كلها عوامل أسهمت في قيام الحرب الأهلية في الجنوب.

على إثر ذلك تبلورت معالم الحركة الانفصالية في الجنوب تحت مسمى الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي كثفت نشاطاتها داخليا من خلال حشد الأنصار والمؤيدين، وفي الخارج سعت للحصول على الدعم اللوجيستيكي إضافة إلى التعاطف الدولي. وبعد العديد من جولات التفاوض مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان برعاية منظمة الإيغاد، استطاعت الحركة أن تحصل على مبدأ حق تقرير المصير الذي نصت عليه اتفاقية السلام الشامل التي منحت الجنوبيين حكما شبه ذاتي. مع تأكيد الاتفاقية على ضرورة جعل الوحدة جاذبة بين

طرفا الاتفاقية. لكن المرحلة الانتقالية لتنفيذ بنود الاتفاقية، تميزت بحصول العديد من الخلافات بين الجانبين، حيث اتهمت الحركة الشعبية السودان النظام السوداني بفشله في إعادة الإعمار في الجنوب وتحقيق التنمية وتهميش الجنوبيين.

بينما تركز النقاش على السلطة والثروة والصراع والهوية والمواطنة والوحدة وبناء النسيج الاجتماعي للدولة الجنوبية، وهي مسائل حضرت في اتفاقية السلام الشامل، لكن لم يتم مناقشتها بشكل جدي من قبل النخب في الفترة التالية لتوقيع الاتفاقية، في الوقت الذي تم فيه إغفال الحوارات الوطنية وهو ما ترك المجال أمام النخب العسكرية للسيطرة على مقاليد الحكم هناك.

إضافة إلى ذلك، فإنّ التعدد الثقافي والأثني الذي يتسم به مجتمع جنوب السودان في ظل غياب هوية وطنية منسجمة بسبب صعوبات الاندماج لكثير من الجماعات والميليشيات وحركات التمرد، مشاكل المواطنة، الإخفاق في تحقيق التنمية، وغياب الأمن زادت من تأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويعبر عن ذلك حجم أحداث العنف التي شهدتها البلاد على إثر الصراع الذي بدأ أواخر العام 2013، الذي وإن بدى كصراع على السلطة، إلا أنه يحمل في طياته صراعا عميقا بين مختلف الجماعات الأثنية على الموارد، وتعبيرا منها على حجم التهميش الذي تعاني منه خاصة في ظل سيطرة مجموعة صغيرة تستفرد بالحكم والثروة، بالإضافة إلى الفقر الذي لمس شرائح كبيرة من المجتمع، كل ذلك كان سببا في وجود أزمة ثقة وغياب علاقة سليمة بين الدولة والمجتمع، وهذا ما أعاق مسار بناء الدولة الأمة في جنوب السودان.

هذا الصراع الذي تعددت أبعاده وتداخلت، نجد فيه بأنّ القوات العسكرية سواء تلك التي تقاتل إلى جانب الحكومة أو إلى جانب المعارضة المسلحة، تعاني من غياب الترابط والتنسيق فيما بينها الأمر الذي صعب من مهمة القيادة والتحكم، وأدى إلى إرباك كبير للعديد من قواتها العسكرية في ساحات القتال.

كذلك أدى فشل حكومة جنوب السودان على مختلف الأصعدة، إلى حدوث الأزمة السياسية والإنسانية ويرجع سبب ذلك إلى عجز النخب السياسية وفشلها في التصدي للتحديات الداخلية والخارجية التي واجهت ولا تزال تواجهها الدولة، بالإضافة إلى عدم كفاءتها في إدارة حالة الإحباط المتزايدة لدى شريحة واسعة من السكان. هذا الإخفاق لمس جميع المستويات الإدارية والسياسية في المجتمع. وقد أدركت حكومة جنوب السودان وبعض شركائها الدوليين هذا العجز في الحكم منذ عام 2005، لكن تم التغاضي عن ذلك، ليس فقط من قبل النخبة السياسية والعسكرية، ولكن أيضا من قبل شركائها الدوليين. وقد ساهمت هذه الحقيقة في الأزمة السياسية الراهنة - سواء داخل الحزب أو الحكومة - عن طريق منع إقامة حوار موضوعي بين المسؤولين والمواطنين حول شكل الدولة الذي يمكن تصوره لجنوب السودان.

ويبدو واضحا أن الصراع والذي بدأ في شكل صراعا على السلطة وتطور فيما بعد إلى صراع مسلح يوشك إلى أن يصل إلى حرب أهلية تتخذ طابعا اثنيا، يعكس ذلك عدم رضا الكثير من الجماعات الأثنية على نسبة تمثيلها في المؤسسات السياسية والإدارية ولا ينطبق هذا على الحياة السياسية فحسب، بل وحتى في القطاع الأمني الذي يغلب عليه الطابع الأثني في تقلد المناصب والوظائف لاسيما في الجيش وعناصر الشرطة التي تحوز فيهما قبيلة الدينكا على أغلب الوظائف.

في السياق ذاته، يواجه نظام الحكم في جنوب السودان إشكاليات التعامل مع تبعات الأزمات المزمنة المتراكمة منذ ما قبل الاستقلال وبعده بمستوياتها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا. حيث لم تكن الدولة مهيأة لمرحلة الاستقلال ولم يكن هناك تحضير مسبق لها. فقد ظل النقاش الدائر حول قدرة الحركة الشعبية لتحرير السودان على اقتسام الثروة والتزود بالخدمات بشكل عادل وإخفاقها في إعطاء الأولوية للإدارة والتنمية المحلية واستشراء الفساد وتوظيفه في معادلة الحفاظ على ميزان القوى السياسي القائم. كما يمكن إرجاع إخفاقات

النظام الحاكم في جنوب السودان إلى الثقافة السياسية السائدة بين أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان خاصة في تسوية الخلافات بينها التي تتخذ في كثير من الأحيان طابعا عنيفا. إضافة إلى غلبة الطابع الشمولي على النظام السياسي ونقص انفتاحه. وهو ما قوض المؤسسات السياسية للبلد ككل.

زد على ذلك، فإنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان تعاني من الانشقاقات الداخلية ضاعفت من غياب الرؤِية المشتركة. ويعملون فرديا بدون وجود تنسيق فيما بينهم، حيث قادت إلى التعارض مع المطامح الشعبية، مما كان سببا في نشوب الصراع الذي حمل في طياته صراعا بين هذه النخب على السلطة والموارد، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل فشلت هذه النخب في إيجاد حل للصراع الذي نجم عنه خسائر مادية وبشرية كبيرة في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية، بسبب تصلب موقف طرفي الصراع وعدم اتفاقهما على المسائل المتعلقة بالحكومة الانتقالية ومسألة الفدرالية.

كما أنَّ العلاقات بين السودان وجنوب السودان لا تزال تشكل تحديا وتهديدا للسلم والأمن في المنطقة، وكذا الاستقرار عبر حدود كلتا الدولتين، وذلك راجع إلى حركات التمرد في السودان، خاصة في جنوب كردفان والنيل الأزرق في ظل مزاعم بتحالف هذه الحركات مع جنوب السودان، هذه الأخيرة تضم العديد من الميليشيات المسلحة التي لطالما شكلت إلى جانب العنف الأثني وانتشار الأسلحة والتوترات عبر الحدود مصدر تهديد حقيقي للأمن في البلاد.

لذلك يعتبر الانفلات الأمني من بين أكبر التحديات التي تعترض طريق بناء الدولة في جنوب السودان، ذلك أنّ تاريخ المجتمعات الجنوبية حافل بحوادث العنف الطائفي والصدامات المسلحة بين الميليشيات العسكرية إضافة إلى التوترات عبر الحدود، فرغم الإصلاحات التي أجريت على القطاع الأمني على غرار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلا أن التحيز في نزع السلاح وحدة المنافسات بين الجماعات القبلية حول السلطة والثروة كلها عوامل تشكل عقبات أمام النهوض بهذا القطاع الذي أبان عن هشاشة كبيرة خاصة في ظل تفاقم الصراع واتساع مداه، حيث أصبح من غير الممكن كبح عناصر الأطراف المتحاربة وجعلها تنصاع للدعوات التي أطلقها المجتمع الدولي التي دعت إلى تناسي الأحداث الماضية وتغليب لغة الحوار بدل العنف لدفع جهود السلام نحو الأمام تحت رعاية منظمة الإيغاد. حيث انتهك اتفاق وقف إطلاق النار والعدائيات أكثر من مرة في ظل رفض العديد من المسلحين ترك السلاح.

كذلك تدهورت الأوضاع الاقتصادية بفعل الآثار المدمرة للصراع وتعطل بذلك إنتاج البترول الذي يشكل النسبة الأكبر من الموازنة العامة للدولة، في الوقت الذي اضطر فيه الكثير من المستثمرين لمغادرة البلاد بسبب عدم استقرار الأوضاع مما أدى بالدولة إلى التخلي عن مخططات الاستثمار وهو ما أعاق في المحصلة النهائية الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والاندماج الإقليمي.

أما الأزمة الإنسانية في جنوب السودان فقد زادت الأوضاع الداخلية سوءا، حيث تعطلت الجهود المحلية والدولية لتعزيز حفظ السلام وبناء الدولة بسبب وجود عدة عقبات لوجيستيكية وبيروقراطية وأمنية تعمقت بسبب استفحال الصراع المسلح الذي تعددت انعكاساته وتأثيراته، مما أدى إلى تقويض استراتيجيات التحول من الصراع إلى بناء السلام.

إجمالا يمكن القول بأنّه نتيجة لانعدام الإستقرار السياسي واستفحال الصراع في ظل هشاشة مؤسسات الدولة في جنوب السودان كلها عوامل أسهمت في إضعاف العمليات السياسية الرامية إلى تعزيز قدرات الدولة وتطلعات المواطنين في الوصول إلى التوازن. فيما ترتبط هشاشة الدولة أساسا باستغلال الانقسامات العرقية وتلك المتعلقة بتوزيع الموارد وضعف البنى التحتية، إضافة إلى استمرار سياسة التهميش والإقصاء لبعض الجماعات الأثنية. الأمر الذي شكل مزيدًا من العراقيل أمام العمليات الشاملة لبناء الدولة.

قـائمة الملاحـق

الملحق رقم (01): التوزيع القبلي في جنوب السودان

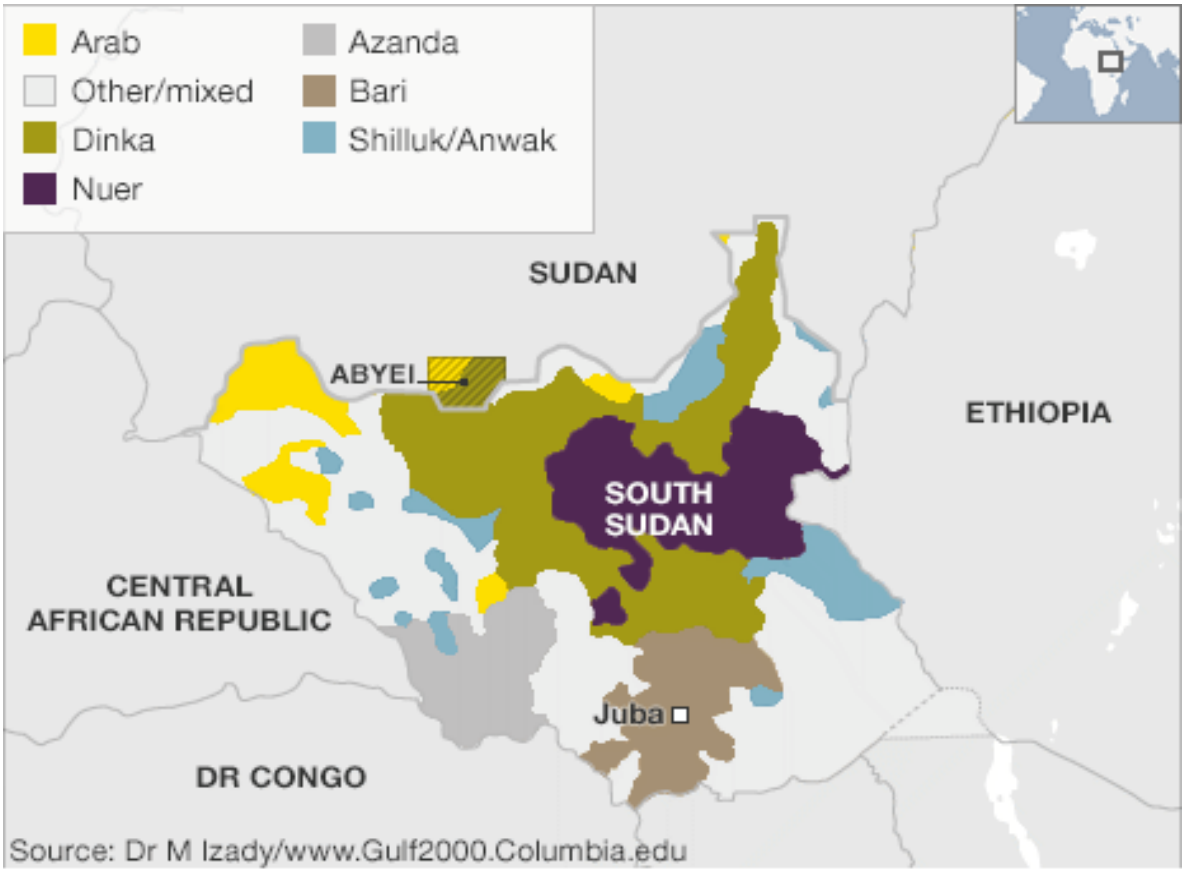

Source: Dr M Izady/www.Gulf2000.Columbia.edu

الملحق رقم (02): النفط في جنوب السودان

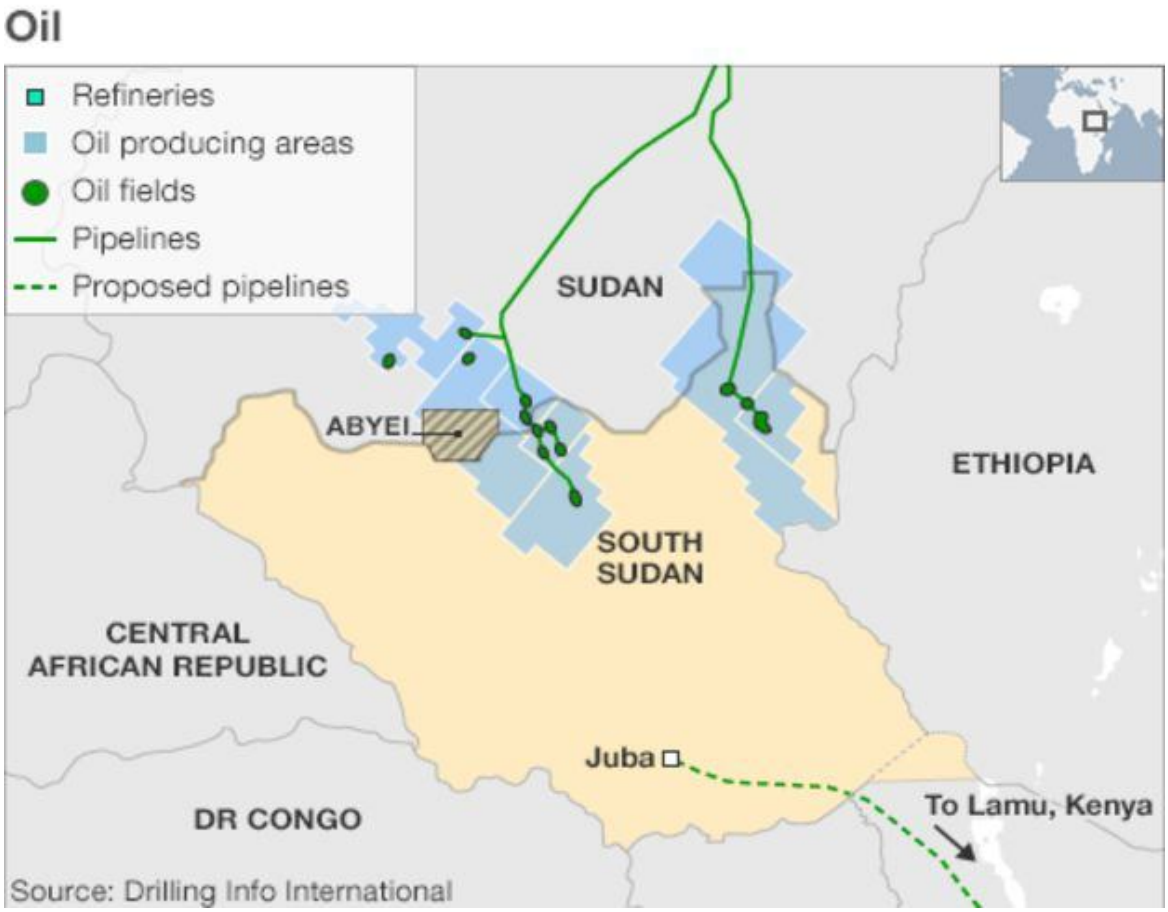

Source: Driling Info International

الملحق رقم (03): الأزمة الغذائية في جنوب السودان

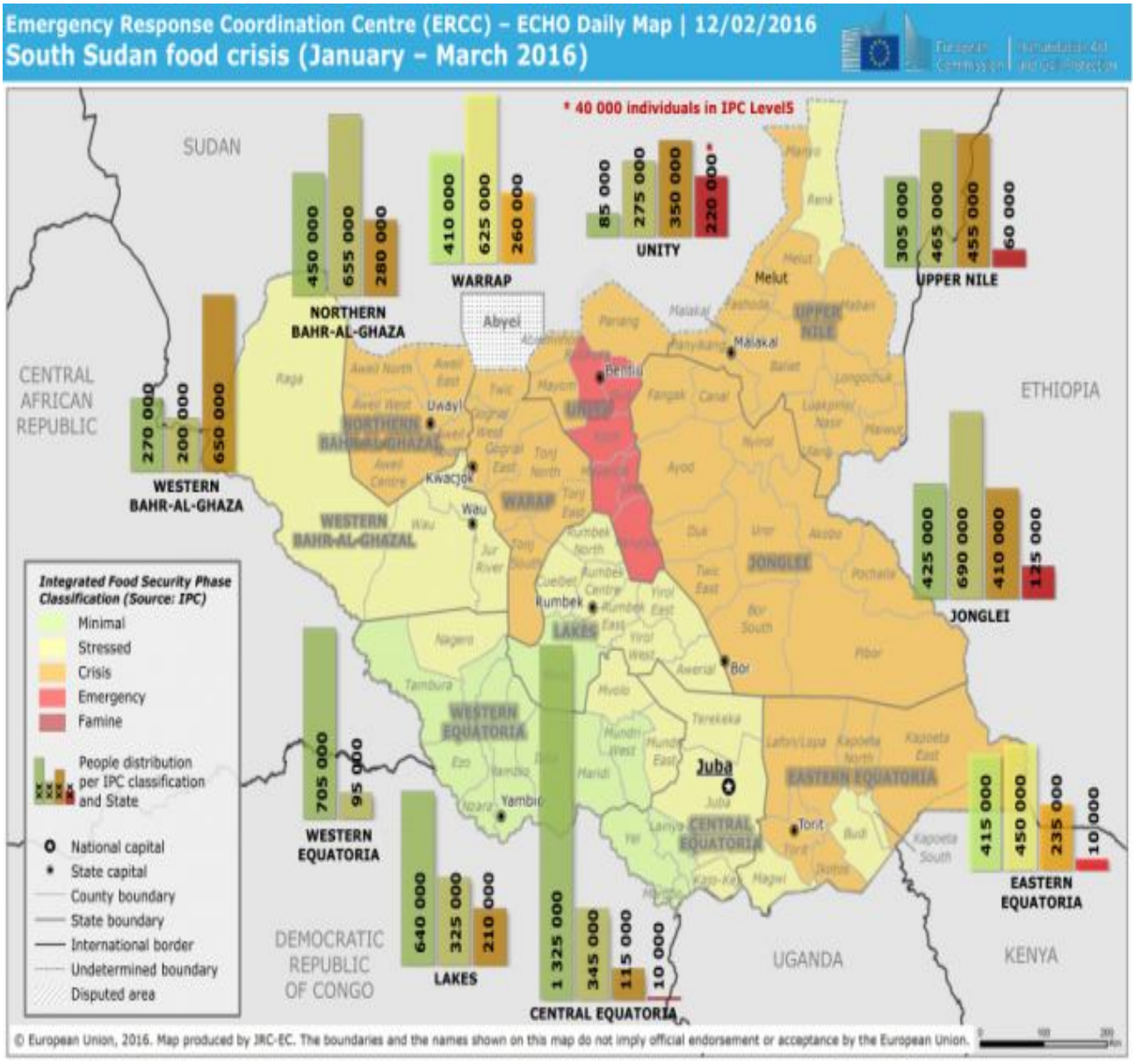

Source: MAP from European Commission's Directorate-General for European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations

الملحق رقم (04): توزيع اللاجئين والنازحيين داخليا في جنوب السودان

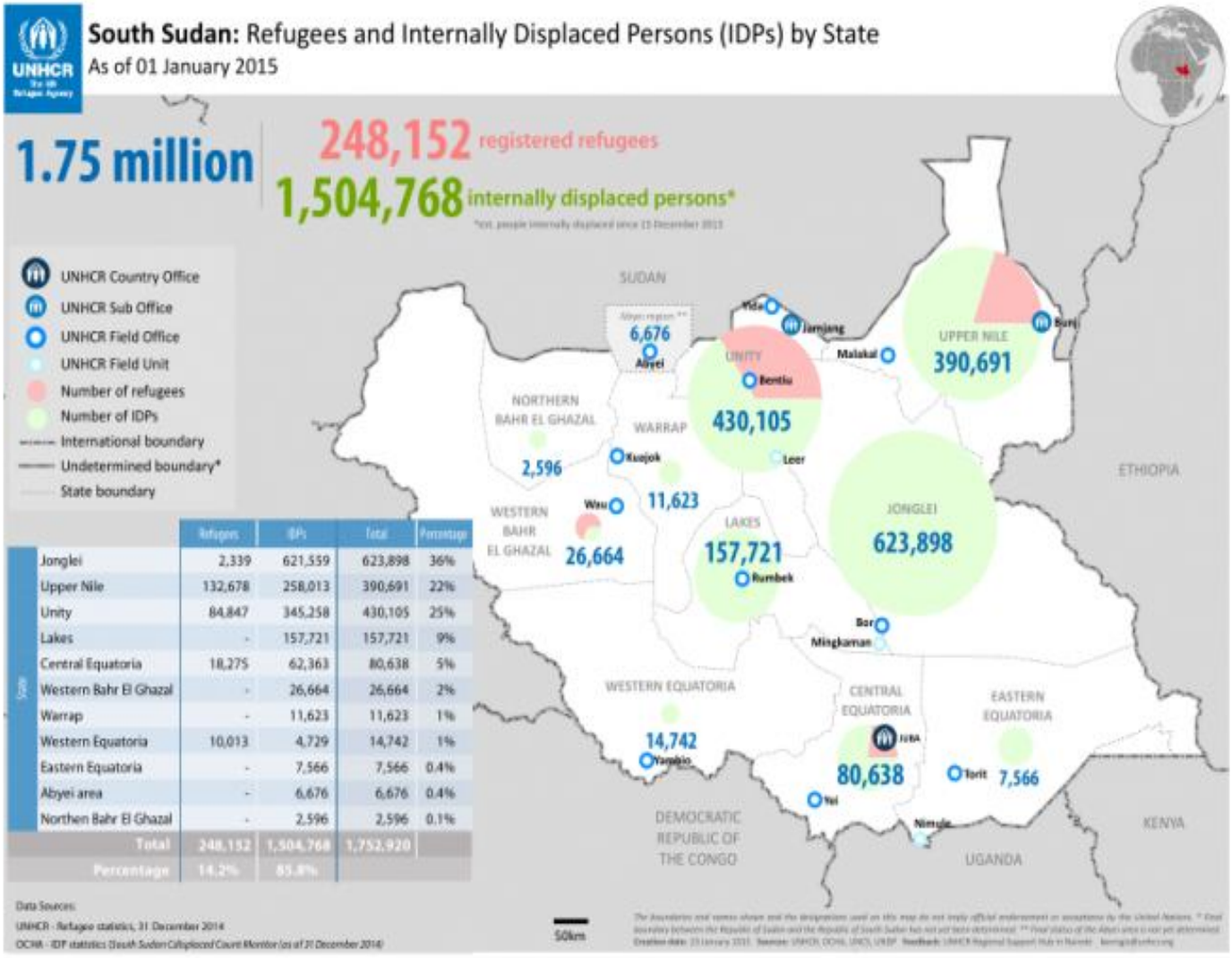

State	Refugees	IDPs	Total	Percentage
Jonglei	2,339	621,559	623,898	36%
Upper Nile	132,678	258,013	390,691	22%
Unity	84,847	345,258	430,105	25%
Lakes	-	157,721	157,721	9%
Central Equatoria	18,275	62,363	80,638	5%
Western Bahr El Ghazal	-	26,664	26,664	2%
Warrap	-	11,623	11,623	1%
Western Equatoria	10,013	4,729	14,742	1%
Eastern Equatoria	-	7,566	7,566	0.4%
Abyei area	-	6,676	6,676	0.4%
Northen Bahr El Ghazal	-	2,596	2,596	0.1%
Total	248,152	1,504,768	1,752,920	
Percentage	14.2%	85.8%		

Source: UNHCR - Refugee statistics, 31 December 2014
OCHA - IDP statistics (South Sudan Cdisplaced Count Monitor (as of 31 December 2014)

قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- إبراهيم بغدادي عبد السلام، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

2- أنجلس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الجزائر: دار القصبة للنشر، ط2، 2004.

3- أحمد الشيخ الفادني عبد الرحمن، السلام الوحدة وتأسيس النهضة (رؤية تحليلية)، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، ط3، 2005.

4- ألير آبل (ترجمة محمد سعيد بشير) ، جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود، ، لندن: دار ميدلايت، 1992.

5- البحيري زكي، مشكلة جنوب السودان بين التراث التاريخي والتطورات السياسية ، القاهرة : دار النهضة، 1995.

6- بشير المغيربي محمد زاهي، قراءات في السياسة المقارنة –قضايا منهاجية ومداخل نظرية- بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1998.

7- بعلبكي أحمد وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

8- بعلبكي أحمد وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

9- توفيق إبراهيم حسنين، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

10- الحاج علي أحمد حسن وحمدي عبد الرحمان، المشهد السياسي جنوب السودان: مخاطر النزاعات الانفصالية في العالم الإسلامي، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2010.

11- حاشي يوسف، في النظرية الدستورية، بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2009.

12- حمادي الدليمي حافظ علوان، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001.

13- حمد أحمد أبوطه أسامة، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2015.

14- خالد عبد العزي، جنوب السودان إلى أين، القاهرة: دار النهضة، 2005.

15- خروع أحمد، دولة القانون في العالم العربي الإسلامي، بين الأسطورة والواقع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

16- خليل فؤاد، الماركسية في البحث النقدي: الراهنية، التاريخ، النسق، بيروت: دار الفارابي، 2010.

17- دينق فرانسيس، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999.

18- رأفت إجلال وآخرون، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

19- رشاد القصبي عبد الغفار، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط2، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

20- رشدي البخاري عباس، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مؤسسة الأهرام 1993.

21- شقير نعوم، جغرافيا وتاريخ السودان، الخرطوم : دار عزة للنشر، 2000.

22- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، ب م ن ، 1997.

23- الشيخ سيد أحمد عبد الله، مستقبل اقتصاديات النفط السوداني في إطار بروتوكول قسمة الثروة، الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، 2005.

24- الصديق عمر الأمام حذيفة، التطورات التاريخية لمشكلة الجنوب، الخرطوم : مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 1998.

25- صالح أبو مطاري محمد، مستقبل السودان في ظل اتفاق السلام الشامل، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2015.

26- صالح موسى عباس، مسار الحكم المحلي في السودان: الماضي ورؤية مستقبلية، السودان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 2007.

27- عامر حاج ميلود، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

28- عبد الرحمن حسن حمدي، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

29- عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، الصراعات والأزمات الدولية –نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة ب م ن، ب س ن.

30- عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- إنجليزي)، ب س ن، ب م ن.
31- عبد الله آدم أحمد، السودان نموذج التمازج والتعايش، الخرطوم: مطابع العملة المحدودة، ب س ن.
32- عمر باشري محجوب، معالم الحركة الوطنية في السودان، بيروت: المكتبة الثقافية، 1996.
33- عواد المشاقبة أمين وداود علوي المعتصم بالله، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد ((إطار نظري))، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
34- فاروق أحمد عبد اللطيف، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2016.
35- فوكوياما فرانسيس، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب محمد الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.
36- القمودي سالم، سيكولوجية السلطة، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط2، 2000.
37- كاظم الزبيدي حسن لطيف، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الإمارات العربية المتحدة: دار الكاتب الجامعي، 2002.
38- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، ب س ن.
39- محمد آدم إبراهيم، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية، 1983م، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا، 2007.
40- محمد حاج موسى إبراهيم، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، الخرطوم: دار المأمون، 1970.
41- محمد الخزرجي ثامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
42- محمد الرشيد أحمد الزروق، مشكلة الاندماج الوطني في أوغندة، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، 2015.
43- محمد شفيق العاني حسان، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986.
44- محمد عارف نصر، ابستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي- النظرية- المنهج)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 2002.
45- محمد عبيد أشرف، قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

46- محمد قلندر محمود.
47- محمد المصطفي الشيخ علي، "الجنوب"، الخرطوم: دار الوثائق القومية، 1999.
48- محمد وليد سالم، مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة (دراسة حالة العراق)، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
49- محمود القاسم صالح، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في الفترة من (1969 إلى 1989)، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2011.
50- محي الدين محمود شيماء، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، 2015.
51- مختار موسى عبده، مسألة الجنوب ومهدِّدات الوحدة في السودان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
52- المديني توفيق، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.
53- ميهوبي فخر الدين، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
54- والي خميس، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 44، 2003.
55- وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية... رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، ب م، ب س، 2007.
56- كتاب بروتوكولات السلام 2004 واتفاقية السلام الشامل، اتفاقية نيفاشا، ب م ن، ب س ن.

الجرائد والمجلات:

1- أحمد عباس عبد البديع، "إستراتيجيات بناء الأمة في العالم الثالث"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام (القاهرة)، العدد 68، 1982.
2- حنفي علي خالد، "الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 153، جويلية 2003.
3- حمد الطاهر عبد الفتاح، "تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله"، مجلة قراءات أفريقية، العدد الثامن، أفريل- جوان 2011.

4- حسين عبيد منى، "الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجاً)"، دراسات دولية، العدد 41، 2009.

5- الخطيب دريد و أمير الشب محمد "انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات"، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، العدد 27، جوان 2012.

6- خليل صلاح، "أبعاد المواقف الدولية من الصراع في جنوب السودان"، ملف الأهرام الإستراتيجي بتاريخ 03/03/15 على الموقع: /أبعاد-المواقف-الدولية- من الصراع- في-جنو /hornofafrica.de

7- سري مصطفى، "منطقة أبيي النفطية تعود إلى الواجهة في النزاع بين الخرطوم وجوبا"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13188، بتاريخ 06 جانفي 2015 على الموقع aawsat.com.

8- سعد مصطفى، "جنوب السودان وصراع المصالح الإقليمية والدولية"، الحياة، بتاريخ 26/02/14 على الموقع http//www.alhayat.com

9- الشامي ابتسام، "أزمة جنوب السودان: أبعاد وآفاق"، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 146، فيفري 2014.

10- الطويل أماني، "مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(معهد الدوحة)، جويلية 2011.

11- عباس أشواق، "الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة"، مجلة الديمقراطية، العدد 24، بتاريخ 5 ماي 2012.

12- عبد الجليل رعد وعلي مجيد حسام الدين، "نموذج الدولة – الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت: العدد 33، 2012.

13- عبد الله بلال، "منع الامتدادات:التداعيات الإقليمية للصراع الداخلي في جنوب السودان"، السياسة الدولية بتاريخ 21/01/14 على الموقع http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3516.aspx

14- عبد الله المنقوري حسن، "الأبعاد الجيوسياسية لانفصال جنوبي السودان". ب س ن.

15- عثمان حبيب الله محمد، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، جويلية 2005.

16- علّو أحمد، "دراسات وأبحاث – دولة جنوب السودان"، مجلة الجيش، العدد 316، نوفمبر 2011.

17- هلال علي الدين، "مفهومان مختلفان للشرعية والديمقراطية"، مجلة الديمقراطية، العدد 51، 21 جويلية 2013.

18- كريم حسن، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، أكتوبر 2004.

19- محمد عبد الله جابر نجم الدين، "الحركة الشعبية لتحرير السودان...النشأة والتطور"، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثامن، أفريل- جوان 2011.

20- محمد محمود صدفة، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة"، موجز سياسات رقم (3) جانفي 2009.

21- النور حسب الله، "قضيةُ جنوب السودان... النشأة والتطور"، مجلة الوعي، العدد 286، نوفمبر 2010 على الموقع: http://www.al-waie.org

22- "القبائل الجنوبية: ألغاز بشرية من مجاهل الأدغال!!"، تقارير دولية، جريدة الرياض اليومية، العدد 13672، بتاريخ 29 نوفمبر 2005 على الموقع http://www.alriyadh.com/111338

23- "قضية جنوب السودان"، التحرير، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثامن، أفريل- جوان 2011.

24- "عدد خاص بجنوب السودان"، مجلة الوعي، العدد 286، أكتوبر 2010.

المواد غير المنشورة:

1- بن جيلالي محمد أمين، "مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات المقارنة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013 – 2014).

2- بوضياف محمد، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2008).

3- حابس الفايز مها، "إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي: السودان نموذجا"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط،2011).

4- فؤاد القاضي أحمد، "العلاقة بين الدولة والدين في السودان منذ الاستقلال"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، 2005).

5- قاضي أنيس فيصل، "دولة القانون ودور القاضي الإداري في تكريسها في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام جامعة منتوري قسنطينة، 2009- 2010).

المواقع الإلكترونية:

1- أجاوين لام أكول، "دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع"، مركز الجزيرة للدراسات(تقارير)، 24 فيفري 2014 على الموقع www.aljazeera.net

2- بيركشير ميلر جوناثان، "الصين وعلاقتها بجمهوريتي السودان: التزام بالاقتصاد والأمن"، مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 11جوان 2015 على الموقع www.aljazeera.net

3- التجاني سراج محمد الغزالي، "الإيغاد والسلام الإقليمي"، سودانايل بتاريخ 01 جانفي 2015 على الموقع http://www.sudaress.com/sudanile/76257

4- الزبير الطيب معاوية، "موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب"، الجزيرة نت بتاريخ 10-12-2014 على الموقع
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/17F34D6B-1B65-4686-9BB1-0CC846D1678F

5- الزياني عثمان، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، الجزيرة نت بتاريخ 21 أفريل 2015 على الموقع
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.html

6- زين العابدين الطيب، "القضايا العالقة بين السودانين..الطريق إلى السلام أو الصراع"، ترجمة سليمان أونور، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جويلية 2012.

7- شافعي بدر حسن، "خارطة صراع جنوب السودان وسيناريوهات المستقبل"، بتاريخ 01/01/14 على الموقع: http://studies.alarabiya.net/

8- محجوب الحسين ياسر، "سلفاكير ومشار.. عوامل الثقافة وصراع الأفيال"، الجزيرة نت بتاريخ على الموقع: http://www.aljazeera.net

9- هراء مختار، "دور المجتمع الدولي والإقليمي من حل أزمة الجنوب"، بتاريخ 20 جانفي 2014

10- "تمديد مهلة الإيغاد لمحادثات جنوب السودان يوما إضافيا"، الجزيرة وكالات بتاريخ 06 مارس 2015 على الموقع http://www.aljazeera.net

11- "توزيع قبائل جنوب السودان"، قسم البحوث والدراسات، الجزيرة نت بتاريخ 3 أكتوبر 2010 على الموقع aljazeera.net

12- "الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة"، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 02 جانفي 2014.على الموقع:
http://www.dohainstitute.org/release/8dac8709-4d81-4a3e-a70c-f78973710bcf
13- "الصراع في جنوب السودان: عنف جنسي واغتصاب جماعي ومفاوضات فاشلة"، الجزيرة نت بتاريخ 22 أكتوبر 2014 على الموقع http://www.aljazeera.net
14- "قبائل جنوب السودان... أديانها وتقاليدها" (خلاصة من بحث طارق محي الدين 'الإسلام في جنوب السودان خارطة تاريخية'، ضمن الكتاب 54 (يونيو 2011) 'الإسلام في دولة جنوب السودان' الصادر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث- دبي)، ميدل ايست أونلاين، بتاريخ 19 فيفري 2015 على الموقع: http://www.middle-east-online.com/?id=194450

15- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "أكثر من 2.25مليون شخص نازحون حالياً في جنوب السودان وعبر حدوده"، قصص إخبارية، بتاريخ 07 جويلية 2015 على الموقع:
http://www.unhcr - arabic.org/559e7ddf6.html#_ga=1.71936278.422551964.1447172086.
16- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، "الأزمة الغذائية في جنوب السودان"، جوبا/روما، بتاريخ 2015/02/06، على الموقع

http://www.fao.org/news/story/ar/item/276885/icode

التقارير:

1- "التغلب على الهشاشة في أفريقيا"، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي"، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام ٢٠٠٩، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي.

2- المراجع باللغة الفرنسية:

Les livres:

1- L. OSTROWSKI Zygmunt, soudan: conflits autour des richesses, Paris, L'Harmattan.

2- SORY Georges, Mon Combat Pour le Développement de L'Afrique, Paris: Société des Écrivains, 2015.

Les journaux et magazines:

1- ALMQUIST Knopf Kate, "Fragilité et relations entre l'Etat et la Société au Soudan du Sud", Papier de Recherche du Centre d'études stratégiques de l'Afrique N^0 04, Washington, D.C. Septembre 2013.

2- BEREKETEAB Redie, "Les défis de la construction de l'État au Sud-Soudan", Afrique Contemporaine, n° 246, 2013/2, p p35-52.
3- CHEVRILLON-GUIBERT Raphaëlle, " Sud-Soudan: les acteurs de la construction et de la formation de l'État des nouvelles élites administrative ", Afrique contemporaine, n° 246, 2013/2, p p 53-80.

4- DE VRIES Lotje et DE VRIES Peter, "Un mode de gouvernement mis en échec : dynamiques de conflict au Soudan du Sud, au-delà de la crise politique et humanitaire", Politique africaine, N° 135, Mars 2014, p. 159-175.
5- LAGRANGE Marc-André, "Soudan du Sud: de l'État en faillite à l'État chaotique", Politique étrangère, 2015/ 2, p p 137-145.

3- المراجع باللغة الإنجليزية:

Books:

1- A. KOOPS Joachim and others, The Oxford Handbook Of United Nations Peacekeeping Operations, United Kingdom: Oxford University Press.
2- BADIEY Naseem, The State of Post-Conflict Reconstruction "Land, Urban Development and state-building in Juba Southern Sudan, England: Woodbridge Suffolk, 2014.
3- BELLEL Annyssa, The War Report: Armed Conflict in 2014. United Kingdom: Oxford University Press, 2015.
4- BREIDLID Andres and Others, A Concise History of South Sudan, South Sudan: Ministry of Education, Science and Technology, 2014.
5- CASEY-MASLEN Stuart, Armed Conflict in 2013, United Kingdom: Oxford University Press, 2014.
6- C. WILLEMS Rens, Security and Hybridity after Armed Conflict The dynamics of security provision in post civil war states, Routledge, New York: 2015.

7- COPNALL James, Sudan and South Sudan's Bitter and Incomplete Divorce, London: C. Hurst and Co. (Publisher) Ltd., 2014.
8- HAMEIRI Shahar, Regulating statehood: State Building and the Transformation of Transformation of the Global Order, UK: Palgrave Macmillan, 2010.
9- HANAUER Larry and J.MORRIS Lyle, Chinese Engagement in Africa drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy, RAND Corporation (National Security Research Division, 2014.
10- GRANT J. Andrew and Others, Governance of Natural Resources Insights from Africa, London: Palgrave Macmillan, 2014.

11- GRAWERT Elke, Forging Two Nations Insights on Sudan and South Sudan, Addis Ababa: Organisation for Social Research in Eastern and Southern Africa (OSSREA), 2013.
12- KACZMARSKI Marcin, Russia-china relations in the post-crisis international order, New York: Routledge, 2015.
13- LANE Jean-Erik and ARVSON Svante, Politics and Society in Western Europe, London: Sage Publications Fourth Edition, 1999.
14- LANGER Arnim and K. BROWN Graham, Building Sustainable Peace: Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding, United Kingdom: Oxford University Press, 2016.
15- LERICHE Matthew and ARNOLD Matthew, South Sudan: From Revolution to Independence, New York: Oxford University Press, 2013.

16- M. DENG Francis, Bound by Conflict: Dilemmas of the Two Sudans, New York: The Center for International Humanitarian Cooperation and The Institue of International Humanitarian Affairs, Fordham University, 2015.
17- ROSSANO Didar Fawzy, Le Soudan en question, Paris: éditions de la table ronde, 2002.
18- Encyclopaedia Britannica, Britannica Book of the Year, USA: 2014.
19- Stockholm International Peace Research Institute, Spiri yearbook 2015: Armaments, Disarmament and international security, United Kingdom: Oxford University Press, 2015.
20- "Human Rights and Democracy: The 2012 Foreign and Commonwealth Office Report", Human Rights and Democracy Department, London: 2013.
21- World Report 2015: Events of 2014, United States of America: Human Rights Watch, 2015.

Unpubliched Materials:

1- ADWOK NYABA Peter, "The Disarmament of the Gel-Weng of Bahr el-Ghazal and the Consolidation of the Nuer-Dinka Peace Agreement 1999", New Sudan Council of Churches and Pax-Christi Netherlands, January 2001.
2- DEMU Mulugeta Teshome, "South Sudan: Failure In State Building And Its Regional Implications", (A Thesis Submitted To The School Of Graduate Studies Of Addis Ababa University In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Award Of The Degree Of Master Of Arts In International Relations, 2015).
3- DENG Achuoth Philip, State Building and Challenges of Fragmentation: A Case Study of South Sudan, (Research Project Submitted to the Institute of Diplomacy and International Studies (IDIS) in Partial Fulfilment for The Award of The Degree of Master of Arts In Diplomacy University of Nairobi, 2012).
4- Lukong Stella Shulika, "Managing The Challenges Of Conflict Transformation And Peace-Building In South Sudan", (A dissertation submitted in fulfilment of the requirements for the award of a Master of Social Science in Conflict Transformation and Peace Studies, in the School of Social Sciences, College of Humanities, University Of Kwazulu-Natal, Pietermaritzburg, South Africa), n.d.

Newspapers and Magazines:

1- ABDEL RAHIM Asha, "Economic Reconstruction in South Sudan: Priorities for Research and Policy Formulation", African Research and Resource Forum, State building in South Sudan Sudan: Priorities for Development Policy Research, Nairobi, October 2013.
2- A. DENG Lual and other, "A Conceptual Framework for Resolving the Crisis of Governance and Leadership in South Sudan", juba, 19 july 2014. https://paanluelwel2011.files.wordpress.com/2014/08/july-30-version_conceptual-framework.pdf.
3- A. MORRIS Nsamba, "When Fragility meets State-building: State-building in Post-Conflict South Sudan", African Research and Resource Forum, State building in South Sudan Sudan: Priorities for Development Policy Research, Nairobi, October 2013.
4- BLANCHARD Lauren Ploch, "Sudan and South Sudan: Current Issues for Congress and U.S. Policy", Congressional Research Service, 05 October 2012. At site www.crs.gov.

5- BRANCH Adam and MAMPILLY Zachariah Cherian, "Winning the war, but losing the peace? The dilemma of SPLM/A civil administration and the tasks ahead", Journal of Modern African Studies, Vol. 43, n. I, 2005.
6- CHEPTILE Margaret, "Humanitarian Actors and Peace Support Operations: A Case of South Sudan", International Peace Support Training Centre (IPSTC), Nairobi, Kenya, Issue Briefs Series, N 08 Fourth Quarter, December 2014.
7- FENTON Wendy and Other, "Humanitarian Exchange ", Humanitarian Practice Network, London, n 57, May 2013.
8- FLEISCHNER Justin and KUMAR Akshaya, "A Path to Peace for South Sudan". The Project to End Genocide and Crimes Againts Humanity, June 2014. At Site www.enoughproject.org.
9- KAPLAN Seth, Identity in Fragile States: Social Cohesion and State building, Society for International Development Development, 2009, 52(4).
10- KOOS Carlo and GUTSCHKE Thea, "South Sudan's Newest War: When Two Old Men Divide a Nation", The GIGA German Institute of Global and Area Studies, Number 02,2014. At Site www.giga-hamburg.de/giga-focus.
11- MACHAR Teny Riek, Experiences of State Building and Development in South Sudan, African Research and Resource Forum, Nairobi, Kenya, 2011.
12- MORES Magali, "Overview of corruption and anti-corruption in South Sudan", U4 Anti-Corruption Resource Centre, 4 March 2013, Number: 371. At site http://www.u4.no/ .
13- MURAD Sofia and VAN NUFFELEN Tom, "United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization", UNESCO Country Programming Document for South Sudan 2014-2016, Tongping, Juba.
14- OMONDI George and A Morris Nsamba, "Priorities for Governance Reforms and Capacity Development", African Research and Resource Forum, Nairobi, Kenya, October 2013.
15- ONEKALIT Catherine, "Intrastate Conflict in South Sudan: Challenges of Governance", International Peace Support Training Centre (IPSTC), Nairobi, Kenya, Issue Briefs Series, N 08 Fourth Quarter, December 2014.
16- PACCOLA JACON Caio Cesar and Others, "Nation-Building in South Sudan: Past Struggles and Current Challenges", Simulação das Nações Unidas para Secundaristas – 2012.
17- SWINGS Pendulum, "The rise and fall of insurgent militias in South Sudan", Small Arms Survey (2013), HSBA Issue Brief No. 22, November 2013; http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB22-Pendulum-Swings.pdf.
18- YLONEN Aleksi, "Limits of Peace through Statebuilding in Southern Sudan: Challenges to State Legitimacy, Governance and Economic Development during the Comprehensive Peace Agreement Implementation, 2005-2011", Journal of Conflictology, Volume 3, Issue 2 (November 2012).
19- International Rescue Committee, "Uprooted by Conflict South Sudan's Displacement Crisis", New York, November 2014. At Site Rescue.org
20- Technical Working Group in South Sudan, "Integrated Food Security Phase Classification The Republic of South Sudan", May 2015.

Reports:

1- BEYANI Chaloka, Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons, Human Rights Council, A/HRC/26/33/Add.3, 12 May 2014.

2- HUTTON Lauren, South Sudan From Fragility at Independence to a Crisis of Sovereignty, CRU Report, Netherlands Institute of International Relations Clingendael, March 2014.At Site http://www.clingendael.nl/.
3- JOK Jok Madut, "Mapping the Sources of Conflict and Insecurity in South Sudan: Living in Fear under a Newly-Won Freedom", Special Report No 1 (Djouba: The Sudd Institute, 12 January 2013.
4- "Conflict in south Sudan: A Human Rights Report", United Nations Mission in the Republic of South Sudan (UNMISS), 08 May 2014. At Site https://unmiss.unmissions.org/Portals/unmiss/Human%20Rights%20Reports/UNMISS%20Conflict%20in%20South%20Sudan%20-%20A%20Human%20Rights%20Report.pdf
5- "Exploring the Linkages between Education Sector Governance, Inequity, Conflict and Peacebuilding in South Sudan", Research Report Prepared for UNICEF Eastern and Southern Africa Regional Office (ESARO), February 2016.
6- "Interim Report on South Sudan Internal Conflict, South Sudan Human Rights commission", December 15, 2013 - March 15, 2014.
7- "Report of the Secretary General on South Sudan", Security Council United Nations, S/2014/821, 18 November 2014.
8- "South Sudan's Crisis: Its Drivers, Key Players and Post-conflict Prospects", Special report, The Sudd Institute August 3, 2014. At Site http://www.suddinstitute.org/publications/show/south-sudan-s-crisis-its-drivers-key-players-and-post-conflict-prospects/
9- "South Sudan: Prospects for Peace and Development", House of Commons International Development Committee, Fifteenth Report of Session 2010-12, London, 12 April 2012.
10- "Special Report FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to South Sudan", Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 6 May 2015. At Site http://www.wfp.org/food-security/reports/CFSAM.
11- "Sudan and South Sudan's Merging Conflicts", International Crisis Group, Africa Report N 223, 29 January 2015.

Electronic Sites:

1- ABATE Abel and MARU Taddele Mehari, "South Sudan: The mediation effort and the current deadlock Horn Affairs English", April 16, 2015. At Site http://hornaffairs.com/en/2015/04/16/south-sudan-the-mediation-effort-and-the-current-deadlock/
2- BIRYABAREMA Elias, "Uganda leader says helping South Sudan fight rebels", Reuters, January 15, 2014. At Site http://www.reuters.com/article/2014/01/15/southsudan-unrest-idUSL5N0KP34B20140115.
3- BOSCO Ijoo, "South Sudan VP calls for mass military mobilization", Sudan Tribune, January 8, 2014. At Site http://www.sudantribune.com/spip.php?article49491.
4- BREIDLID INGRID Marie and J. ARENSEN Michael, "Anyone who can carry a gun can go: The role of the White Army in the current conflict in South Sudan", Oslo: Peace Research Institute Oslo, 2014. At Site http://www.prio.org/Publications/Publication/?x=7417.
5- LEFF Jonah and LEBRUN Emile, "Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan", Small Arms Survey, Geneva, May 2014. At Site http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP32-Arms-Tracing.pdf.

6- LORO PETIA Suliman, "Governor Orders Trained Forces To Urgently Report To Juba", Gurtong, January 3, 2014. At Site http://www.gurtong.net/ECM/Editorial/tabid/124/ctl/ArticleView/mid/519/articleId/14400/Governor-Calls-Trained-Forces-To-Urgently-Report-To-Juba.aspx.
7- MAXWELL Daniel and SANTSCHI Martina, "from post conflict recovery and state building to a renewed humanitarian emergency: a brief Reflection on South Sudan", discussion paper1, Feinstein international center, August 2014. At Site http://www.securelivelihoods.org.
8- SCOTT Ken, "Op-ed: Accountability in South Sudan cannot wait for peace – but could foster it", Amnesty International, 9 July 2015. At Site https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/07/op-ed-accountability-in-south-sudan-cannot-wait-for-peace/
9- "South Sudan's New War Abuses by Government and Opposition Forces", Human Rights Watch, AUGUST 2014. At Site http://www.hrw.org
10- "South Sudan Fragility Assessment", Government of the Republic of South Sudan Ministry of Finance and Economic Planning, December 2012. At Site http://www.grss-mof.org/key-topics/new-deal-and-g7/fragility-assessment/
11- "Sudan backs away from statement on South Sudan force", Reuters, January 7, 2014, At Site http://www.reuters.com/article/2014/01/07/southsudan-sudan-idUSL6N0KH26K20140107.
12- "South Sudan president admits forming private army", Sudan Tribune, February 17, 2014. At Site http://www.sudantribune.com/spip.php?article49993.
13- "S. Sudan army killing civilians in Malakal: rebel sources", Sudan Tribune, January 28, 2014. At Site http://www.sudantribune.com/spip.php?article49746.
14- "Rebels accuse government of targeting Nuer traditional leaders", Sudan Tribune, March 9, 2014. At Site http://www.sudantribune.com/spip.php?article50237.
15- "The nexus of Corruption and Conflict in South Sudan", The Sentry Dismantling the Financing of Africa's Deadliest Conflicts, July 2015. At Site https://cdn.thesentry.org/wpcontent/uploads/2015/08/06131651/NexusCorruptionConflict_SouthSudan.pdf.
16- "Daily Press Briefing: Discussion on South Sudan", U.S. Department of State, Press briefing, January 29, 2014. At Site http://diplomacy.state.gov/documents/organization/219306.pdf.

فهـــرس المحتويـــات

مقدمة:.....**01**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة..... **18**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبناء الدولة.....**19**

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة..... **19**

المطلب الثاني: بناء الدولة في مقابل بناء الأمة.....**22**

المطلب الثالث: بناء الدولة والدولة الهشة.....**24**

المبحث الثاني: تحديات بناء الدولة وغاياتها.....**26**

المطلب الأول: تحديات بناء الدولة..... **26**

الفرع الأول: عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة**26**

الفرع الثاني: تضخم أجهزة الدولة**27**

الفرع الثالث: التأزم في العلاقة بين الدولة والمجتمع**27**

الفرع الرابع: اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي**28**

المطلب الثاني: مستلزمات ومتطلبات بناء الدولة.....**29**

الفرع الأول: الإطار السياسي – تأسيس عقد اجتماعي وإيجاد ثقافة سياسية جديدة-..**29**

الفرع الثاني: الإطار القانوني الدستوري.....**30**

الفرع الثالث: التفاعل بين الديمقراطية والتنمية.....**31**

الفرع الرابع: المدخل الإداري.....**31**

المطلب الثالث: غايات عملية بناء الدولة.....**32**

الفرع الأول: الغايات السياسية والأمنية.....**32**

الفرع الثاني: الغاية الاقتصادية لعملية بناء الدولة.....**36**

الفرع الثالث: الغاية السوسيو- ثقافية لعملية بناء الدولة..... **37**

المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة لبناء الدولة.....41
المطلب الأول: عملية بناء الدولة في النموذج المعرفي الليبرالي**.....41**
الفرع الأول: المدرسة القانونية**.....43**
الفرع الثاني: المدرسة السلوكية**.....44**
الفرع الثالث: المدرسة النيوليبرالية (المؤسساتية)**.....46**
المطلب الثاني: عملية بناء الدولة في النموذج المعرفي الماركسي**.....47**
الفرع الأول: المدرسة الماركسية الكلاسيكية**.....48**
الفرع الثاني:مدرسة التبعية**.....49**
خلاصات ونتائج الفصل الأول:..... 51
الفصل الثاني: بناء الدولة في جنوب السودان ـ السياق والأبعاد ـ.....53
المبحث الأول: التعريف بدولة جنوب السودان.....55
المطلب الأول: الجغرافيا والسكان**.....55**
الفرع الأول: الجغرافيا**.....55**
الفرع الثاني: الواقع الديمغرافي**.....59**
المطلب الثاني: التوزيع القبلي في جنوب السودان**..... 60**
الفرع الأول: الدينكا**.....61**
الفرع الثاني: النوير **.....63**
الفرع الثالث: الشلك**.....64**
الفرع الرابع: الباريا**.....64**
الفرع الخامس: الزاندي**.....65**
المطلب الثالث:جنوب السودان عبر مراحل الحكم المتعاقبة على السودان**.....66**
الفرع الأول: مرحلة الحكم العسكري الأول (1958 – 1964) **.....68**
الفرع الثاني: ثورة أكتوبر الشعبية (1964 – 1969)**..... 69**
الفرع الثالث: الحكم العسكري الثاني:(1969 – 1985)**.....71**

الفرع الرابع: انتفاضة أفريل الديمقراطية (1985 – 1989).....**74**
الفرع الخامس: نظام الإنقاذ 1989 .....**76**
المبحث الثاني: اتفاقية السلام الشامل ((نيفاشا)) وأثرها على مسار بناء دولة جنوب السودان..... 78
المطلب الأول: اتفاقية السلام الشامل: الخلفية والملامح العامة..... **78**
الفرع الأول: اتفاقية السلام الشامل: الخلفية.....**78**
الفرع الثاني: الملامح العامة لاتفاقية السلام الشامل.....**81**
المطلب الثاني: مبادرات بناء الدولة في جنوب السودان أثناء المرحلة الانتقالية.....**85**
المطلب الثالث: تقييم مبادرات بناء الدولة في جنوب السودان أثناء المرحلة الانتقالية (2005 - 2011).....**88**
المبحث الثالث: المسائل المعقدة لبناء الدولة في جنوب السودان بعد الاستقلال..........**90**
المطلب الأول: بناء الهوية الوطنية - الواقع والتحديات -.....**90**
الفرع الأول: سياق بناء الهوية الوطنية في جنوب السودان.....**91**
الفرع الثاني: الهوية وعلاقة الدولة بالمجتمع.....**94**
الفرع الثالث: الهوية والتمثيل السياسي.....**95**
المطلب الثاني: التحول من الصراع إلى بناء السلام.....**97**
المطلب الثالث: القضايا العالقة كتحدي لبناء الدولة في جنوب السودان.....**99**
الفرع الأول: النزاع حول منطقة آبيي.....**99**
الفرع الثاني: قضية المواطنة.....**101**
الفرع الثالث: العائدات النفطية.....**102**
الفرع الرابع: ترسيم الحدود.....**103**
خلاصات ونتائج الفصل الثاني..........**105**
الفصل الثالث: أثر الصراع على بناء الدولة في جنوب السودان: الرهانات

والتحديات.....**107**
المبحث الأول: ديناميكية الصراع في جنوب السودان.....**108**
المطلب الأول: أبعاد الصراع.....**109**
الفرع الأول: البعد السياسي للصراع.....**109**
الفرع الثاني: البعد الأثني للصراع.....**111**
الفرع الثالث: البعد الاقتصادي.....**115**
الفرع الرابع: البعد الإقليمي.....**116**
المطلب الثاني: أطراف الصراع.....**117**
الفرع الأول: القوات الموالية للحكومة.....**117**
الفرع الثاني: قوات المعارضة المسلحة.....**121**
المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الصراع.....**123**
الفرع الأول: المواقف الإقليمية.....**123**
الفرع الثاني: المواقف الدولية.....**126**
المطلب الرابع: جهود الوساطة الإقليمية برعاية الإيغاد**..... 131**
المبحث الثاني: تحديات الحكم وبناء الدولة في جنوب السودان.....**134**
المطلب الأول: تحول الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حزب سياسي.....**136**
المطلب الثاني: توافق النخب السياسية والعسكرية.....**140**
المطلب الثالث: رهانات إصلاح القطاع الأمني.....**141**
الفرع الأول: مصادر التهديدات الأمنية.....**142**
الفرع الثاني: إصلاح القطاع الأمني.....**146**
الفرع الثالث: العدالة والمحاسبة ودور القانون.....**148**
المطلب الرابع: التحديات الاقتصادية والتنموية.....**150**
الفرع الأول: التبعية الاقتصادية لعائدات النفط.....**151**
الفرع الثاني: استشراء الفساد.....**154**
الفرع الثالث: إنعدام الأمن الغذائي.....**157**

المبحث الثالث: التدخل الدولي لتعزيز حفظ السلام وبناء الدولة في جنوب السودان.....160
المطلب الأول: بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية جنوب السودان.....**160**
الفرع الأول: تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.....**161**
الفرع الثاني: أولويات مهمة بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية جنوب السودان.....**162**
المطلب الثاني: أدوار الفاعلين الإنسانيين.....**165**
الفرع الأول: اندماج العائدين.....**165**
الفرع الثاني: مساعدة اللاجئين والنازحين داخليا.....**167**
المطلب الثالث: العوائق التي تواجه الفاعلين الإنسانيين.....**170**
الفرع الأول: العوائق البيروقراطية.....**171**
الفرع الثاني: انعدام الأمن.....**173**
الفرع الثالث: القيود البيئية والمتعلقة بالبنية التحتية.....**173**
خلاصات ونتائج الفصل الثالث: 176
خاتمة..... 178
قائمة الملاحق:.....184
قائمة المصادر والمراجع.....189
فهرس المحتويات.....204